

المجتمع المدني اللبناني قضايا وآفاق

برنامج أفكار ٢
حلقات الحوار



المدخل الى الكتاب بقلم وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إبراهيم شمس الدين

لا تكون الدولة إلا في مجتمع ولا تكون إلا لمجتمع.
الدولة التي تكون لنفسها فقط تتحول إلى سلطة قمع وأداة إرغام.
والدولة القوية هي التي تنبت من مجتمع قوي بتماسكه وإدراكه لدوره وحقوقه الطبيعية والقانونية؛
هو المجتمع الذي لا يستكين أفراده؛ هو المجتمع المتماسك بالتواصل والحوار بين المواطنين الذي يتكون منهم: أكانوا من أهل الشمال أو أهل الجنوب، من سكان السهول أو قاطني السفوح من جيران البحر أو جيران قمم الجبال؛
رجالاً ونساءً، أولاداً وشيوخاً، أصحاء ومرضى، عمالاً ومديرين، مهاجرين ومقيمين، مؤمنين وعلمانيين، أزواجاً أو فرادى.
هؤلاء هم وغيرهم هو المجتمع الذي تبنى منه الدولة، بل تنبت منه دولة تعمل لهم وتحصل على شرعيتها منهم ومن عملها لهم،
منهم كلهم، ليس من بعضهم فقط، برضاهم جميعاً واطمئنانهم جميعاً.
هذا المجتمع، هؤلاء الأفراد لهم الحق أن يعرفوا أكثر ويتعلموا أكثر أن يطوروا حياتهم

ويدركوا حقوقهم كلما امتد الوقت في دولتهم حتى يعينوها ويشاركوها المسؤوليات العامة، وحتى لا تطغى عليهم.

هم موضوع سلطتها وهم الرقيب عليها في آنٍ معاً. من أجل هؤلاء جميعاً ومنهم جميعاً يتشكل المجتمع في جمعيات منبثقة منه تعمل على سد ثغرة وتلبية حاجة وحل إشكال وتوضيح غموض، ووضع نص حيث لا نص، وتطوير دفاع حيث ضعف أو استضعاف، وتكوين قوة في الجماعة حيث وهن الفرقة أو الجهل أو الإهمال أو التهميش.

من أجل هؤلاء جميعاً، وهؤلاء هم أنتم، هم نحن معاً جميعاً، كانت فكرة "أفكار". "أفكار" هي للمجتمع المدني ومكوناته وجمعياته، لتمكينها أن تصل إلى هدف صحيح أرادته، أو "تستهدي" في متاهة تعقيدات القوانين أو فقدانها أو ركاكتها.

أفكار لحقوق الطفل، وأفكار لحقوق المرأة، وأفكار للتواصل والحوار وأفكار للإبداع والفنون،

أفكار للكبار والصغار، وأفكار للتماسك والوحدة وأفكار للدفاع ومقاومة العدوان وأفكار لتطوير الإنسان ولبناء الدولة... وأفكار لاستمرار الدولة وحفظها.

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية هو من الأفكار التي تعمل لكم وهو من خلال أفكار يعمل معكم.

السلام عليكم.

التحرك النخبوي والعصا السحرية

يمنى الشكر غريب*

قد يتساءل البعض عن الجدوى من إقامة حلقات للنقاش تشارك فيها نماذج من المجتمع المدني في الحوار حول قضايا حساسة يواجه التغيير في منحها عقدا متشعبة. وقد يذهب بعض آخر الى أبعد في التشكيك ليتخوف مما يصفه بالنخبوية في هذا النوع من التحرك. ولعل لهذين الموقفين تبريرا يختصر بتلك الرغبة الدفينة في الوصول بأسرع وقت الى حلول ناجزة ونتائج ملموسة لأي تحرك، ولا سيما عندما يسعى الى تعزيز مفهوم دولة الحق والمواطنة والى تشجيع الحوار بعيدا من العنف والتمييز.

لقد أقام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بين كانون الثاني ٢٠٠٨ و نيسان ٢٠٠٩ ثماني طاولات مستديرة أو حلقات حوارية، نظمتها مؤسسة ايمرجانس الاوروبية للمساعدة التقنية واندرجت في سياق برنامج أفكار ٢**. جرت خلالها مناقشة قضايا جوهرية ترتبط ارتباطا وثيقا بروحية البرنامج نفسه من جهة وباهتمامات المجتمع المدني اللبناني ومنظماته من جهة اخرى. وقد استطاعت هذه الحلقات أن تستقطب أكثر من ٣٠٠ مشارك رغم الأوضاع الأمنية والسياسية الصعبة التي أحاطت بها. وتمت تغطية هذه الحلقات تباعا عبر وسائل الاعلام ومن خلال الموقع الالكتروني لبرنامج أفكار***. وفي مقاربة لتنتائجها لا يسعنا الا ان نكون واقعيين.

صحيح ان ثماني حلقات حوارية بين قوى من المجتمع المدني حول قضايا اساسية تهمها وتربطها بحقوق الانسان وأسس الديمقراطية وآليات الحوار، لا تكفي وحدها في المطلق لإحداث تغيير جارف

* منسقة برنامج افكار في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

** برنامج افكار ٢ هو برنامج لدعم المجتمع المدني اللبناني ممول بهبة اوروبية مقدارها ٣ ملايين يورو ويديره مكتب

وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

*** عنوان الموقع الالكتروني: <http://afkar.omsar.gov.lb>

لجماهير عريضة. صحيح أنها لن تستطيع بين ليلة وضحاها أن تقلب الطاولة على التمييز الجندري، ولا أن تعزز الحوار بين الشباب بعد فترات العنف والنزاع، ولا أن تثبت اعتبار المدمن على المخدرات مريضاً بدل أن يكون مجرماً. صحيح أيضاً أنه لا يمكن لهذه اللقاءات وحدها وإن ارتفع عدد المشاركين فيها في كل مرة أن تحسن وضع التطوع في المنظمات غير الحكومية ولا أن تزوج بنجاح مطلق بين الوعي المواطني والبيئة السليمة، ولا أن ترسي بمفردها شراكة كاملة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني، ولا أن تعمم حلاً شاملاً لمعالجة ما بعد الصدمات النفسية. وهي وإن أنتجت مبادرات شبابية فلن تفرضها فرضاً على المجتمع.

الواقع أننا لن ننظر يوماً إلى هذه الحوارات على أنها عصا سحرية. لكننا نقرأها دوماً كمساحة للتلاقي بين اللبنانيين وبين المنظمات غير الحكومية الناشطة. فيتعارفون ويتبادلون الخبرات ويتشاركون في الهموم والنجاحات ويتشاورون في المشكلات ويقترحون التوصيات. تضيء هذه اللقاءات على قضايا متنوعة فتسمح بتقديم الإشكاليات حولها وتفنيدها، وتعرض للقوانين المرتبطة بها وكيفية تطبيقها، وتنقل صورة واقعية لما يجري على الأرض فتستنبط أفكاراً وتؤسس لخطط مستقبلية.

إن هذه الحوارات كلها تكاملت مع مجموعة من نشاطات برنامج أفكار ٢ لدعم المجتمع المدني اللبناني في سبيل احترام الحقوق السياسية والمدنية. فقد قدم البرنامج دعماً بوجهين: مالي وتقني لتنفيذ ٢٤ مشروعاً لمنظمات غير حكومية لبنانية. ورمت المبادرات المتنوعة فيها إلى تعزيز مفهوم دولة الحق والمواطنة وإلى تشجيع الحوار بين الشباب من مختلف المجموعات اللبنانية. من جهة ثانية، توازت هذه اللقاءات مع دورات تدريب لممثلي منظمات غير حكومية في مجالات عدة. وقد سمحت هذه النشاطات كافة ولا سيما منها اللقاءات الحوارية بنسج روابط بين المنظمات غير الحكومية الناشطة والتأسيس لتعاون وربما لتشبيك مستقبلي بينها.

وها هو مضمون هذه اللقاءات يوثق في كتاب واحد فيشكل مخزوننا من الأفكار التي يمكنها أن تسهم بالدرجة الأولى في نشر الوعي والمعرفة حول القضايا المطروحة. ومن شأنها أن تمهد بالتالي لصياغة مبادرات وقرارات تصب في إطار التغيير في سبيل مجتمع يتمتع بحرية التعبير والمبادرة وديموقراطية المسار والمساواة في الحقوق بين كل ابناءه.

سبع لقاءات حوارية عقدت في قاعة المحاضرات في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية وثامنة في سرايا الحكومية. الا أن الإطار الرسمي الذي أحاط بتنظيمها لم يشكل حاجزا أمام حرية التعبير والنقاش والنقد فكانت السمة البارزة لهذه اللقاءات إرساء جو من الديمقراطية الحقة التي من دونها لا يكون نقاش ولا تثمر مبادرات. أما مواضيعها ومحاورها وأجوائها فتميزت بالتنوع والحيوية التي لامست الحدة في بعض الأحيان .

حملت الحلقة الأولى عنوان "نحو استراتيجية وطنية لالغاء التمييز في القوانين على أساس النوع الاجتماعي". واستندت الإشكالية المطروحة فيها إلى خلفية نضال الحركة النسائية ورائداتها في العمل النسائي والحقوقى، والتي أحرزت تقدما ملحوظا في مجالات حق التصويت والسفر والعمل والتعليم ورفض العنف الاسري وجرائم الشرف وغيرها من القضايا. ونبع تنظيم هذه الحلقة من الحاجة الى مزيد من التفكير والعمل وتنسيق الجهود للوصول الى ترسيخ مبدأ العدالة وحقوق الانسان في ما خص المرأة، وذلك بعيدا من أي تمييز في المجالات المختلفة من عملية واجتماعية وسياسية.

أما الحلقة الثانية، تحت عنوان "إطلاق الحوار وتعزيزه بين الشباب بعد فترات العنف والنزاع"، فمثلت نقطة ضوء في مرحلة حساسة تميزت بواقع ميداني صعب وبصدامات بين الشباب في الشارع اللبناني. وتلاقى الموضوع المطروح، لجهة ضرورة ترجمة الحوار الى واقع من التلاقي في ظل فروقات تغني مجتمعنا، مع أهداف برنامج أفكار في تعزيز مفاهيم الديمقراطية والمواطنة وثقافة السلام على

قاعدة أساسية هي قبول الآخر بعيدا من العنف والتمييز. وشكل اللقاء مناسبة للاستفادة من خبرات الجمعيات الناشطة في حوار الشباب علما أن تسعة من مشاريع برنامج أفكار ٢ تدرج في هذا المجال. وفي الحلقة الثالثة التي عقدت في سرايا الحكومية طرحت قضية الإدمان من زاوية "هل أن المدمن على المخدرات في نزاع مع القانون أم بحاجة الى علاج؟" واعتمدت مقارنة شاملة طبية وقانونية وأمنية من مسألة الإدمان شارك فيها العديد من المراجع ومن ممثلي الهيئات العاملة الناشطة في مجال مكافحة الإدمان بهدف الاضائة على الثغرات القائمة في تطبيق بنود القانون حول المدمنين وفي رعاية ضحايا الإدمان.

اما مسألة التطوع لجهة "وضع المتطوعين ومكانتهم في البنى المؤسساتية للمنظمات غير الحكومية" فكانت في صلب الحلقة الرابعة. وقد توقفت عند ظاهرة التطوع التي تشكل قيمة وفضيلة يجدر تعزيزها في عمل المجتمع المدني، من خلال تدعيم دورهم في التخطيط والتقييم داخل المؤسسات. وتركزت الحلقة الخامسة على «دور وسائل الإعلام في الترويج لاهتمامات المجتمع المدني اللبناني ومبادراته». فالإعلام يشكل حيزا هاما من برنامج افكار، لما للإعلام من دور في صناعة الرأي العام والمدافعة عن قضاياها. وطرحت للبحث مسألتين: قدرات المنظمات غير الحكومية على صناعة إعلام يغطي نشاطاتها وينظم حملاتها وينشر أفكارها التغييرية، والمساحة التي تخصصها وسائل الإعلام لهذه المنظمات وقضاياها.

وطرحت الحلقة السادسة تحت عنوان "مقاربات برامج ما بعد الصدمات النفسية: مهام وتحديات" موضوعا متخصصا جدا في المنحى والمنهجيات، لكنه أكثر من شامل لجهة التأثير والمفاعيل. فقد وضعت على البساط كيفية استدامة البرامج التي تقوم بها منظمات دولية بالتعاون مع أخرى محلية من المعالجة الاجتماعية - النفسية بعد الأزمات العنيفة والحروب. وانطلقت هذه الحلقة من واقع تراكم

الصّدّامات النفسية النّاجمة عن الحروب والانفجارات وفترات العنف والخوف على مدى اكثر من ثلاثة عقود.

وحيث تتلاقى التربية على المواطنة مع البيئة السليمة توقفت الحلقة السابعة تحت عنوان "تعزيز حس المواطنة في سبيل بيئة سليمة" لتبحث في الحلقات المفقودة بين المبادرات البيئية الناشطة للتوعية وبين تحول الوعي الى سلوك بيئي سليم على كل المستويات.

اما الحلقة الختامية فكان لها طعم آخر إذ امتدت تحت عنوان "مشوار بأفكار" الى يومين جمعت خلالهما الشباب المستفيدين من مشاريع برنامج أفكار ٢ في مرحلة اولى في دير سيدة البير في جل الديب حيث تبادلوا الآراء والخبرات وناقشوا الاقتراحات. وفي اليوم التالي قدموا ملخصا لما توصلوا اليه أمام ممثلي المنظمات الاربع والعشرين الممولة من برنامج أفكار وعرضوا أفكارا مستقبلية تشكل أساسا للتلاقي والتشبيك.

لقد وثّق هذا الكتاب حلقات النقاش. وكلنا أمل ان يشكل مستندا مفيدا للاطلاع على واقع المجتمع المدني اللبناني ونشر الوعي في ما يتعلق بقضاياها كأساس لنسج المبادرات المستقبلية النابعة من واقعه وديناميته.



نحو استراتيجية وطنية لإلغاء التمييز
في القوانين على أساس النوع الاجتماعي

٢٠٠٨/١/١١

تحديث القوانين لتفعيل دور المرأة

جان أوغاسايان*



من دواعي سرورنا واعتزازنا أن يلتئم اليوم هذا اللقاء الحواريّ ضمن برنامج أفكار ٢، فنطلق معه سلسلة من الحوارات حول مواضيع تقع في صلب اهتمامات المجتمع المدني اللبنانيّ وتعبّر عن هواجسه وآماله وتطلعاته. وما أكثرها!

إنّ انعقاد هذه التّدوة في ظروف استثنائية ووسط صعوبات جمّة، يعكس دلالات كثيرة. أولها إصرارنا على استكمال خطط العمل المقرّرة لبرنامج أفكار انطلاقاً من مبدأ تأمين استمرارية المشاريع الهادفة إلى خدمة وطننا. وما يعزّز توجّهنا هو أنّ هذه الخطط قد قامت على أسس سليمة ومدروسة، وهي تأخذ في الاعتبار الدور الحيويّ للمجتمع المدنيّ اللبنانيّ والحاجات المطلوبة لدعمه وتطويره. ونحن اليوم نجدّد دعمنا لهذا الدور الفاعل ونتمسّك بشراكتنا مع القطاع الأهليّ، ولا سيّما في مقاربة القضايا التي يساهم طرحها في عملية الإصلاح والتطوير على كافّة الصّعد من إنسانية واجتماعية وقانونية... هي أجواء من الديموقراطية الحقّ ومساحة من حرية التعبير تُناقش فيها إشكالية قديمة جديدة، هي موقع المرأة في الحياة اللبنانيّة. لقد ناضلت الحركات النسائية منذ الخمسينات من أجل حقوق المرأة وبهدف تعزيز دورها في المجالات العلميّة والعملية والسياسية. فحقّقت نجاحات كبيرة، لكنّها غير

* وزير دولة لشؤون التنمية الادارية بين ٢٠٠٥/٧/١٩ و ٢٠٠٨/٧/١١

مكتملة بعد. وقد شكّل تحديث القوانين المتعلقة بها وسيلة هامة ومحورية في تفعيل دور المرأة وتطويره في خدمة المجتمع، وما زالت الحاجة قائمة لمزيد من التطوير والتحديث. من هنا أهمية هذا اللقاء الجامع تحت عنوان: "نحو إستراتيجية وطنية لإلغاء التمييز في القوانين على أساس النوع الاجتماعي".

لقد دعمنا من خلال برنامج أفكار مبادرات المجتمع المدني اللبناني، ونحن مقتنعون بأهمية القيمة المضافة التي يمنحها نشاط المنظمات غير الحكومية للشأن العام، لا سيّما في ما يتعلّق بحقوق الإنسان والديموقراطية والحوار. ونحن ننظر إلى موقع المرأة من خلال ارتباطه الوثيق بمفاهيم المواطنة بعيداً من أيّ تمييز. من هنا يلاقي الموضوع المطروح اليوم جوهر توجهات برنامج أفكار لدعم المجتمع المدني اللبناني الذي ينحني في عدد كبير من مشاريعه على الترجمة القانونية والعملية لهذا المفهوم.

ويهمّني في هذا اللقاء أن أجدّ شكري للاتّحاد الأوروبيّ لدعمه برنامج أفكار وأن أتوه بالجهود القيّمة التي تبذلها مؤسسة إيمرجانس الأوروبية، المسؤولة عن المساعدة التقنية لهذا البرنامج. وأحيي المشاركات والمشاركين في هذا اللقاء، على أن تحمل مناقشاتكم نتائج مفيدة للمرأة والمجتمع في ظلّ قانون يحفظ حقّ الجميع.

الحركة النسائية اللبنانية

إشكاليات وأولويات

خاتون حيدر*



يصعب إعطاء تعريف مقتضب عن دور منظمات الحركة النسائية واستراتيجياتها، لذلك سأفتتح النقاش بعرض سريع لحيثيات وضع المرأة في لبنان مقارنة بسائر بلدان العالم، ما أنجز في هذا المجال وما لم يُنجز.

يلي هذا العرض محاولة لتحديد الإشكاليات

والأوليات من خلال عرض الدكتورة أمل ديبو لنموذج تجربة رائدة في تاريخ الحركة النسائية اللبنانية، ومن ثم مداخلة للدكتورة فهمية شرف الدين، تتناول خلالها الخطة القطاعية الخاصة بالمرأة، والتي أعدت كجزء من الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان.

بعد ذلك نفتح النقاش آملين أن يكون حوارنا هذا بداية تعاون بين جميع الحاضرين من أجل توحيد الجهود والتركيز على القضايا الأساسية، كي لا تبقى دراساتنا حبراً على ورق، وحقوقنا أمنيات سرابية. احتلت مسألة ممارسة الحقوق السياسية للمرأة بشكل عام، وحقها الانتخابي على وجه الخصوص، حيزاً واسعاً من اهتمام المفكرين والسياسيين وعلماء القانون خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر. على أن تفعيل الحق الانتخابي بالنسبة للنساء يعود إلى بدايات القرن العشرين حيث ذهب التشريع الانتخابي في عدد من البلدان الأجنبية إلى منح النساء إمكانية المشاركة في الانتخابات كما هو مبين في الجدول الآتي:

* دكتور في العلوم السياسية والاقتصادية. باحثة ومستشارة في المجلس النسائي اللبناني.

١٩٤٩ سوريا	١٩١٧ هولندا
١٩٥٠ الهند	١٩١٨ بريطانيا
١٩٥٣ لبنان	١٩١٩ ألمانيا
١٩٥٣ المكسيك	١٩٢٠ الولايات المتحدة الأمريكية
١٩٥٦ مصر	١٩٢١ السويد
١٩٧١ سويسرا	١٩٤٤ فرنسا
١٩٧٣ الأردن	١٩٤٥ فرنسا
	١٩٤٦ اليابان

وقد منح التشريع الانتخابي في عدد من البلدان الأجنبية إلى النساء إمكان المشاركة في الانتخابات اعترافاً منه بأن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، سواء بصورة مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية، ورغبةً منه في جعل الرجال والنساء يتساوون في التمتع بالحقوق السياسية وفي ممارستها.

ولم يكن كفاح المرأة في لبنان لينفصل عن المسيرة التاريخية الطويلة التي قطعتها المرأة في معظم بلدان العالم، حيث ناضلت المرأة اللبنانية لنصرة القضايا العربية المحقة، كما شاركت بالكفاح لنيل استقلال لبنان، وكان من الطبيعي أن تصرّ على المطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية الكاملة. وفي هذا الإطار، شعرت المرأة اللبنانية بأهمية وضرورة توحيد جهودها. فانعقد سنة ١٩٥٢ اجتماع بين الهيئات النسائية في لبنان، وبجهد سيدات رائدات تم اندماج هئتي "الاتحاد النسائي العربي اللبناني" (المؤسس سنة ١٩٢٩) و"التضامن النسائي اللبناني" (المؤسس سنة ١٩٤٧)، في هيئة حاضنة سُميت "جامعة الهيئات النسائية اللبنانية" (ولاحقاً المجلس النسائي اللبناني).

ونتيجة العمل الموحد نالت المرأة اللبنانية باكورة إنجازاتها عندما حصلت عام ١٩٥٣ على حقها السياسي بأن تنتخب وتنتخب، وكانت هذه بداية الحركة النسائية اللبنانية الحديثة.

إنطلاقاً من إيمان راسخ بأنّ حكم القانون هو العمود الفقريّ لبناء مجتمع متوازن وعادل، ركّزت الحركة النسائية اللبنانية على التّضال من أجل تعديل القوانين المجحفة بحق المرأة، وتسريع إقرار القوانين التي تساعد على تمكين المرأة من ممارسة دورها الطبيعي في عملية القرار.

إنجازات الحركة النسائية اللبنانية على الصّعيد القانوني (١٩٥٣ - ٢٠٠٤):

نرى في الجدول الزمني أدناه ملخصاً لأهمّ إنجازات الحركة النسائية اللبنانية في نضالها من أجل تنزيه التّشريع اللبناني عن التّصوص المجحفة بحق المرأة.

- ١٩٥٣: حصلت المرأة على حقّها السياسي (أن تُتَّخَبَ وتُتَّخَبَ).
- ١٩٥٩: المساواة في الإرث بين الرجال والنساء عند غير المحمّدين.
- ١٩٦٠: حقّ المرأة في اختيار الجنسيّة.
- ١٩٧٤: حصلت المرأة على حريّة التنقل من دون إذن من الزوج.
- ١٩٨٣: حصلت المرأة على إلغاء الأحكام المُعاقبة لِمَنع الحَمَل.
- ١٩٨٧: توحيد سنّ نهاية الخدمة للرجال والنساء في قانون الضّمان الاجتماعي (٦٤ عاماً).
- ١٩٩٣: الاعتراف بأهلية المرأة للشّهادة في السّجل العقاري.
- ١٩٩٤: الاعتراف بأهلية المرأة لممارسة التجارة بدون إجازة من زوجها.
- ١٩٩٤: حقّ الموظّفة في السّلك الدّبلوماسي التي تتزوّج من أجنبيّ بمتابعة مهامها.
- ١٩٩٥: أهليّة المرأة المتزوجة في ما يتعلق بعقود التّأمين على الحياة.
- ١٩٩٦: إبرام لبنان الاتفاقيّة الدوليّة لإلغاء جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (وقد تحفّظت على ثلاث موادّ أبرزها المادة ١٦ المتعلقة بالمساواة في قوانين الأسرة، والمادة ٩ المتعلقة بالمساواة في قانون الجنسيّة).

١٩٩٩: تعديل جزئي للمادة ٥٦٢ من قانون العقوبات المتعلقة بجريمة الشرف (إلغاء العُدْر المُجَلِّ، وإبقاء الجزء الثاني المُتعلّق بالْعُدْر المُخَفَّف).

٢٠٠٠: تعديل الموادّ التالية من قانون العمل رقم ٢٠٧: - المادة ٢٦: التي تحظر تفرقة ربّ العمل بسبب الجنس بين العاملة والعامل. - المادة ٢٨: تأكيد حقّ التّساء العاملات في نيل ٧ أسابيع إجازة أمومة. - المادة ٢٩: دفع أجر كامل للمرأة أثناء إجازة الأمومة، وحظر صرفها أو توجيه الإنذار إليها خلال فترة الولادة. - المادة ٥٢: منع توجيه الإنذار للمرأة الحامل. ٢٠٠١: صدور القانون رقم ٣٤٣ حول مساواة الموظفة بالموظف في:

- نظام التقاعد والصّرف من الخدمة.

- الاستفادة من تقديمات تعاونيّة موظفي الدولة المنصوص عليها في نظام المَنافع والخدمات وفي نظام منح التعليم، وذلك عنها وعن أفراد عائلتها من زوج وأولاد سواء من تتقاضى عنهم التعويض العائلي أو من لا تتقاضى عنهم التعويض المذكور وكذلك عمّن في عُهدتها.

- حقّ الموظّفة اللبنايّة المتزوجة من أجنبي الاستفادة عن زوجها وأولادها الأجانب من كلّ تقديمات تعاونية موظفي الدولة في حال عدم الاستفادة من مصدر آخر.

٢٠٠٢: تعديل أحكام في المادة ١٤ من قانون الضمان الاجتماعي، كالآتي:

- يفهم بكلمة المضمون "المضمون والمضمونة على السواء من دون أيّ تمييز".

- تُعتبر التقديمات التي استفادت منها المضمونة حقّاً مكتسباً لها ولأولادها.

٢٠٠٣: تعديل المواد ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، في قانون التجارة بإلغاء التمييز ضدّ المرأة في مزاوله التجارة.

بعد قراءة هذا الملخص، لا يمكننا إلاّ أن نلاحظ أنّ قانون الأحوال الشّخصية اللبناني لم يمس منذ

محاولة تعديل قانون الإرث سنة ١٩٥٩.

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ القوانين المتعلقة بالأحوال الشّخصية وهي القوانين التي تنظّم قضايا الزّواج، الطّلاق، التّفقة، حضانه الأطفال... الخ، تكتسب أهمية كبيرة وذلك كونها تنظّم العلاقات

الداخلية للأسرة، وترتّب الواجبات والحقوق بين الرّجل والمرأة وتمسّ جوهر الحياة الخاصّة. وتلعب هذه القوانين كذلك دورًا هامًا في تنظيم العلاقة بين الدولة ومواطنيها.

إنّ لبنان يفتقر إلى قانون أسرة موحد. ويعود لكلّ من الطوائف التسع عشرة تنظيم أمورها "الشخصيّة" بشكل منفصل. بهذه الطريقة يتمّ إخضاع الفرد والأسرة للسلطة الدينيّة ما يمنع تشكيل هوية وطنية لبنانية واحدة تجمع كلّ اللبنانيين واللبنانيات. وبالتّسبة للمساواة بين المواطنين، فإنّ وجود قوانين ومحاكم مختلفة للمجموعات المتعدّدة يؤدّي إلى غياب مبدأ المساواة أمام القانون.

أمّا في ما يتعلق بحقوق المرأة، فإنّ مثل هذا النّظام يتيح للمجموعات المحافظة إمكان المطالبة بسلب بعض حقوق المرأة باسم الاختلافات الدينيّة أو الاثنيّة أو الثقافيّة. وعلى صعيد آخر لا يقلّ أهمية، إنّ هذا النّظام يعني إعطاء حقوق مختلفة للنساء من مجموعات دينيّة أو مناطق مختلفة مما يعثر نضال المرأة اللبنانيّة.

لطالما حظيت قضايا الأحوال الشخصيّة بالمرتبة الأولى في سلّم أولويّات العمل التّسوي والتّساوي في العالمين العربيّ والإسلاميّ، وأثارت قضية مرجعية الأحوال الشخصيّة الكثير من النقاش والجدل. وللأسف، لم تستطع المرأة اللبنانية لعب دور رائد في هذا المجال يتناسب مع مكتسباتها في المجالات الأخرى.

كذلك تخلّفت الحركة التّساويّة اللبنانيّة عن أخواتها في العالم العربيّ في ما يتعلق بقانون الجنسية، وهو من أكثر القوانين المثيرة للجدل في لبنان.

يهدف تعديل قانون الجنسية إلى إغلاق فجوة التمييز الجنسيّ الممثلة بحقيقة أنّ المرأة اللبنانية لا تستطيع منح الجنسية اللبنانية لأولادها، بينما يحقّ للرّجل منحها تلقائيًا لزوجته وأولاده. ويؤدّي عدم المساواة هذا بين الرجل والمرأة إلى إنكار حقّ من حقوق المواطنة الأساسيّة للمرأة اللبنانية، وينكر كذلك على الأولاد حقًا من حقوقهم الانسانيّة الأساسيّة ما يسبّب العديد من المآسي الاجتماعيّة والإنسانيّة.

ومن الأهميّة بمكان أن ننظر هنا إلى أهمّ الاتفاقيات التي انضمّ إليها لبنان والتي تتصل مباشرة بالموضوع:

- * أهمّ الاتفاقيات (ذات الصلّة المباشرة بالموضوع) التي انضمّ إليها لبنان:
- * الاتفاقية المتعلّقة باستخدام النّساء في العمل تحت سطح الأرض عام ١٩٣٧ (أبرمت عام ١٩٤٦)
- * الاتفاقية المتعلّقة بعمل المرأة الليليّ عام ١٩٤٨ (أبرمت عام ١٩٧٧)
- * الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).
- * الاتفاقية الدولية المتعلّقة بالحقوق السياسيّة للمرأة عام ١٩٥٣ (أبرمت عام ١٩٥٥)
- * الاتفاقية الدولية المتعلّقة بحظر الاتّجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير (١٩٤٩) والاتفاقية التكميلية (١٩٥٦)
- * الاتفاقية الصّادرة عن الأونيسكو والمتعلّقة بعدم التمييز في مجال التعليم (١٩٦٤)
- * إتفاقية سياسة العمالة عام ١٩٦٤ (أبرمت عام ١٩٧٧).
- * العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسية (١٩٧٢)
- * العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية والثقافية (١٩٧٢).
- * إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (١٩٩٦) (تحفّظ لبنان إزاء المسائل المتعلّقة بقانون الجنسيّة - المادّة التاسعة من الاتفاقية - وقوانين الأحوال الشّخصية - المادّة ١٦ من الاتفاقية). الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف.
- نرى في ما تقدّم أنّه ومنذ العام ١٩٩٦، عندما انضمّ لبنان إلى إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، لم يُبرم عدد كبير من الاتفاقيات الدولية. ويردّ المحلّلون ذلك إلى استمرار تحفّظ لبنان إزاء المسائل المتعلّقة بقانون الجنسيّة (المادّة التاسعة من الاتفاقية) وقوانين الأحوال الشّخصية (المادّة ١٦ من الاتفاقية).
- إنّ هدفنا من هذا العرض هو تسليط الضّوء على ما بقي برسم الإنجاز من أمور كثيرة جدًّا في ورشة عمل حقوق المرأة، كجزء لا يتجزّأ من حقوق الإنسان، الأمر الذي يستدعي وضع خطة تعيد تركيز الأولويّات وتمييز بين الخطوات الأكثر إلحاحًا والتي تتطلّب عملاً على المدى الطّويل. ونعرض في ما يلي بعض المحاور الرّئيسة التي قد تشكل، إذا ما ارتأيتهم، منطلقًا لنقاشنا اليوم:

– ما يقتضي إنجازُه من أجل المضي في استكمال تنزيه التشريع اللبناني عن كل نصّ مجحف بحق المرأة:

- تحقيق المساواة بين الأمومة والأبوة في ما يتعلّق بجنسيّة الأولاد.
- إلغاء نصوص قانون العقوبات المجحفة بحق المرأة ومنها الأحكام المتعلقة بما يسمّى خطأ "جرائم الشرف" وأحكام الرّزى، بالإضافة إلى ضرورة أنسنة الأحكام المُعاقبة في حالات الاجهاض.

– إجراءات هدفها تفعيل وتشريع القوانين الضرورية التي يمكن أن تؤدي مع مرور الزمن إلى التطوّر المنشود لتأمين التنمية الضرورية لحياة المجتمع واستمراره:

- إستحداث قوانين تعزّز المساواة، كقانون مدنيّ موحد اختياريّ للأحوال الشخصية.
- إستحداث نصوص تمنع التمييز على أساس الجنس في كلّ المجالات، وتعاقب عليه بعقوبات رادعة.
- تعريف المواطنين والمواطنات بحقوقهم، وذلك من أجل ممارستها والمساهمة في تطويرها.
- إبرام الاتفاقيات الدولية والعربية، والعمل على التّعريف بها وتطبيقها. مراقبة تطبيق النصوص القانونية لتضيق الفجوة بين النصّ القانوني وتطبيقه.
- تسهيل المراجعات القضائية، ولاسيّما تأمين الاستشارات القانونية المجانية وتوسيع المعونة القضائية.
- تُتبع الحركة التشريعية واجتهادات المحاكم للحؤول دون استحداث نصوص أو تكريس اجتهادات مجحفة بحق المرأة.

لور مغيزل: تجربة رائدة من لبنان

أمل ديبو*



إنّ اختيارنا الكلام على تجربة لور مغيزل نموذجاً للعمل من أجل حقوق المرأة ومشاركتها، يمكننا من النظر إلى تجربة رائدة ناجحة لتبيان عناصر نجاحها وتفعيلها في حاضرنا، هذا من جهة، ولإبراز معالم الزيادة واستنهاضها في واقع العمل النسائي في خبرتنا الحاضرة، من جهة أخرى.

ذلك أنّ لور مغيزل التي غابت عنا منذ عشر سنوات لم تنزل علماً مميّزاً نموذجياً بين أعلام العمل التضالي من أجل تقدّم المرأة نحو ملء إنسانيتها ومشاركتها في صنع مجتمع تسوده العدالة والمساواة. في شخصيّة لور مغيزل سمتان أساسيتان: الذكاء ورهافة الحسّ. لقد كان الذكاء المنسكب في المصلحة العامة بمهنيّة عالية سبباً في نجاحها، وكانت تحسب أنّ المواهب الشخصية دين علينا أن نردّه في العمل المواطنيّ، وتؤمن أنّنا "كلّنا مواطنون" وقد كان هذا عنوان كتاب لها. كما كانت رهافة الحسّ عندها منطلق انفتاحها وإحساسها بالآخر المختلف. من هنا كان يأتي شعورها بمسؤوليّة المحظوظات تجاه الأقلّ حظّاً من النساء. هاتان الميزتان تتّصف بهما المرأة اللبنانية بصورة عامّة بسبب طبيعة البلد الفطريّة والاجتماعيّة وموقعه الجغرافي والتاريخي. إلا أنّ لور عزّزت هاتين السمتين بجهد وجدّية، فتمكّنت بهما من الارتقاء من مواطنة عادية إلى نموذج المرأة المواطنة العالمية فلنا من ذلك الجهد والجدّيّة في الالتزام أوّل معلّم من معالم تميّزها.

ثم إنّ لور، كمجمل سيدات بلادي، عرفت ثلاث لغات ولكنتها تميّزت بإتقان اللغة العربيّة الفصحى
* باحثة وأستاذة جامعيّة.

إتقاناً دقيقاً قلّ نظيره بين فتيات جيلها في مجتمع غلبت عليه آنذاك اللغة الفرنسية، وبخاصّة في مرحلة الدراسة الجامعية ومادّة الحقوق. غير أنها أضافت إلى هذا الإتقان في كتابة اللغة العربية صرامة العقل الغربي ودقته واقتضابه. كرهت المطوّلات الإنشائية وتوقّفت عند الفواصل والحروف تضبط بها المعاني وتؤكدّ المواقف، فكانت تعطي حرف "الواو"، مثلاً، قيمةً كبرى في التمييز بين اللفظتين المعطوفتين، حيث إنّ لكلّ واحدة منها قيمةً بحدّ ذاتها. لم تكن تعتبر أنّه بإمكان حرف "الواو" أن يجعل العطف تراكمياً أو ترداداً للمعنى.

هذا نموذج عن شدّة انتباهها للتفاصيل أسوةً بشدّة بأسها في القضايا الكبرى. فلا مجال للحشو في الصيغ ولا لترداد لغة خشبية. ذلك أنّ لور كانت تحترم الكلمة معنًى وموقفاً، ولذلك أتقنت استعمالها. ولنا في تعاطيها مع اللغة والكلام معلّم من معالم نجاحها في الإقناع وإثبات الرأى من خلال رصف بلوريّ صارم للمعاني والكلمات.

تدرّجها في العمل النسائي

درست لور الحقوق، ولعلّه المدخل الأكثر فعالية لتعاطيها التّضال في مجال حقوق الإنسان ورافقت دراستها نشاطات في حزب الكتائب وتحملت مسؤولية فيه عن شعبة الطالبات. حينها كان المجلس النسائي خلية حيّة تشارك من زاوية محدودة في العمل الاجتماعي والوطني ولكنها مرموقة. لقد انتمت إليه لور وجاهدت مع الزائدات فيه من أجل الحصول على حقّ الاقتراع للمرأة وكانت الحجّة أنّ المرأة كالرجل، متعلّمة كانت أم أميّة، لها الحقّ في الإدلاء بصوتها للمشاركة في صناعة الوطن. وقد نجحت هذه الجهود وتألّق عمل المجلس النسائي فأعطت الجهود المتضافرة للمحظوظات في خدمة قضية المرأة، كلّ امرأة في لبنان، صورةً رائدة لنضال المرأة في المجتمعات العربية. وكانت لور، في أحاديث سمعناها منها، تفتخر بتدرّجها في العمل النسائي برفقة من قالت إنّهنّ رائدات ولهنّ الفضل الكبير، أمثال

إبتهاج قدّورة وإميلي فارس ابراهيم ولور تابت، على سبيل المثال لا الحصر. وبقيت تذكرهنّ وغيرهنّ باعتزاز كبير حتى آخر يوم من حياتها. وعلى هذا التّمط درّبت لور خطوات الشابات اللّواتي عملنّ معها أو دخلنّ في الجهد الوطني من أيّ باب مهنيّ كان. فرأيناها تعزّز وتدعم وتشجّع المحاميات والمعلّمات والصحافيّات والممرّضات والمتطوعين والمتطوعات، وأخصّ بالذكر مسألة تعيين قضاة نساء، حيث ظفرت جهودها في هذا الميدان.

وسرعان ما تطوّر التزام لور مغيزل الشابة ورفيقها جوزف في التّشاط الحزبيّ والمهنيّ لينفتح على كلّ فئات الوطن، ويتّسع من المجال الحقوقيّ القانونيّ البحت إلى ميدان حقوق الإنسان والحقّ الإنسانيّ والمطالبة بتنشيط دولة المؤسسات إيماناً بالعدالة والمساواة والحرية والديمقراطية. وفيما كانت مع زوجها جوزف، تؤكّد التزام لبنان عربته ومساهمته في تدعيم حقوق الإنسان في محيطه العربيّ، تجنّبت لور المناظرات الحقوقيّة والمشاحنات الفكرية والمشاجرات التي تضيع في متاهات المصالح الشخصية، فاتّخذت المنحى العلميّ وتميّزت فيه باحثةً دارسةً مقيّدةً نفسها والآخريّن بالتّصوص والوقائع، فأثت بتأثير كبير وفاعليّة عظيمة.

بماذا تميّزت لور مغيزل؟

لقد وضعت لور كتاباً هو دراسة طويلة مسهبة، دقيقة، جامعة، شاملة، تقارن فيها بين التّشريع اللبنانيّ ونصّ الاتفاقية الدولية القاضية بمحو التمييز ضدّ المرأة. وقد غدا هذا العمل مرجعاً، لا بل المرجع الوحيد لمن يرغب العمل في "تنزيه التّشريع اللبناني عن التمييز ضدّ المرأة".

لقد جاء التّعبير المرهف: "تنزيه التّشريع" من لباقة وحسن اختيارها الكلمات بدقة متناهية إذ إنّها أبت أن يّتهم التّشريع اللبناني بالتمييز ضدّ المرأة، في حين كانت تفتخر بأنّ لبنان، بشخص الاستاذ كريم عزقول والدكتور شارل مالك، كان من واضعي الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كيف كانت تعمل؟

إلى جانب انخراطها في العمل الحزبي والعمل المهني الحقوقي، آمنت لور بالعمل الجماعي والمؤسساتي، كما آمنت بالجدية ذاتها بمبادرات الأعضاء داخل هذه المؤسسات بسبب موهبة وجدارة وطبيعة كل فرد من أفراد المؤسسة. وآمنت أيضاً بضرورة التحالف والتعاقد والمساندة بين المؤسسات العاملة من أجل مطالب مشتركة. لقد كانت تقيم مع رؤساء الجمعيات وجمعياتهم علاقة ودية تستثمرها كلها في خدمة المصلحة العامة. فكانت، مثلاً، تعول كثيراً على مساندة "الحركة الثقافية في انطلياس" و"مؤسسة عامل" وتساند أعمالهما وتشجع مشاريعهما وتقوم بمساندتهما بدورها.

أمّنت للمجلس النسائي لسنين طويلة وعملت من خلاله. لم تترأسه، لكنّها دعمت بقوة رئاسية وبنفس قياديّ رئيسته كائناً من كانت، ولا سيما السيدة إميلي فارس ابراهيم. كانت تقدّر كلّ فرد فيه بحسب نشاطه، وتقيم مع كل سيّدة علاقات مميزة بحسب طبيعة متطلبات العمل، كما كانت لها القدرة على جمع الشمل لأنّها كانت "تمون" بسبب مصداقيّتها ومثابرتها وعلمها وتفانيها، فما كان لأيّ واحدة من السيدات أن تردّ لها طلباً أو تتفاعس عن تلبية دعوتها للعمل.

إنّ مفتاح نجاح علاقتها مع النساء المناضلات هو اعترافها بمساهمة كلّ واحدة بشخصها وحقل عملها وقدراتها، وكلّ جمعيّة باختصاصها. تؤكّد الإيجابيات مهما خفيت، وتفرح وتحتفل بها وتعبر عن الهفوات إلّا متى صارت هذه خطأ لا تطيقه النزاهة العلميّة. وبالرغم من إظهارها قساوة شديدة في التعاطي المهنيّ، إلّا أنّها كانت رحومةً متسامحة مع الأخطاء التي لا بدّ لنا منها، نحن البشر. فكانت تطلب من نفسها الحدّ الأقصى من الكمال وتقبل ما يظهر من ضعف عند الآخرين، وإنّ على مضضٍ، ولكنّها كانت تؤكّد في كلّ حال الإيجابيات حيث وجدتها. هتفت للشابات ولالتزامهنّ.

لم تستهن بفتوّتهنّ، بل عرفت كيف تستنبط من كلّ واحدة أفضل ما عندها، إذ كانت تحفّزها للعمل

وترفدها بالدعم المعرفي.

إنّ لور، كفرد متألق، هي قدوة وفي الوقت نفسه فائدة، لأنها تؤمن بالعمل الجماعي كما تؤمن بالوسيلة الإعلامية. فقد كانت تجهز لنشر خبر متعلق بتعديل قانون أو بمشروع نشاط بوثائق دقيقة تؤمنها للصحافيين والإعلاميين، كانت ثقتها بهم شديدة ولكنها كانت تعرف أنه من واجبها تدعيم هذه الثقة بالمعرفة، وذلك كيلا يُشخّصن الخبير وتغلب عليه أسماء الأفراد فيضيع هدف المصلحة العامة وراء أخبار شخصية.

يمكنني القول إنّها لم تكن تعمل، بل كانت تعيش وتتنفّس قضايا حقوق الإنسان، وبخاصة قضايا الإجحاف بحق المرأة كإنسان وشريك في الوطن. فما أن كبر الأولاد الخمسة الذين أنجبتهم حتّى انصرفت كلياً للتضال من أجل تعديل القوانين المجحفة بحق المرأة إيماناً منها بأن المرأة هي قوّة سلام في المجتمع، وبخاصة في لبنان حيث الحرب التي فوّقت بين المناطق.

نزلت لور إلى الشارع تصرخ بملء صوتها مؤكّدة إيمانها بوحدة اللبنانيين، وقد انبثق عن هذا الإيمان تأسيسها لحركة "اللاعنف".

قلت إنّ لور كانت تعمل بنظام صارم وبدقّة متناهية، وإلى ذلك فإنّ سبب نجاحها يعود أيضاً إلى أنّها كانت تنطلق من الواقع وتسير نحو الممكن وتعرف حدود هذا الممكن في مجتمعنا.

ماذا في الواقع؟

في الواقع مشاهد ثلاثة:

المشهد الأول: قوانين مجحفة لكتّنها غير مطبقة. ذلك أنّ الواقع كان أكثر تساهلاً.

المشهد الثاني: قوانين مجحفة وواقع مجحف تؤكّده القوانين.

المشهد الثالث: قوانين داعمة للمرأة، لكتّنها غير مطبقة في الواقع.

وضعت لور نصب عينيها تحسين الأوضاع تدريجياً للوصول من دون عنف إلى تغييرها. آمنت بأن اللاعنف هو قوة تغيير في المجتمع، وهو في الوقت نفسه مسلك مطلبّي كانت قد سلكته. إنه يبدأ بدراسة الواقع وتحليله تحليلاً دقيقاً ثم حصر الموضوع بالمادّة المبتغىّ تبديلها، ودرس أدوات العمل عليها، ومن بعد ذلك إتقان التعبير عنها بلغة بليغة، دقيقة، عالية المهنية، صارمة وواضحة لا تترك مجالاً للالتباس. ثمّ إنّها كانت تعمل على حشد الجهود من حوله وطلب المساندة بالإقناع، وتثير له الحماسة بين الجمعيات والمؤسسات.

وهكذا بدأت لور بالقوانين المجحفة التي تخطّتها الممارسات على أرض الواقع في لبنان، ثم ركّزت عملها على القوانين المجحفة والمرعية الإجراء، وأتبع ذلك باقتراح قوانين مستحدثة.

كانت لور مغيزل تتبّع في عملها الخطوات المنهجية التالية:

أولاً، تختار القانون الذي ينبغي تعديله.

ثانياً، تدرسه في العمق، تاريخياً، قانونياً وتطبيقياً.

ثالثاً، تضع الحثثيات الموجبة لتبديله، وتكتب النّصّ البديل بصيغة المشترع المتخصّص.

رابعاً، تقوم بحشد النّساء اللبنانيات الملتزمات بهذا النضال. فقد كانت تجمعنا، تفسّر كأستاذ جامعي وكقائد نضالٍ يطلب منا المعرفة الكاملة بالموضوع.

خامساً، تقوم بالاتصالات اللازمة لتحضير الأجواء. ومما لا شكّ فيه أنّ مهمتها أصبحت أسرع وأكثر نجاحاً عندما دخل زوجها ورفيق نضالها- جوزف- إلى الندوة البرلمانية. وقبله كان الاستاذ أوغست باخوس بمثابة الرّاعي لجهود هذه "المناضلة العظيمة"، كما كان يؤكّد.

وأعطيكُم مثلاً على ذلك الضّغط الذي كانت تمارسه بحداقتها وبمثاربتها، قانون عمل المرأة التجاري.

حضرت الأوراق المطلوبة وأعدت المشروع، وحضرنا الاجتماع ومن ثمّ توجهنا إلى وزير العدل آنذاك، الأستاذ بهيج طبارة، فأودعته الوثائق ورحبّ بذلك. كان النصّ الأول الذي ينبغي تعديله على الوجه التالي: لا يحقّ للمرأة القيام بالعمل التجاري إلاّ بموافقة زوجها. واقتحت لور نصّاً يجيز لها العمل التجاري من دون أيّ ذكر لتدخل الرجل.

لكننا فوجئنا في الأيام التالية بتكملة لهذا النصّ تقول بحقّ المرأة في العمل التجاري ما لم يعترض الرجل! قرأت ذلك التحريف في الصحف، فتوجّهتُ إليها مباشرة في الصباح الباكر لأجدها تجري اتصالاً هاتفياً مع وزير العدل تلحّ عليه فيه، وبلهجة قوية، على إيقاف التعديل حتّى لا يكون أشدّ بلاءً من النصّ الأول. كانت عباراتها مؤنّبة بلطف ولكن بحزم، وحججها لا تردّ. وفور انتهاء المكالمة بادرت إليّ بطلب إعداد لائحة بأسماء الجمعيات والنساء، وذلك للتوجّه معاً إلى مكتب الوزير بعد ثلاثة أيام. لكنّ الأمر لم ينتظر، فقد غير الوزير نصّ التعديل ليأتي بحسب ما نصّته لور. عندئذ حضرتُ وسمعتها تعاود الاتصال بالوزير، تشكره باللهجة القويّة نفسها شكراً كبيراً، مؤكّدةً اعتراضها بلبنان وبوزير عدله. إنّ لنا في طريقتها في العمل العبر الكثيرة، ومنها المبادرة الفردية الشجاعة السبّاقة والتمتية، ولكن من ضمن مؤسّسة أو جمعية أهلية دائماً، وذلك من أجل أن يأتي المطلب جماعياً. وبموازاة ذلك، كانت تكرّس ذاتها لأعباء التحضير له مهنيّاً وقانونياً.

كيف كانت تلاحق عملها؟

لم تكن لور تكتفي بتعديل القوانين، بل كانت تسعى لتطبيقها في المؤسّسات لتغيير ذهنية المجتمع من أجل دفع الرجال لتطبيقها. وكانت تسعى أيضاً لتدريب النساء على معرفة القوانين المعدّلة لأجل المطالبة والسهر على تطبيقها. والمثّل على ذلك يأتينا من عكار. فقانون شهادة المرأة في الأمور العقارية

كان قد عدل، إذ جاء في النص الأول أنّ شهادة الرجل كممثل شهادة امرأتين، وفي التعديل أنّ شهادة المرأة تساوي شهادة الرجل. وهذا ما لم يطبق في قضاء عكار. وبلغ الأمر لور فتجدت لتقويم الوضع وحضرت بنفسها. لقد كنت برفقتها وشهدت طرق إقناعها وقدرتها القانونية وحجتها التي لا ترد!

لور امرأة في نساء كثيرات اليوم.

أشهد بدوري لرائدات ما زلن يتفانين، كل واحدة من زاويتها، بجدارة كبيرة، ولكن أحياناً بتفرد يقارب العزلة. ما أوجنا اليوم لجمع شملنا في مؤسسة وطنية ضامنة لكل جهود النساء، حافظة التاريخ، مخططة للمستقبل، حية في الحاضر، مساهمة في رفع شأن المرأة وصناعة الوطن. ينقصنا جمع الشمل كي لا أسميه التنسيق، وهي كلمة وهنت وفرغت بسبب تكرار استعمالها من دون جدوى، ومثلها كلمات أخرى كالتشبيك والتواصل. إنّنا بحاجة إلى مشاركة حقيقية منهجية، وإلى استراتيجية عمل مدروسة تنوّع وتعمّ أعمال النساء وجمعياتهن في المطالبة بالعدالة والمساواة أمام القانون. عندئذ يمكننا أن نقدم للمجتمع اللبناني نموذجاً عن قيمة مساهمة المرأة في تطبيق حقوق الإنسان وحياة الوطن.

ليس من جدوى في الحركة النسائية اليوم إلا في التواصل، وفي تضافر الجهود من أجل التخطيط المنهجي، ومن ثم توزيع المهام بحسب القدرات إذ ذاك لا بدّ من التّجّاح، ويكون نجاح النساء في العمل المطليّ المشترك مؤشراً واعدّاً بوطن العدالة والمساواة.

إنّ النساء قوّة تغيير كبرى إن هنّ وعيّن قيمة جمع قدراتهنّ للتخطيط والعمل المشترك. نحن معاً قوّة عظيمة في ساحة المدينة، ولكن إذا تفرّقنا فإنّ كل واحدة منّا تكون قائدة في زاوية من زواياها!

نحو خطة وطنية للنهوض بالمرأة

فهمية شرف الدين*



خطت الحركة النسائية في لبنان خطوات نوعية باتجاه تحقيق تقدّم للمرأة واستعادة مكانتها في المجتمع. إلا أن جهد الحركة النسائية لم يتّوج بالشكل المطلوب على الرغم من أن لبنان أبرم اتفاقية الغاء التمييز في القوانين على أساس النوع الاجتماعي منذ العام ١٩٩٦.

"نحو خطة وطنية للنهوض بالمرأة" هو عنوان الورقة التي قدّمتها إلى اللجنة البرلمانية في مجلس النواب اللبناني. فما هي هذه الخطة؟ كيف تُنفّذ؟ ومن ينفّذها؟

إذا نظرنا إلى وضع المرأة على الصعيدين الاجتماعي والقانوني، لعرفنا أنّ مكانة المرأة تفوق إمكاناتها في المجتمع. ويتضح هذا الأمر إذا نظرنا على سبيل المثال لا الحصر إلى حالها في قانون الإرث، أو في قانون شهادة المرأة وغيرها من القوانين وفي هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى مستويات ثلاثة في التعامل مع قضية المرأة:

• على مستوى تنزيه القوانين:

اقتصرت التشريعات على الحيّز اليسير من الكثير الذي تريده المرأة. ففي مجال الأحوال الشخصية، كما في مسألة الجنسية، وقانون العقوبات، مسائل أساسية طرّح تعديلها إنّما جوبه بالرفض. إنّ هذه المسألة تثير إشكاليات عدّة، لا سيّما أنّ تقرير التنمية العربية سنة ٢٠٠٢ كان قد وضع نصب

الأعين التّحدّيات التي تواجهها المرأة في العالم العربي:
* دكتور في الفلسفة السياسية. باحثة وأستاذة جامعية.

فتعديل قانون الأسرة ضروريّ وهو الخطوة الأولى من خطوات استراتيجية وطنية لالغاء التمييز ضدّ المرأة. أمّا الخطوة الثانية فتتمثّل بضرورة استحداث قوانين تحمي المرأة من العنف، ولاسيما العنف المنزلي، الذي ينتج عن اللامساواة. في حين أنّ الخطوة الثالثة ترتبط بالمواطنة وتتجلّى بقانون الجنسية.

• على مستوى البيئة التّساوية:

تنتشر الأمية بشكل كبير ويتطلّب الأمر برنامجاً خاصاً لحماية حقّ النساء بالمساواة والتعلّم. علماً أنّ هناك اتفاقات تحمي النساء لم يوقّعها لبنان، كاتفاقية منع الاتّجار بالأشخاص. وتجدر الإشارة على هذا الصّعيد إلى أنّ التمييز موجود أيضاً في الكتب المدرسية التربوية، من حيث مكانة المرأة وصورتها في المجتمع.

• على مستوى التّمكن:

إنّ التّمكن هو خطوة أساسية على طريق التّمية المستدامة، فلا يمكن الوصول الى مضمون تقرير التنمية العربية للعام ٢٠٠٣ عن النّمّو الاقتصاديّ في العالم العربي، إن لم تصل المرأة إلى حقوقها وتتدخل الحكومات لتساعدها في ذلك، لأنّ مؤشر التّمكن يعتمد على مستوى المرأة.

ولكنّ من سيفذ هذه الخطة؟

من الواضح جدّاً أنّ التّنفيد يتجاوز قدرة الحكومات إلى المجتمع المدنيّ ومشاركته في التّنفيد وفي إيجاد تعاون بّناء بينهما. أمّا عناصر هذه الخطة فتتمثّل بالمساواة بين المواطنين، والمبادئ المتعلقة بالتنوع الاجتماعيّ.

يجب الاعتراف بالغبن التّساويّ في لبنان، حتّى ولو كان هذا الاعتراف يتطلّب أن يتحوّل إلى خطط وبرامج قابلة للتّنفيد للوصول الى الممارسة!

إذاً، هو عمل الحكومة والمجتمع المدنيّ، الأمر الذي يتطلّب لجنةً للتنسيق والتّنفيد بحيث تكون بمثابة مختبر لابتكار آلية تنفيذ فعّالة في التّعامل مع قضية المرأة.

المناقشات

تمحور النقاش حول ثلاث قضايا، هي: الوجة القانوني، وضع المرأة وصورتها في المجتمع، والاسراتيجيات اللازمة من أجل تمكين المرأة وتفعيل دورها.

الوجه القانوني

أظهرت النقاشات تعدد المشاريع والجهود التي تقوم بها مختلف الشبكات النسائية التي تمتلك القدرة على العمل من أجل تعديل القوانين وصياغة أخرى جديدة، لكنّها تفتقر إلى القدرة على توحيد جهودها والتواصل وعلى جذب الأجيال الجديدة.

وقد شدّد المشاركون، على الصّعيد القانوني، على ضرورة العمل مع مؤسسات الدولة لإنزال العقوبات بكلّ من يمارس العنف المنزليّ ضدّ المرأة، وسنّ قانون مدنيّ جديد. إضافة إلى ذلك، أشار البعض إلى أنّه من واجب الدولة تطبيق القوانين غير التمييزية، وإلى أنّ المجتمع المدنيّ، بشكل عامّ، لا يدعم الجهود النسائية الهادفة إلى التغيير.

إنشاء وسط اجتماعي مناسب لتعزيز مكانة المرأة

أشار المشاركون إلى أنه ينبغي على المواطنين الاقرار أولاً بوجود التمييز، ولفت البعض إلى الأمية القانونية السائدة لدى هؤلاء المواطنين، ولدى المرأة تحديداً. وتطرّقا إلى الجهود المبذولة لإعادة النظر بصورة المرأة التي تعكسها الكتب المدرسية والبرامج التعليمية، فضلاً عن الحاجة إلى تصحيح تلك الصورة المشوّهة في وسائل الإعلام.

وتناول النقاش أيضاً التعددية الثقافية والدينية وتركيبية السّكان باعتبارها من المشاكل الأساسية التي تعيق التغيير. وقد قدّمت إحدى المشاركات - وهي ناشطة في المناطق النائية والريفية الفقيرة في منطقة سهل البقاع - مثلاً على العقبات المذكورة، ولاحظت من خلال عملها أنه حتّى من خلال البرامج

التنموية الصغيرة يمكن العمل على تمكين المرأة وتعزيز مكانتها وجذب الشباب أيضاً. أخيراً، وحول هذه النقطة تحديداً، رأى المشاركون أنه من الممكن بناء التغيير وقيادته ببطء على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى الحياة الاجتماعية والسياسية، ولكن التغيير الأكيد هو الحاصل نتيجة تشجيع المرأة ودفعها للانخراط في الانتخابات البلدية، والعمل ضمن جماعة، وتمكينها من أن تصبح منتجة بالفعل.

إمكانية اعتماد استراتيجية لتغيير القوانين التي تميّز بين الأفراد على أساس النوع الاجتماعي
لاحظ بعض المشاركين أن التغيير هو عملية بطيئة جداً، خاصة في مجتمعنا. فبالرغم من وجود عدد من خطط العمل التي رسمتها وزارات وجمعيات المجتمع المدني، إلا أن القطاعات يعانين من سوء التنسيق والاتصال في ما بينهما. وعبر النقاش عن الحاجة الملحة لبناء قنوات اتصال أفقية، وتوحيد الجهود، وتعزيز قوى الضغط، بالإضافة إلى تقويم درجة الاستعداد السياسي من أجل تعزيز هذا التغيير.





اطلاق الحوار بين الشباب وتعزيزه

بعد فترات العنف والنزاع

٢٠٠٨/٢/٢٢

الحوار جزء أساسي من عمليات الحلّ

والمصالحة وإعادة الإعمار

أسامة صفا*



لا بدّ أولاً من أن نعرف أنّ هناك صعوبة في تناول موضوع الحوار كونه يشكّل مادة زئبقية يصعب ضبطها وتعريفها بشكل كليّ وكامل. يمكننا أن نتناول الحوار من خلال بعده السياسي أو نوعيته ومن خلال بعده النظري والعملي. وإذا حاولنا تناوله انطلاقاً من مدخل نظريّ نرى أنّ هناك مدارس مختلفة في بناء السلام والحوار وحلّ النزاع، منها ما يشدّد على تدارك النزاع، وإدارته، أو حلّه، أو تحوّلّه، وهو جزء أساسي من العلاقات المجتمعية التي يجب إعادة إنتاجها.

وإذا طالعنا أدبيات إعادة البناء التي ترجع لما بعد الحرب، رأينا أنّ الحوار هو جزء أساسي من عمليات الحلّ والمصالحة وإعادة الإعمار (وبخاصة المجتمعيّ منه)، والخلاصات التي سنوردها هي بناء على تجارب تمّ استخلاصها من على أرض الواقع، وليست مجرد "كليشيه". ومن المهمّ هنا التمييز بين الحوار والمناظرة، إذ غالباً ما يتمّ الخلط بينها وبين الحوار البناء. وفي ما يلي بعض الخلاصات الأساسية في الحوار التي تأتت من العمل في القرى اللبنانية بعد فترات العنف، ومع الشّباب اللبنانيّ في صياغة رؤية للبنان، في إطار حملات إصلاحية:

هناك، أولاً، غياب لأهمية فكرة الحياديّة في التّنظيم للحوار وأهميّة الحياد في قيادة هكذا عملية، وهو دور يضطلع به عادة طرف ثالث لا يملك مصدر قوة أو نفوذ، ويتمتع بمهارات والتزام تجاه الحوار.

- انعدام ثقافة الربح المتبادل (Win / Win) وترسخ فكرة الربح القاتل (Zero Sum).
- إساءة فهم مفهوم "الإجماع".

* باحث في المركز اللبناني للدراسات.

- الاتّكال على "القائد" وإشراك رأس الهرم القياديّ في الجزم في الأمور الحسّاسة في الحوار بدلاً من المبادرة الفرديّة.
- غياب بيئة حاضنة للحوار ونتائجه، إذ لا وجود لجوّ عام يحمي أو يدعم هذه العمليّة.
- لا دعم لعمليّة الحوار من قبل النّخب، والخلط بين العمليّة والمحتوى، وعدم فهم قواعد الحوار.
- الخلط بين الحوار كوسيلة و الحوار كغاية.
- توقعات غير واقعية للمنظّمين والزّاعبين والمشاركين في الحوار (خاصة مثاليي التفكير وأصحاب الهدف الواحد).
- الحاجة إلى الوقت والالتزام المشجّعين للحوار (السلوكيات والأفكار والمشاعر).
- غياب دور وسائل الإعلام في دعم ثقافة الحوار وتعميمها.
- عدم الانتقال إلى مرحلة التخطيط للمشاريع التي تلي الحوار، وإن وجدت هذه المشاريع فإنّنا نجد غيابًا للاستدامة والاستمراريّة.

كيفية الترويج للحوار الشّبابي:

- تضافر جهود تعاونيّة على مستوى النّخب والقادة والقاعدة الشعبيّة.
- الإيمان بنتيجة الحوار وفوائده.
- دمج الحوار بمشاريع محدّدة وتطبيقية.
- إبراز نتائج الحوار في كسر "الجدران" بين الفئات المختلفة والترويج للتواصل.
- الاعتراف بالفروقات بين الفئات الحوارية المختلفة مع البحث في المقابل عن الأرضية المشتركة بينها.
- وضع إطار عامّ ومحدّد للعمليات الحوارية في أيّ بنية- إطار.
- اعتماد استراتيجيات رديفة للحوار (التدريب ورفع الوعي وبناء الكفاءات).
- تحديد الفئات المستهدفة بشكل انتقائي إلى أبعد الحدود كشرط أساسي لإنجاح الحوار.
- انتقاء أشخاص للعب دور قياديّ في العمل الاجتماعي.

تجارب ميدانية

كرم أبي يزيك*



ضمن الجماعة، نعمل معاً لنصل معاً...
أسوأ عنف هو العنف الفكري...
الغربة داخل الوطن أسوأ من الهجرة...
البطالة... كلنا مسؤولون...

تقبل الآخر يعني: تقبله لغةً وتاريخاً وفكرًا ولوناً...

الأناية، العنف، الهجرة، البطالة ورفض الآخر، مواضيع
وعناوين ومشاكل يعاني منها الشباب اللبناني. وهذه ليست
المشاكل الوحيدة التي تواجه الشباب الذين يتوقف عليهم مستقبل

لبنان. فإذا كان مستقبل الوطن مرتكزاً على هؤلاء الشباب، فمستقبلهم متوقف على مدى وعيهم وتقبلهم
للآخر والعمل على بناء ثقافة الحوار والموضوعية.

سنتناول في ما يلي تجربة ميدانية هدفت إلى تمكين الشباب وتفعيل الحوار في ما بينهم إذ نفذت
جمعية الشبان المسيحية مشروع تمكين المواطن اللبناني الشاب، بدعم من وكالة التنمية الدولية
البريطانية وبالتعاون مع المجلس النيابي اللبناني ومنتدى الحوار البرلماني. مدّة المشروع ثلاث سنوات:

أيلول ٢٠٠٤ - أيلول ٢٠٠٧ وقد تمّ تنفيذه في المناطق التالية:

عكار: جبريل، رحبة، بيت ملات، تكريت والبرج.

حاصبيا: الخلوات، عين قنيا، الكفير وحاصبيا.

كسروان: القطين، عرمون، الغينة، حياطة وشحتول.

* مسؤول عن قسم الشباب في الجمعية المسيحية للشبان.

البقاع: أبلح، الفرزل، رياق ونيحا.

هدف المشروع بشكل عامّ هو المساهمة في تعزيز المشاركة المدنية للشباب اللبناني. أمّا الأهداف المحددة فكانت كالتالي:

- بناء قدرة الفرد لكي يتمكن من المشاركة بفعالية في عملية صنع القرار في الموضوعات التي تعني الشباب.
- العمل على بناء الزوايا وحلقات الاتصال بين كلّ من المشاركين في البرنامج واللجان الشبابية المختصة ومنتدى الحوار البرلماني، من أجل العمل على تطوير وبلورة سياسات تعزّز مشاركة الشباب في عملية صنع القرار.
- تعزيز مشاركة الشباب في المجتمع المدني عبر عمليات التشبيك بين مجموعات الشباب والمنظمات الأهلية المحلية خاصة، وذلك من خلال تفعيل الحوار وكسر الحواجز النفسية.
- تعزيز قدرة الشباب اللبناني للحصول على المعلومات حول كيفية التأثير والمشاركة في عمل المؤسسات وصنع القرار. وكذلك تزويد الشباب بالفرصة لتبادل المعلومات والخبرات وربطهم بمجموعات شبابية مختلفة.

مراحل المشروع والأنشطة التي نفذت في إطار تمكين الشباب وتفعيل الحوار:

- تنظيم دورة تدريب أساسي للشباب حول: "مهارات القيادة والمواطنة الصالحة"، شارك فيها ثلاث مئة شاب لبناني من مختلف المناطق.
- تشكيل أربع لجان من الشباب في المناطق ممن سبق وشاركوا في التدريب الأساسي، ولجنة تعمل على الصعيد الوطني. تقوم هذه اللجان بتأمين التواصل بين الشباب وصانعي القرار، وتسهم في بلورة اقتراحات ومدخل لسياسة شبابية عامة، وتشرف على تنفيذ مشروعات تنموية صغيرة رائدة على الصعيد المحلي لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة وتفعيل الحوار بينهم وبين المجتمع.
- تصميم وتنفيذ ثلاث دورات تدريبية متقدمة حول: "تصميم وإدارة المشاريع"، "الكومبيوتر

وتكنولوجيا المعلومات"، حملات المدافعة والمرافعة للتأثير في صنع القرار"، شارك فيها مئة شاب من الذين شاركوا في التدريب الاساسي.

- تصميم وتنفيذ دورة تدريبية حول "دور الشباب والتأثير في السياسات العامة"، شارك فيها اثنان وعشرون شاباً من مختلف المناطق. تُوِّف هذه المجموعة من المتدربين ما يسمّى بـ "اللجنة الوطنية"، التي من دورها أن تطرح القضايا الشبابية على بساط البحث والتقاش. على أن تفعل هذه اللجنة التداول والحوار بين الشباب من مختلف المناطق والمعتقدات والانتماءات من أجل التعرف على الآخر وطرح القضايا الشبابية وتبيان الفروقات ونقاط التشابه.
- تم إنتاج بعض المواد والمطبوعات واللوازم الخاصة لتعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام، وتوزيع منشورات حول: الحوار، تقبل الآخر، نبذ العنف، الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان. كما تم طبع وتوزيع ملصقات حول: البطالة، الهجرة، العنف، المشاركة وتقبل الآخر.
- متابعة الاجتماعات والتنسيق مع اللجان المحلية في مختلف المناطق من أجل تفعيل دور المجموعات الشبابية. شاركت هذه المجموعات الشبابية في العديد من اللقاءات الحوارية ونشاطات للتبادل الشبابي. وقد أقيمت هذه اللقاءات الشبابية في العديد من المناطق اللبنانية، إذ كان الهدف من خلالها التعرف على واقع المجتمع الذي يعيش فيه هؤلاء الشباب من أجل إسقاط الصور النمطية (Stereotypes) التي نكوّنها في أذهاننا عن الأشخاص أو المجتمعات الأخرى والتي تؤدي عادةً إلى تعميمات سلبية وأحكام مسبقة.
- تطوير موقع المشروع على الانترنت تحت عنوان www.ymca-cep.org ؛ كما تم تدريب منسقين لكل منطقة مهمتهم تزويد هذه الصفحة بالمعلومات المتوفرة حول الشباب والمشروعات والمبادرات الشبابية، وكذلك محاولة الحصول على المعلومات المتوفرة عن مشاركة الشباب في الدول الأخرى. بالإضافة إلى تفعيل Forum على الموقع ما يساعد في إقامة التبادل والحوار.
- وبما أنّ الحوار الجاد والمنتج يعتمد على الانتقال من التغيير والتطوير على مستوى الأفكار، إلى التغيير والتطوير على مستوى السلوكيات؛ فقد تمّ تنفيذ عدد من المبادرات الشبابية في المناطق.

هذه المبادرات أو المشاريع الشبّابية ليست هدفاً بذاته، بل هي وسيلة لتفعيل التّواصل والتعاون بين الشّباب ومختلف فئات المجتمع والفعاليات المحلية، لأنّ لهؤلاء التأثير الأكبر على أفكار وسلوكيات الشّباب، ومن الضروريّ ملء الفراغ وتقريب المسافات بين القاعدة الشبّابية، التي تشكّل أساس التغيير في المجتمع، وبين صانعي القرار على المستوى المحليّ أو الوطنيّ. أمّا بالنسبة إلى المبادرات التي قامت بها المجموعات الشبّابية، فهي على الشّكل التّالي:

المبادرة الشبّابية في عكار:

نظّم الشّباب في عكار (رحبة، تكريت، وعكار العتيقة)، عدداً من الندوات التوجيهية لطلاب الصّفوف الثانوية.

بعد نجاح التجربة، وتعبير الطّلاب عن رغبتهم في الاستفادة من هذه الندوات، قرّرت المجموعة الشبّابية العمل على إنتاج دليل توجيهي للطلّاب، وبعد إجراء الدراسات والبحوث اللاّزمة قامت بإنتاج وتوزيع الدليل على عدد من المدارس الرّسمية والخاصّة في منطقة عكار ومختلف المناطق اللبنانية. لم يكن هذا الدليل هو الهدف، إنّما الديناميكية التي نتجت خلال العمل على إعداده كانت هي الأهمّ. رحبة وتكريت وعكار العتيقة هي قرى متجاورة، ولكن قرب المسافة الجغرافية لا ينعكس على واقع الشّباب الذين يبعدون ألوّف الأميال، بعضهم عن البعض الآخر، على مستوى العلاقات الاجتماعية والحوار. لقد شكّل هذا المشروع فرصة أولى لهؤلاء من أجل التلاقي وتبادل الأفكار وكسر الحواجز النفسية إلى حدّ ما.

المبادرة الشبّابية في البقاع:

تعمل إحدى المجموعات الشبّابية على تفعيل الحياة الجماعية بين الشّباب، وذلك من خلال تأسيس مجموعة كشيّية للفتيات والفتيان. بعد متابعة التدريبات اللاّزمة لاكتساب المهارات والتقنيات الأساسية، قامت المجموعة باستقطاب الأولاد في منطقة أبلح وجوارها، وبتحضير النشاطات الكشيّية بهدف



العمل على بناء ثقافة الحوار وتقبل الآخر. ساهمت هذه المبادرة بجمع عدد كبير من الأولاد حول نشاطات ثقافية وتربوية، فانعكس هذا النشاط على مستوى المنطقة بكاملها كون الأولاد من مختلف العائلات، وكانت مناسبة

للشباب من أجل التلاقي حول مواضيع تجمعهم عوضاً عن السلبية والخضوع.

المبادرة الشبابية في حاصبيا:

بسبب الظروف التي مرّ بها الجنوب، تمّت تجزئة المبادرة بحسب القرى المشاركة وذلك لصعوبة التنقل بينها خلال حرب تموز وبعدها، إذ إنّ الشباب لا يشعرون بالأمان حتى تاريخه. في بلدة حاصبيا، أسّس الشباب جمعية بيئية، أطلقوا عليها إسم "جمعية إنقاذ الإرث الطبيعي"، وتهدف إلى المحافظة على المساحات الخضراء وعلى الإرث الحضاريّ البيئي، كما تهدف إلى نشر التوعية البيئية وإقامة نشاطات بيئية وثقافية واجتماعية.

وفي بلدة الخلوات، قامت المجموعة الشبابية بإنشاء مكتبة عامّة تعتبر بدورها حاجة ماسّة للطلاب المقيمين في البلدة وذلك لقلّة المراجع المتوفرة. أمّا في بلدة الكفير فأسّس الشباب نادياً ثقافياً ورياضياً يقوم، بالتنسيق مع البلدية، بتنظيم بعض النشاطات والمشاريع المحلية التي لها طابع ثقافيّ، تربويّ، تنمويّ واجتماعيّ.

إنّ المبادرات المختلفة التي يضطلع بها هؤلاء الشباب في هذه المنطقة المتوترة أمنياً هي برهان على عزمهم ورغبتهم بالتغيير.

المبادرة الشبابية في كسروان:

في بلدة شحتول وجوارها أُطلق مشروع لتفعيل السّياحة الريفيّة وذلك بالتعاون مع البلدية. شارف مشروع تمكين الشباب اللبناني على نهايته بعد مرور ثلاث سنوات على إطلاقه، وهدف بشكل أساسيّ إلى تلاقي الشّباب وإلى الحوار والمشاركة في التغيير. ولكن أين نحن من تحقيق هذا الهدف؟ أين دور الشّباب في تحويل هذا الهدف إلى واقع حيّ بحيث يلعبون الدور الأساسي في بناء ثقافة الحوار وتقبّل الآخر؟ هل يقدر الشّباب على المثابرة والاستمرار بالرغم من العوامل المحيطة؟ لقد كانت الصعوبات كبيرة، ولكنّ الشّباب واجهوها من خلال المثابرة. البعض منهم لم يكمل الطريق حتى نهاية المشروع، في حين أنّ كثيرين أصروا على المتابعة لتحقيق الأهداف التي وضعوها من خلال اللقاءات والأبحاث والندوات والمبادرات الشّبابية والمشاريع المحلية التي نفذوها في بلداتهم لتحسين وضع مجتمعاتهم بشكل عامّ ووضع الشّباب بشكل خاصّ.

إنّ الكثير من هؤلاء الشباب يعاني حالياً الإحباط وفقدان الدافع. فبالرغم من كل ما تحقّق ومن كل التّشاطات التي تمّ تنفيذها، نجد أنفسنا، وفي كثير من الأحيان، أمام مواقف متصلّبة وأفكار معلّبة. فمن خلال اللقاءات والتّدوات التي نفدّت طيلة مدّة المشروع، إخترنا الكثير من الإنفتاح على الآخر والحوار المنطقيّ والرّصين. لكن وللأسف، مع كل ما نمرّ به من توتّر وعنف وشحن للنفوس، فإن العديد من الشّباب قد تمركز خلف الخطابات التعبوية والانتماءات الضيقة على عكس كل ما إخترناه في المراحل السابقة. وقد برز هذا الإحتقان بخاصة في السّنة الاخيرة، أي ٢٠٠٧ وبداية سنة ٢٠٠٨.

شارك الشّباب خلال المشروع في العديد من الدورات التدرّيبية، فاكسبوا من خلالها الكثير من التقنيات والمهارات بهدف التواصل والتداول وتقبّل الآخر. عملنا على تأسيس لجنة وطنية مؤلفة من اثنين وعشرين شاباً من مختلف المناطق، دورها التواصل والتّخطيط وتنظيم اللقاءات المختلفة التي

جمعت الشّباب رغم اختلافاتهم وخلافاتهم فضلاً عن العمل سوياً على إيجاد الأرضية واللغة المشتركتين. وكان من أدوار هذه اللجنة الوطنية أيضاً العمل على نقل هموم الشباب واهتماماتهم إلى صانعي القرار على المستوى الوطني. لقد كانت لقاءات الشباب مثمرة جداً على صعيد التفاعل والتعاون، وعلى صعيد الموضوع والمضمون من حيث إنتاج العمل المطلوب.

إلا أنّ هذه اللجنة لم تتمكن من الإجماع بشكل دوريّ مثلما كان مخطّطاً لها، وذلك بسبب عاملين أساسيين: الأول هو التوتّر والأزمات الداخلية التي يمرّ بها لبنان منذ شباط ٢٠٠٥ حتى الآن، والثاني هو حرب تموز ٢٠٠٦ التي كان تأثيرها كبيراً على الشباب في كلّ المناطق.

وبالرغم من الصّعوبات والعوامل الخارجية والداخلية، فقد سعى الشباب وثابروا على إنجاز ملفّ يتطرّق إلى بعض القضايا الشبابية، ولكنّ إمكانية التواصل مع صانعي القرار كانت معدومة للأسف، مع كل الأزمات التي يعاني منها الوطن. فلم يتبقّ لدى هؤلاء الشباب أي أمل بالتغيير وفقدوا الدافع بسبب غياب المرجعيات والمؤسسات التي هي ضمان الاستدامة، وقد وصلوا إلى حائط مسدود على المستوى الوطني رغم كل المحاولات للاستمرار.

هل هذا يعني أنّ الشباب غير جديين وغير ملتزمين بالتغيير؟

هل إنّ صانعي القرار غير آبهين بقضايا الشباب وآرائهم؟

هل يفتقد المجتمع اللبناني إلى حسّ النقد، أم أنّنا أصبحنا مدجّنين ومرّوضين وخاضعين؟

إنّ عدداً من المجموعات الشبابية مستمرّ بالعمل على مستوى محليّ، مع الأمل بالتغيير وتنمية محيطهم من خلال تمكين وتفعيل دورهم، والتأثير على الآخرين لتحقيق الأهداف التي وضعوها لتعزيز الحوار، وبناء الحسّ التقدي الذي نفتقد إليه كثيراً في مجتمعاتنا. وهناك عدد آخر من المجموعات الشبابية التي تلاشت وفقدت العزم والدافع على الاستمرار. وهنا يبرز السؤال الأهمّ: ما مدى تأثير العنف

على الشباب؟

لقد تميّزت المجموعات التي تابرت وأكملت الطريق بالانفتاح والموضوعية وتقبّل الآخر، فالعديد منهم نبذ الانتماءات الضيقة ورفض الواقع وقزّر التغيير. ولكنّ العدد الأكبر بقي، وللأسف، متسمراً ومتقوقعاً في انتماءاته الضيقة، ولم يتبنّ كفاءة التقد والتحليل، لا بل إنّه تبنى الخطابات الديماغوجية والإيديولوجية وأضاف مزيداً من الحواجز النفسية بينه وبين الآخر.

ليس الشباب سنّاً أو مرحلة فحسب، بل يجب أن يكون مقترناً بمزايا الشباب، كالحيوية والإبداع والرغبة بالتغيير؛ فتكون مصداقية الشباب في الانفتاح وتقبّل الآخر، وأهمّ من ذلك كله هو النقد البناء الذي يعتمد على المعرفة والتحليل والتقويم. وهنا علينا أن نطرح على أنفسنا السؤال التالي: إلى أيّ مدى يتمتع الشباب اللبنانيّ بهذا الحسّ التقدي ليميّز بين الأمور وليبتعد عن التبعية والاستسلام؟



المناقشات

يعتبر الحوار من القضايا البارزة على الساحة اللبنانية، إذ إنّه يشكّل محتوى المواضيع التي لطالما اتّصفت بسخونتها، إن على المستوى الديني، أو الفكري، أو السياسي أو غير ذلك. وقد اتّسمت مناقشة هذا الموضوع بالحيوية والجِدّة، إذ عالجت ثلاث قضايا: معنى مفهوم الحوار وطبيعته؛ الشروط والوسائل للتوصّل إلى نجاحه واستمراره؛ ودور المؤسّسات الاجتماعية ومؤسّسات الدولة في الترويج للحوار.

معنى مفهوم الحوار وطبيعته

شدّد المشاركون على أنّ الحوار الذي نسعى إلى تحقيقه كان يفترض أن يبدأ قبل ثلاثة وستين عاماً من اليوم، ورأوا أنّ القاعدة الأساسية لكلّ حوار هي حسن التقدير والحكم. وأشاروا أيضاً إلى أنّ الحوار يُفهم في أغلب الأحيان على أنّه مناقشة يسعى طرف فيها إلى إقناع آخر. في حين أنّه في الحقيقة عملية طويلة الأمد ووسيلة لتحقيق أهداف معيّنة بمشاركة جميع الأطراف، حيث إنّ المشكلة الرّئيسة تكمن في عدم القدرة على قبول "الآخر". وعليه، فإنّ وجود وسيط يشكّل أمراً ضرورياً للمساعدة على استمرار الحوار ونجاحه.

وفي هذا الصدد، أكّد كثير من المشاركين على أهمية البحث عن أرضية مشتركة وعن المشاكل التي تواجه جميع الشباب كقاعدة لانطلاق عملية الحوار الذي ينبغي أن يؤدّي إلى وضع يصب في صالح كلا الطرفين.

الشروط والوسائل للتوصّل إلى حوار ناجح وثابت

اتّفق المشاركون على أنّ الشباب اللبناني بكامله يواجه المشاكل نفسها، مقترحين أن نبدأ العمل والتطبيق والتفكير لإيجاد أفكار عملية لإشراك الشّباب بدلاً من الكلام من دون جدوى. وتمتّ خلال المناقشة، المقابلة بين عدد المنظّمات المرتفع نسبة إلى عدد السكان، وبين الإنجازات التي تحقّقها هذه المنظّمات.

لأجل ذلك ارتأى المشاركون أن نبدأ العمل بخطوات عملية صغيرة مع مجموعات صغيرة من الشّباب في مجال واحد، ومن ثم نتابع في جميع المجالات. ورأى بعضهم أنّه ينبغي الانتقال من المشاريع الصغيرة إلى برنامج واحد مستمرّ للجميع، إضافة إلى إعادة النظر بالاستراتيجيات الحالية. فيما أشار آخرون إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام على هذا الصعيد.

من جهة أخرى، اتّفق المشاركون على كون الشّباب اللبناني يواجه في الوقت الحاضر المشاكل نفسها فيما يتعلّق بالأمور التالية:

- معنى الاستقلال ومعايير الحرية، حيث ينبغي أن نتعلّم احترام قرار الآخر دون إلغائه.
- الثقافة والتعليم وما يتضمّنان من إشكاليات.
- الوضع الاقتصادي.
- السياسة، لا سيما التطرّف.
- فقدان الإيمان الديني.

إذاً، ولجذب الشباب، لا بدّ من التشديد على الأنشطة ورفع شعورهم بالانتماء وزيادة روابط الصداقة. هذا إلى جانب العمل على بناء شخصياتهم لجعلهم يشعرون بالقدرة على إجراء التغيير حيثما دعت الحاجة. وشدّد بعض المشاركين على أن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم قدرة الشباب على قبول الآخر. وأصرّ البعض على ضرورة أن يقوم الحوار على أسس مشتركة، وذلك حول المشاكل الأساسية، التي تعني الجميع وتؤثر عليهم. فيما أولى آخرون الأهمية إلى قيام وساطة بين الأطراف المتنازعة، لأنّ الوساطة برأيهم تجعل الحوار أكثر سهولة.

دور مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية في تعزيز الحوار واستمراره بين الشباب.

شدّد عدد كبير من المشاركين على أهمية هذا الدور، وقد أعرب أحد المشاركين عن هذا الرأى حين أكّد أنّ أفضل الطرق لتعزيز قدرات الشباب هي أن نبدأ بحضّهم وتشجيعهم، انطلاقاً من الأسرة والمدرسة والكلية، لا أن نستهدفهم من خلال حلقات العمل وحسب مبرزاً ما لوسائل الإعلام من دور على هذا الصعيد، إلى جانب الإنترنت الذي يجب أن يستثمر في برامج التوعية، بالإضافة إلى التشديد على فكرة المسامحة من أجل التوصل إلى أسس مشتركة.

وأكد آخرون انه ينبغي العمل على نهج التنمية البشرية انطلاقاً من قاعدة أن تكف الأسرة عن تهيئة الأطفال لقبول الخضوع والاستسلام. وينبغي أن يكون للحكومة دور فاعل، وعلى المنظمات أن تشجع المشاريع التي تتكيف مع واقع حياة الشباب وألا تتأثر بتوجيهات الممولين، ومن الضروري أيضاً أن تحظى برعاية بيئية.

من هنا، يستخلص ان العمل يجب أن يبدأ مع الأهل في المنزل ليُتابع مع الأولاد في المدارس، وصولاً إلى بناء الانتماء إلى الوطن لدى الشباب.

وتطرّق النقاش إلى مسألة في غاية الأهمية، ألا وهي مسألة النقد الذاتي، حيث أشار بعض المشاركين إلى أن الشجاعة تكمن في القدرة على الوقوف أمام المرأة وتقويم الذات، كما وأنه يجب ألا نقيّد أنفسنا بأيّ مجال، لأنه علينا أن نكون قادرين على العمل في كل المجالات من اجتماعية وسياسية وغيرها. من ناحية أخرى، أصّر عدد من المشاركين على ضرورة بناء علاقات مع منظمات أخرى والتعلّم من تجاربها، بحيث يمكن أن نستفيد من شبكة حقيقية مندمجة مع الوزارات والمنظمات الاجتماعية، بغية الوصول أخيراً إلى الشباب.

فالتعرّف إلى الآخر أمرٌ بغاية الأهمية، لأنه يستحيل علينا أن نلغي ثقافتنا وعاداتنا الخاطئة المتمثلة



بالحكم المسبق على الآخرين، ما لم نواجههم ونتعرّف إليهم. ومن الجدير بالذكر أننا ما زلنا غير قادرين على ممارسة العمل الذي نسمو إليه، لذلك يجب أن نؤمن بأن بلدنا يقوم على الاختلافات، وأن ننظر إليها كشروة وليس كمشكلة.

وفي نهاية المناقشات ردّ السيدان، صفا وأبي يزبك، على ما قيل، حيث قدّم السيد صفا إلى الحضور ثمانية اقتراحات وآراء يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وذلك في ما يتعلّق بتعزيز الحوار. وهي على الشكل التالي:

- ١- التمكن من اتخاذ الحكم والقرار الصّحيحين.
 - ٢- فهم الفرق بين الحوار والمنافسة.
 - ٣- إنّ جمع الشباب من خلال الأنشطة هو ما يحدث التغيير، وليس النشاط بعينه.
 - ٤- دفع وسائل الإعلام لصياغة برامج تربوية تساهم في تعزيز الحوار الفعّال.
 - ٥- ينبغي أن تغدو المنظّمات معنيّة أكثر.
 - ٦- يجب ألاّ تقع مسؤولية تعليم أصول الحوار والتدريب عليه بكاملها على عاتق المدارس وحدها.
 - ٧- يجب أن يهدف الحوار إلى الاكتشاف، التسامح وقبول الآخر.
 - ٨- جعل الحوار من الأسس، من أجل التعامل مع بعض المواضيع الصعبة.
- السيد أبي يزبك علّق من جهته بالقول إنّ الشباب يشكّلون عنصراً هاماً جداً في جميع المجتمعات، ولكي يصبح هؤلاء الشبان أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، ينبغي عقد حوار فعّال، وأن يبدأ هذا الحوار من المنزل والأسرة، ويواصل خلال الأعوام الدراسيّة وعبر انتسابهم إلى منظّمات أو قطاعات محدّدة. هذا مع ضرورة السعي إلى تعزيز الشعور بتقدير الذات لديهم من طريق محاولة القضاء على الشعور بالعجز الذي ينشأ أوقات الصراعات والحروب. وعليه، يرى أنّ على كلّ فرد ممّا أن يقوم بدوره على أكمل وجه، انطلاقاً من البيت، مروراً بالمدارس والمنظّمات، وصولاً إلى وسائل الإعلام وانتهاءً بالحكومة.
- وأشار السيد أبي يزبك، في الختام، إلى أنّه ينبغي بنا، جميعاً، أن نقدّم للشباب الأدوات الأساسيّة ليصبحوا قادرين على صنع القرار، وتوجيه مسارهم للوصول إلى الأهداف المنشودة من دون أن ينسوا أهميّة الاستمرار في أعمالهم وكيفيّة تجسيد أفكارهم القيّمة بأعمال مفيدة تستمرّ للأجيال الآتية.



هل المدمن على المخدرات في نزاع مع القانون

أم بحاجة إلى علاج؟

السراي الحكومي - ٢٠٠٨/٥/٦

المدمن بين المرض والجريمة

جان أوغاسايان*



أيها الحضور الكريم،

إن الموضوع المطروح في هذا اللقاء الحواري يطرح إشكالية المدمن على المخدرات: فهل هو في نزاع مع القانون، أم أنه يحتاج مثل أي مريض آخر إلى علاج؟

إن للإدمان أسبابه الكثيرة منها العائلية

والاجتماعية والنفسية وربما البيئية والسياسية أيضاً، وهو يحوّل المدمن إلى شخص يعيش على هامش الحياة، مهدداً بصحته العقلية والنفسية والجسدية، عاطلاً عن العمل في غالب الأحيان وغير منتج، وقد تجعله الحاجة إلى المخدر مجرمًا أو شخصاً عنيفاً، أو حتى مشاركاً في ترويج المخدرات. فهل إن هذا الإنسان مجرم أم مريض؟

إن القانون اللبناني يضع المتعاطي في منطقة رمادية بين المرض و الجريمة، ويفتح باباً لمعالجة المدمن بدلاً من سجنه بصورة تلقائية. لكن الثغرة تبقى في إيجاد المؤسسات الراقية والأماكن الكافية للمعالجة والمتابعة، وملء هذه الثغرة يبقى السبيل لمعالجة المدمنين حيث لا يزرعون في السجون العادية مع المجرمين واللصوص وتجار المخدرات، ما يشكل سبباً إضافياً لإمعانهم في الإدمان. وأعتقد أن هذا الأمر سيشكل نقطة محورية للبحث في جلستي العمل في هذا اللقاء الحواري.

وإنني حريص في هذا المجال على التنويه بالدور المميز الذي تلعبه الجمعيات غير الحكومية في

* وزير دولة لشؤون التنمية الادارية بين ٢٠٠٥/٧/١٩ و ٢٠٠٨/٧/١١

المساعدة على علاج المدمنين. ولعلّ المطلوب المزيد من الجمعيات المتخصصة في هذا الميدان، وإنشاء مصحّات خاصّة لعلاج هذه الآفة.

كذلك، تجدر الإشارة إلى ما تقوم به الحكومات اللبنانية منذ نهاية التسعينات من جهود كبيرة للقضاء على إنتاج وتجارة المخدّرات. وهنا تكمن مسؤولية الأجهزة الأمنية المكلفة مكافحة المخدّرات على أنواعها، وملاحقة الإتجار بها، ومعاقبة مهربها، للحؤول دون إتاحة الظروف التي تجعل المخدّر بضاعة من السهل الحصول عليها، والإتجار بها وجني الأموال الطائلة نتيجة ذلك.

إن الإدمان آفة خطيرة لا تطال تداعياتها السلبية الفرد المدمن فقط، إنّما محيطه بمجمله وتالياً المجتمع ككلّ. وإنّ هذا اللقاء الحواريّ يشكّل محطّة مهمّة لتسليط الضوء على كيفية التعامل بحكمة مع المدمن كي يقلع عن إدمانه، ويعود فرداً منتجاً في المجتمع. وهي مهمة تتطلب مسؤولية جماعية بدءاً من العائلة إلى منظمات المجتمع المدني، فالسلطات الرّسمية والأجهزة الأمنية.

وإنني أودّ أن أوجّه التّحية والشّكر للإتحاد الأوروبي الذي يقدم الدّعم لبرنامج أفكار ٢، ما يتيح لنا في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية الاهتمام بهذه القضايا البالغة الأهميّة والتأثير على المجتمع

البناني، مع تمنياتي بأن يخرج اللقاء الحواريّ بنتائج عملية وتوصيات يمكن الاعتماد عليها في تعزيز مكافحة المخدّرات، وعلاج الإدمان في لبنان.



السياسات المتعلقة بمكافحة المخدرات

يوسي نارفي*



لطالما كان السؤال الذي نحن بصدد مناقشته اليوم هنا - ما السياسات المتعلقة بمكافحة المخدرات التي يجب اعتمادها؟ - في قلب النقاش الدائر في الاتحاد الأوروبي لوقت طويل، وبخاصة في السنوات العشر الفائتة. لقد اكتسب هذا الموضوع أهمية قصوى، حتى أننا أسسنا وكالة متخصصة، هي المركز الأوروبي لرصد المخدرات والادمان عليها، لتكون المصدر المركزي للمعلومات والمحرك للسياسات الجديدة. أما اليوم فيخصّص الاتحاد الأوروبي زهاء ٣٦ مليار يورو للنفقات العامة المتعلقة بالمخدرات،

وأصبح الجهة المانحة الرئيسة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، كما يستثمر ٧٥٠ مليون يورو في التدابير الخاصة بتخفيض العرض والطلب في الدول المجاورة والمنتجة. وفي حين أن الفروقات الكبيرة ما زالت موجودة بين الدول الأوروبية المنفردة، على صعيدي نطاق مشكلة المخدرات والاستجابة لها على حد سواء، فإن هناك ميلاً عاماً للابتعاد عن الاستجابة من خلال العدالة الجنائية والاتجاه نحو تخفيض الطلب ونشاطات الوقاية والمعالجة وإعادة التأهيل الاجتماعي. إن العام ٢٠٠٨ سيكون بالغ الأهمية بالنسبة إلينا، إذ إننا سنقوم، مع باقي الأسرة الدولية، بتقويم التقدم المحرز بشأن الأهداف التي وضعتها الجلسة الخاصة للأمم المتحدة حول مكافحة مشكلة المخدرات في العالم في العام ١٩٩٨.

لكن، ونظراً لكوني لست خبيراً في مسألة الادمان على المخدرات، اسمحوا لي أن أضع هذا الموضوع جانباً وأنتهز الفرصة لأتوجّه إليكم في أدواركم العامة أكثر، بصفتكم ممثلي المجتمع المدني

* ممثل المفوضية الأوروبية في بيروت.

البناني. ويبدو لي أنّ حضور هذا العدد الكبير من ممثلي المنظمات غير الحكومية إلى السراي الكبير، بدعوة من وزارة معينة، لهو أمرٌ مُشجّع جداً.

عندما أطلقنا أفكار في العام ٢٠٠٤ - وهو أوّل برنامج لدعم المجتمع المدني اللبناني - كنا جميعاً على يقين بأنّ التعاون المباشر بين الإدارة العامّة والمنظمات الأهلية ليس دائماً مهمة سهلة، وهو بكلّ تأكيد ليس ممارسةً على نطاق واسع في لبنان. وقال لنا كثيرون ممّن هم متشائمون إنّ المنظمات المدنية والحكومة لن يثق أبداً، بعضها البعض الآخر، بما يكفي للعمل معاً عن كثب. ويسعدني أن أعلن أن الخبرة أثبتت أنّهم على خطأ. فطوال مدّة البرنامج، رأينا أنّ وزارات عدة، إضافة إلى قوات الأمن الداخلي والأمن العام، جميعها تفتح أبوابها للمنظمات الأهلية، وتتعاون في إعداد القوانين والسياسات وتنظيم حلقات التدريب للموظفين وتصميم حملات التوعية وإدارتها بشكل مشترك.

أظنّ أننا نشهد تحوّلاً في المناخ السياسي نحو المزيد من الثقة والإقرار بدور منظمات المجتمع المدني. وفي حين أنّني لن أدعي أنّ «أفكار» وحدها هي التي أحدثت هذا التغيير، إلا أنّني آمل أنّ «أفكار» كانت من أبرز المساهمين في هذا المجال.

في نهاية المطاف، إنّ الرّابحين هم من كلّ الجهات: ستستجيب الحكومة بشكل أفضل لتطلّعات ناخبها، وبالتالي تعزّز شرعيّتها الخاصّة، وستكتسب منظمات المجتمع المدني المصادقية، وتسنح الفرصة لجميع المواطنين بأن يُسمعوا صوتهم وأن يشاركوا في حملات لقضايا نبيلة. غير أنّنا، انطلاقاً من خبرتنا في أوروبا، نرغب في رؤية نطاق مشاركة المجتمع المدني في لبنان يتّسع أكثر فأكثر، ليس لجهة التّركيز الضيق على المواضيع المختارة فحسب، كالإدمان على المخدرات مثلاً، إنّما بمعنى عامّ أكثر يتمثّل بالمشاركة والحوار السياسيّين.

وهذا ما يصحّ الآن، تحديداً في هذا الإطار السياسيّ اللبنانيّ الهشّ. لقد سمعت الكثير من المنظمات

هل المدمن على المخدرات في نزاع مع القانون أم بحاجة إلى علاج؟

الأهلية تشتكي من عدم حصول أيّ تغيير، وأن الورطة السياسية تهدّد عملها، وأنها محبطة من العوائق الناتجة عن المأزق السياسي. حتّى وفي سياق أفكار، لقد جرت إعادة تصميم لبعض المشاريع وإلغاء مناسبات أخرى بسبب الوضع السياسي الهش.

إلا أنني أشدّد على أنّ الأوان قد آن للمشاركة والبقاء منخرطين، والطلب من الممثلين السياسيين، بصوت ثابت وواضح، أجوبة على معاناة البلاد، والعمل كجسر وكخطّ ساخن بين الناس والسياسيين. لقد أثبتت منظمات المجتمع المدني في الواقع أنها واحدة من أكثر معالم الساحة اللبنانية ثباتاً. فقد عملت طوال الحرب الأهلية وأوكلت إليّ مهمّة التزويد ببعض الخدمات الأساسية. وعلى الرغم من أنّ منظمات المجتمع المدني لم تكن دائماً محايدة، وهي ليست بالضرورة منظمات مستقلة، إلا أنها كانت حاضرة بالفعل. لذلك، أظن أنّ جهودها الهادفة والمكثفة يمكن أن تضطلع بدور رئيس في إخراج البلاد من مأزقها السياسي، وتوجيه السياسة اللبنانية بنقلها من الشخصيات إلى البرامج، والحوّول دون أيّ نزاع محتمل.



وأنا واثق من أننا، وبعقدنا ندوات مشابهة لهذه الطاولة المستديرة للمنظمات غير الحكومية اليوم-
وأتوجه بالشكر هنا إلى الوزير أوغاسبيان لأخذه زمام المبادرة في هذا الشأن- نتحرك بالاتجاه الصحيح
نحو مشاركة متنامية للمجتمع المدني. كما وأتني أحضكم على عدم الشعور السريع بالرضى، وعلى
مواجهة التحدي التالي في تحمّل المسؤولية السياسية المتنامية.

تطوير أسس التعامل مع المدمن

لا لزيادة التهميش والعزل

إيلي الأعرج*



لقد عرف العالم المخدّر منذ بدء تكوينه، وعرف لبنان المعاصر إنتاج المخدّرات واستعمالها منذ ما يزيد عن قرنين من الزمن. وقد تطوّر مفهوم التعامل مع موضوع الإدمان عبر العصور بشكلٍ جدلي وصل في كثير من الأحيان إلى التناقض، فمن الاستعمال الاجتماعي للمخدّرات إلى التجريم، وصولاً إلى إلزام الحكومات عبر الاتفاقية الوحيدة وملحقاتها، برعاية المدمن واعتباره مريضاً، ثم العودة إلى تشريع بعض أنواع المخدّرات في بعض الدول الغربية. وبعد، فقد قام العمل على إطلاق حفنة من الاستراتيجيات ومجموعة من القوانين لتطال كافة جوانب إشكالية المخدّرات، كالزراعة والتجارة والتسهيل والترويج والتعاطي، وذلك لتنظيم أطر الإنتاج والاستعمال في محاولة لضبطها ضمن الاستعمال الطبي والعلمي لها.

فقد أتت استراتيجية الحدّ من العرض لتنسيق وتنظيم عمليات الضبط وتطوير مهارات رجال الشرطة وتدريبهم على وسائل المكافحة، للحدّ من الزراعة ولإتلاف المزروعات غير المرخّصة والمواد المهزّبة، ولملاحقة المزارعين وقمع الاتّجار والتهرب والترويج، ولضبط المتعاطين وملاحقتهم.

ثم كانت استراتيجية الحدّ من الطلب، التي انبثقت من روحية الاتفاقية الوحيدة، حيث أوصت بوجود العمل على الوقاية بمستويات ثلاثة تنطلق من التوعية وتأمين وسائل الوقاية اللازمة لحماية المجتمعات من التعاطي، وذلك باعتماد شريحة واسعة من الأنشطة التي تتوجّه بشكلٍ خاص إلى الشباب لملء أوقات الفراغ، ولبناء المعرفة وحسّ الالتزام، ودعمهم لاعتماد سلوكيات صحيّة كالرياضة والأنشطة الثقافية التي عليها أن تكون متوقّرة وبمتناول كل فئات المجتمع. كذلك أوصت هذه الاستراتيجية بضرورة اعتماد خطة للتنمية المستدامة ودعم المزارعين بزراعات بديلة، واستصلاح الأراضي وتأمين وسائل الريّ اللازمة، وتحسين مستوى العيش وتوفير الخدمات الضروريّة، خصوصاً في

* مدير جمعية العناية الصحيّة.

المجتمعات الريفية.

من ناحية ثانية، تتوجّه استراتيجية الحدّ من الطلب على المخدّرات إلى المتعاطين لرعايتهم وتوجيههم ولبناء قرارهم بالاتجاه نحو الامتناع عن التعاطي، كما أولت اهتماماً خاصاً بالمدمنين من حيث ضرورة تأمين العلاج والتأهيل تحضيراً لإعادة انخراطهم في المجتمع وفي مجالات العمل.

في أواسط الثمانينات، ومع ارتفاع نسبة الاصابات بالإيدز بين متعاطي المخدّرات بالحقن، ومع تقدّم البحث العلمي باتجاه مفهوم أشمل وأعمق للإدمان ولواقع الشخص المدمن، برزت استراتيجية جديدة تعرف باسم الحدّ من مخاطر استعمال المخدّرات.

تؤكد هذه الاستراتيجية على اعتبار الادمان مرضاً وعلى ضرورة حماية المريض واحترامه واحترام خياراته والتعامل معه لبناء حسن المسؤولية عنده. وهي تقترح مجموعة من البرامج التي يمكن تضمينها ببرامج وقاية ورعاية المدمنين، نذكر منها برامج تبادل الحقن لتفادي المشاركة بها بين المدمنين والعلاج بالبدائل كأحد الوسائل المعتمدة للعلاج من الإدمان، وبالتالي الامتناع عن التعاطي، وذلك بهدف نقل المدمن من استعمال الحقن إلى أخذ العلاج من خلال الفم والمراكز الصديقة للمدمنين والعمل الوقائي في الشارع، بالإضافة إلى تأمين الواقي الذكري والفحص السري الطوعي والمجاني والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً ومن التهاب الكبد الفيروسي.

إنّ هذه الاستراتيجية وإن لم تعتمد بعد في لبنان بشكل رسمي، إلا أنّ بعضاً من برامجها بدأ يطبق من خلال الجمعيات الأهلية. فمنذ ما يزيد عن ثماني سنوات، وبالتعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة السيدا ومع الجمعيات الأهلية، أطلقت جمعية «العناية الصحية» برنامج العمل في الشارع مع الفئات الأكثر عرضة ومن بينهم متعاطو المخدّرات بالحقن. والبرنامج هذا يتضمّن التوعية والتوجيه والإرشاد، إضافة إلى تأمين وسائل الوقاية لهذه المجموعات عبر لقاءات تجري في أماكن وجودهم، وعبر بناء علاقة ثقة مع المثقفين الذين هم بمعظمهم من الأقران.

كما أطلقت جمعية «سكون» منذ عدّة سنوات برنامج العلاج بالبدائل، وها نحن نرى اليوم أن استمرار البرنامج الأوّل ومثابرة الثاني قد أتاحا لنا إمكانية مناقشة استراتيجيات جديدة وإعادة التفكير في القوانين. وقد أصدر مؤخراً معالي وزير الصحة مرسوماً سمح بموجبه العمل بالعلاج بالبدائل، ويجري حالياً العمل على وضع آليات لتطبيقه بشكل يحافظ على صحّة المدمن وعلى السلامة العامة.

هل المدمن على المخدرات في نزاع مع القانون أم بحاجة إلى علاج؟

وفي هذا السياق، صدر في لبنان قانون يحمل الرقم ٩٨/٦٧٣ يتعلّق بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف، وقد كان لمؤسسات المجتمع المدني حينها دورٌ في مناقشة بنوده واقتراح بعض التعديلات والقيام بأنشطة المناصرة والتأييد مع السادة النواب ووزارة العدل والمشرّعين. يعتبر هذا القانون عصرياً من حيث اعتباره المدمن مريضاً والتوقف عن ملاحقته إذا ما قرّر التوجّه إلى العلاج مع إعطائه حق السرية والعلاج المجاني. إنّ هذا القانون، وإن كان بحاجة إلى إعادة النظر فيه بعد مرور عقدٍ على صدوره، إلا أنّ مراسيمه التطبيقية لم تصدر و هذا ما يدفع بالمدمن، في كثير من الأحيان، إلى الخوف من التوجّه للعلاج نظراً للكلفة الباهظة لعلاج التسمّم الجسماني، وللخوف من الملاحقة القانونية في حال افتضح أمره. كما وأنّه في كثير من الحالات تترك الأمور إلى بعض الاستنساب في قرارات القاضي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أنه لا بدّ من وضع معايير تنظيمية للمراكز التي تعمل على تأهيل المدمنين في سبيل تحسين وتنويع طرق المعالجة والتأهيل.

إن لموضوع الإدمان وجهين، واحد حقوقي والآخر يرتبط بالصحة العامة، وهذا ما يأخذنا للتأمّل في الحقائق التالية:

- ١- إنّ أيّاً من الدول لم يستطع القضاء على المخدرات لا زراعة ولا تهريباً ولا اتجاراً ولا استعمالاً مهما كانت قوانينها حازمة، ومهما كانت هذه الدول متشدّدة ونظامها البوليسي قوياً، أو محافظةً دينياً أو اجتماعياً أو عقائدياً.
- أمّا في الواقع اللبناني، فكأننا نعلم أنه بالرغم من الجهود الجبارة لرجال الشرطة فنحن لا نزال بلداً ينتج المخدرات ولو بكميات محدودة، كما وأننا لا نزال بلد عبور لها.
- ٢- لم تعط الوسائل المعتمدة للقمع والترهيب ثمارها لإلزام المدمن بعدم التعاطي، وإذا نظرنا ملياً إلى واقع وممارسات الشباب نجد أنّ المخدرات على أنواعها متوقّرة بين هذه الفئات، وأن نسبة التعاطي هي في ازديادٍ مستمر، كما وأنّ هناك تدنيّاً ملحوظاً لمستوى الأعمار بين المتعاطين.
- يترجم ذلك بتبسيط خطورة التعاطي وتقبّل أوسع من الشباب لمفهوم الإدمان، مع عدم معرفة بهذه المخاطر. ونحن هنا لا نتحدّث فقط عن المخدرات الممنوعة، إنّما أيضاً عن أنواع العقاقير والمؤثرات العقلية التي يمكن الحصول عليها من دون وصفة طبيّة وبأسعار زهيدة.
- ٣- لقد أثبت مشروع التنمية الريفية لإنتاج الزراعات البديلة فشله في مناطق البقاع وغيرها أوائل

التسعينات، وذلك لعدم جهوزية لبنان حينها لتطبيقه من ناحية، ولعدم إلتزام الدول المانحة بالمساعدات المطلوبة من ناحية أخرى.

٤- لا يمكن لبلد مثل لبنان، والذي وقّع على كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالموضوع وصدّق عليها، أن يقارب مشكلة الإدمان من الناحية الأمنية فقط تاركاً العمل على التنمية ورعاية المدمنين إلى القطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني وإلى بعض المبادرات الفردية لتنمية الزراعة الريفية. إننا، وإن كنا نرى عدداً من الإنجازات في الريف من أجل تأمين الخدمات للأهالي كالأستشفاء والتعليم، إلا أنّها تبقى خجولة نظراً لحجم الحاجات.

٥- الإدمان مرض مزمن، ونحن ما زلنا نحاكم صاحبه بالسجن رغم أنّ القانون قد شرّع لنا طرقاً أخرى للتعاطي مع الموضوع، ما يدفعنا إلى المطالبة بتطبيقه وتأمين الموازنات اللازمة لذلك. إنّ المدمن إنسان ومواطن يحق له العيش بكرامة، وواجب علينا تأمين حمايته من خلال مواكبة المقاربات العلمية الحديثة كاعتماد بنود استراتيجية الحد من المخاطر. فأعداد المدمنين المصابين بالسيدا اليوم لا تزال متدنية، إلا أنّ هناك مؤشرات، يعرفها أصحاب المهنة، من شأنها أن تؤدي إلى ازدياد هذه النسب. فهل يجب علينا الانتظار حتى يصيبنا ما أصاب بعض الدول الصديقة والشقيقة، حيث انتشر الإيدز بين المدمنين بشكل لا يمكن متابعته - كما حدث في إيران وليبيا مثلاً - كي نبدأ بالتحرك؟

إننا إذ نعرض أمامكم هذا الواقع الذي يحمل بعض المرارة، نشكّن عالياً الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الإدارية في دعم المشاريع التنموية عبر الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع



المدني، ونحن نأمل من هذه الندوة أن تساهم في فتح آفاق جديدة أمام تسريع العمل نحو تطوير أسس التعامل مع المدمن، فالقوانين والأنظمة إنّما وُجدت لتحمي الضّعيف وترعى حقوقه وتبني المجتمع، لا لتزيد التهميش والعزل.

الرعاية والعلاج وإعادة التأهيل

نبيل وهيبه*



تجمع أمّ النور

تأسّس تجمع أمّ النور سنة ١٩٨٩ بهدف السعي إلى خدمة الإنسان للخلاص من آفة الإدمان ومن أجل الوصول إلى مجتمع معافى وذلك من خلال تفعيل برامج علاجية ووقائية في آنٍ معاً.

العلاج:

يتمّ العلاج في تجمع أمّ النور من خلال سلسلة علاجية تتضمن:
برنامج الإستقبال، برنامج التأهيل، برنامج المتابعة وبرنامج الأهل.

• يقمّ برنامج الاستقبال الإرشاد الفردي والعائلي، التقييم الحيوي - النفسي - الاجتماعي لكلّ طالب مساعدة ومن ثمّ الإرشاد أو التوجيه إلى مركز التأهيل بعد إتمام عملية الفطام الجسدي في المستشفى. ويتمّ ذلك من خلال لقاءات تحترم الخصوصية والسريّة، ومتابعة في المستشفى والسجن.

• برنامج التأهيل: يقمّ هذا البرنامج من خلال مراحل الأربعة الممتدّة بين اثني عشر وخمسة عشر شهراً، مقارنة علاجية متكاملة لا تساعد الفرد على التوقف عن تناول المخدرات فحسب، بل تحسّن أيضاً قدرته على معاودة نشاطاته وتخفف من تداعيات الإدمان الطبيّة والاجتماعيّة عليه. يقمّ البرنامج للنزلاء الدعم الحيوي - النفسي الاجتماعي بالإضافة إلى العلاج ضمن مجموعة والمتابعة الفردية والمساعدة للانخراط التدريجي في المجتمع. بالإضافة إلى نشاطات أخرى بناءة تساهم في عملية

* مدير مركز التأهيل في جمعية أمّ النور.

التعافي.

• برنامج المتابعة: نظراً للمدة الطويلة التي تستغرقها عملية التعافي من الإدمان، يعمل برنامج المتابعة على تدعيم عملية الإنخراط في المجتمع والوقاية من الانتكاسات من خلال مجموعات تعبيرية، تمارين تحفيزية ولقاءات فردية وعائلية.

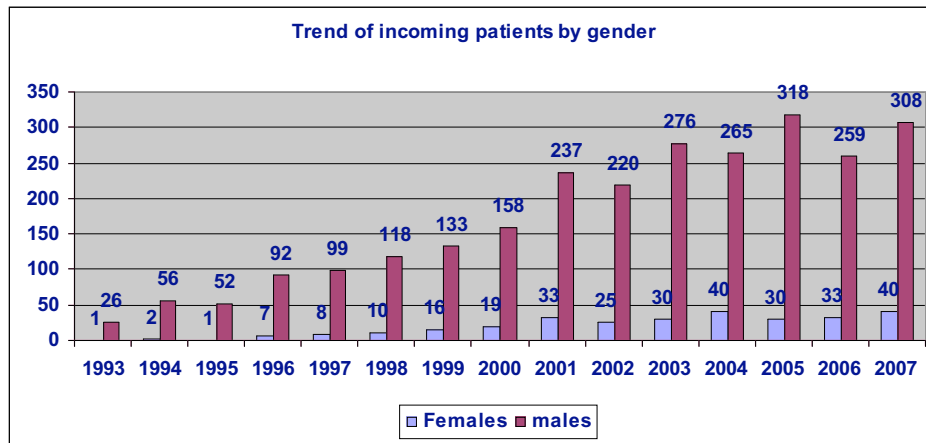
• برنامج الأهل: يتوجه برنامج الأهل إلى العائلة خلال فترة وجود النزول في مركز التأهيل. يهدف إلى إعادة بناء الروابط العائلية والاجتماعية، إرشاد أعضاء العائلة وتقديم المساندة والدعم لهم وذلك من خلال توضيح المشكلة، شرح المقاربة المعتمدة لتخطي الصعوبات وتبادل الخبرات بين العائلات عبر مجموعات الدعم والزيارات إلى المنزل.

واقع الإدمان:

• إنطلاقاً من إحصاءات تجمّع أمّ النور نشهد في السنوات الأخيرة تغييراً في واقع الإدمان على

الشكل التالي: (إحصاءات تجمّع أمّ النور لعام ٢٠٠٧)

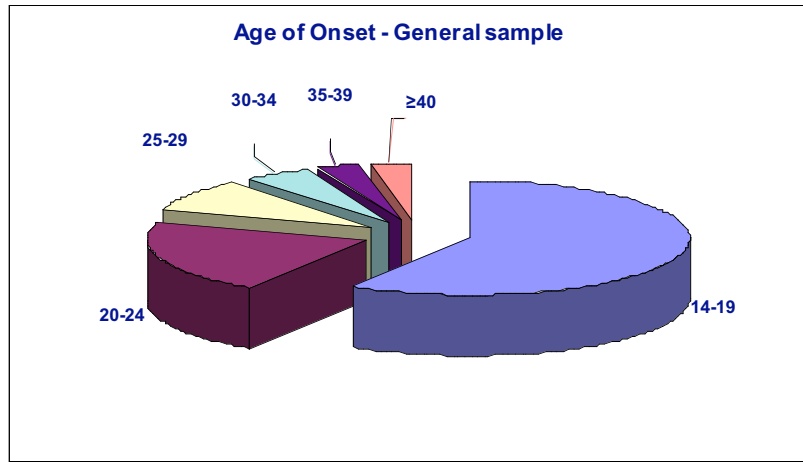
تطوّر في زيادة عدد المدمنين سنة بعد سنة



هل المدمن على المخدّرات في نزاع مع القانون أم بحاجة إلى علاج؟

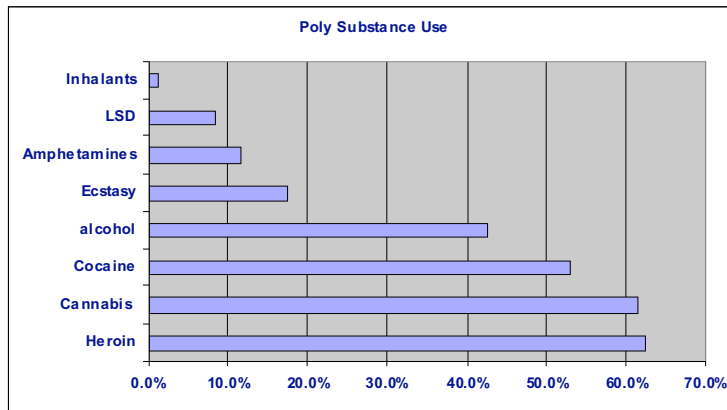
وربما يعود هذا التطور لسببين: الأول هو زيادة أعداد متعاطي المخدّرات في لبنان، والثاني قد يكون الاكتشاف المبكر وطلب المساعدة نتيجة وعي المشكلة.

تدني عمر بدء التعاطي لمرحلة المراهقة

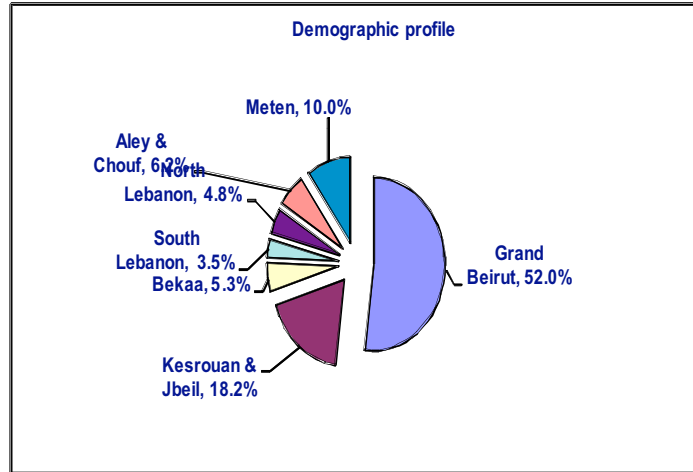
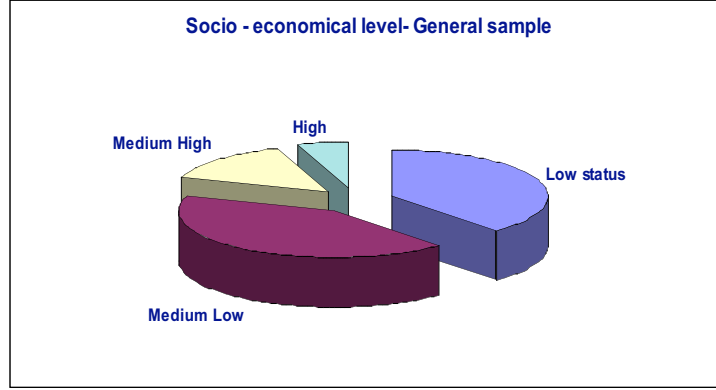


مقابل ارتفاع عدد المدمنين نشهد إنخفاضاً في عمر بدء التعاطي ليُطال فئة المراهقين بنسبة ٦٠٪.

تعدّد وتنوع المواد المتعاطاة



مشكلة المخدّرات تطال مختلف الفئات الإجتماعية وبخاصة الطبقة الوسطى والمتدنية الدخل



الحاجات:

- إن واقع الإدمان هذا يضعنا أمام تحديات عدّة تدفعنا للردّ على الحاجات التالية:
- تنويع في الخدمات والبرامج لتلبية الإحتياجات المختلفة للمدمن.
 - تحديد ومراقبة نوعية الخدمات التي تقدّم لمواجهة الآفة على الصعيد الوطني.
 - تحديد آليات تعاون وتنسيق بين مختلف الجهات التي تعنى بموضوع الإدمان.

هل المدمن على المخدّرات في نزاع مع القانون أم بحاجة إلى علاج؟

لذلك نقتراح تفعيل نشاط لجنة «مكافحة الإدمان على المخدّرات» المنصوص عليها في المادّة ١٩٩ من القانون رقم ٦٧٣ المتعلّق بقانون المخدّرات للعمل على تلبية هذه الحاجات ومواجهة التحدّيات من خلال رسم سياسات وطنية وآليات لتطبيقها.



دور الشرطة في الحد من استعمال المخدرات

وجهة نظر عدلية

ميشال شكور*



يتمثل دور مكتب مكافحة المخدرات بالتالي:

- خفض العرض
- خفض الطلب
- معالجة المدمنين

إننا نعمل جاهدين من خلال برامج التوعية ضد أخطار المخدرات على تشجيع المدمنين للتقدم تلقائياً إلى العلاج قبل توقيفهم أو ملاحقتهم قانونياً.

أما الحالات التي يتوقف أو يستدعى فيها الأشخاص لتعاطيهم المخدرات فتتلخص بالاتي:

١- توقيف عرَضِي اشتباهاً بالتعاطي (حواجز - مدهامات منازل - أماكن عامة).

٢- توقيف + مضبوط.

٣- توقيف بناء لاعتراف.

٤- توقيف نتيجة اعتراف صاحب العلاقة.

٥- توقيف نتيجة فحص مخبري للبول.

٦- استدعاء بناء لمعلومات أو إخبار.

* عميد في قوى الأمن الداخلي، رئيس مكتب مكافحة المخدرات.

٧- استدعاء بناء لطلب الأهل أو الأقارب.

٨- التوجّه طوعاً الى مكتب مكافحة المخدرات.

٩- إحالة الموقوف من قطعة أخرى بناء لإشارة النيابة العامة المختصة.

إنّ تعاطي المخدرات جرم يعاقب عليه القانون، بحيث تتراوح العقوبة بالحبس من ثلاثة أشهر حتى ثلاث سنوات، وبالغرامة من مليونين الى خمسة ملايين ليرة لبنانية.

هل ثمة تفاهمات، خطيئة كانت أم غير خطيئة، بين مكتب مكافحة المخدرات والنيابة العامة بشأن مبدأ الملاحقات في جرائم تعاطي المخدرات؟

• ليس هناك أية تفاهمات خطيئة بين مكتب مكافحة المخدرات و النيابة العامة إلا أنّ القانون هو الذي يرعى هذه العلاقة.

• إنّ الضابطة العدلية تعمل بناء لإشارة النيابة العامة الاستئنافية و التمييزية.

نتيجة الاستماع إلى متعاطي المخدرات في مكتب مكافحة المخدرات يتمّ مراجعة النيابة العامة المختصة التي تأخذ أحد القرارات التالية:

١- تركه حراً.

٢- تركه رهن التحقيق.

٣- تركه لقاء تعهد بالالتحاق بإحدى المصحات للمعالجة.

٤- تركه لقاء سند إقامة.

٥- توقيفه وسوقه الى النيابة العامة المختصة، كون لجنة الادمان ومراكز التأهيل التابعة للدولة غير

متوفرة.

هل المدمن على المخدرات في نزاع مع القانون أم بحاجة إلى علاج؟

٦- يترك بناء لتعهد بمتابعة العلاج

٧- يحال الى قاضي التحقيق

٨- اصدار مذكرة توقيف وجاهية بحقه

٩- سوقه الى أحد السجون.

كما ويمكن التمييز بين حالتين:

حالة الادمان:

إنّ المدمن هو كل شخص يتعاطى المادة المخدّرة بشكل دائم حيث يتعلق بها ويصبح مرتهناً لها جسدياً أو نفسياً أو الاثنين معاً.

حالة التعاطي العرضي:

التعاطي العرضي هو تعاطي المادة المخدّرة من وقت لآخر من دون التعلّق بها و بالتالي عدم الارتهان لها جسدياً أو نفسياً.

في القانون:

- يلحظ القانون تشديد العقوبة في حال التكرار.
- ينظر الى المدمن على أنه مريض ويجب معالجته.
- يعطى المدمن فرصة لمتابعة العلاج من تلقاء نفسه من دون ملاحظته.
- نصّت المادة (١٢٧) من قانون المخدرات رقم (٦٧٣)، تاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٩٨ على ما يلي

• يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات و بالغرامة من مليونين الى خمسة ملايين ليرة لبنانية كل من حاز أو اشترى كمية ضئيلة بقصد التعاطي .

• يتعرض للعقوبة ذاتها من ثبت إدمانه على تعاطي المخدرات ولم يدعن لإجراءات العلاج .

لا يعاقب المدمن إذا تقدم تلقائياً أمام لجنة مكافحة الإدمان على المخدرات طالباً إخضاعه للعلاج الجسماني و النفساني متابعاً العلاج حتى استحصاله على شهادة تثبت شفاؤه التام .
أما إذا انقطع المدمن عن متابعة العلاج الذي ينتهي بالحصول على الشهادة فإنه يصار الى ملاحظته وفقاً للأصول .

المدمن بين «المجرم» و«الضحية»

زياد مكنّا*



يتناول هذا اللقاء الحواريّ موضوعاً من أهمّ المواضيع المطروحة على الصّعيد الاجتماعيّ، وقد باتت معالجته أمراً ملحاً لا يحتمل جدلاً أو انتظاراً.

فالإشكاليّات التي يثيرها هذا الموضوع تتعدى الإطار القانوني التقني لتطال مفاهيم وقناعات سادت المجتمعات رداً من الزمن، وكانت الأساس الذي بنيت عليه القوانين الوضعية في هذا المجال، بحيث أتت

انعكاساً لهذه المفاهيم وتلك القناعات. ففي المجتمعات البوليسية حيث لا قيمة للمواطن، تعامل القوانين متعاطي المخدرات كمجرم بغض النظر عن الظروف التي حملته على الإدمان، إذ إن الدولة غالباً ما ترى أن إقرار النظام يفرض عليها التشدد في معاقبة مخالفتي قوانينها، أمّا إذا كان المتعاطي يعيش في مجتمع متمدن، يعامل أفراده كقيمة إنسانية، فإن قوانينه تأتي كنتيجة للإجابة على مجموعة أسئلة منها: لماذا يتعاطى المدمن المخدرات؟ ما هي الأضرار الناجمة عن الإدمان؟ هل من فائدة لإدخال المدمن الى السجن؟ كيف يمكن توجيه الأموال التي ستنفق على إقامته في السجن لإنشاء مشاريع تهدف الى علاجه بدلاً من عقابه؟

هذه الأسئلة وأخرى كثيرة تندرج في الخانة عينها، تحمل رجال القانون والاجتماع والطب النفسي على النظر الى المدمن نظرة إنسانية، نظرة الى مريض انعدمت إرادته نتيجة غرقه في وحول الإدمان، وهو يحتاج للعلاج وليس للعقاب.

* قاض جزاء منفرد.

أما في لبنان فإن المشرع حاول، دون شك، عند إقراره لقانون المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف رقم ٩٨/٦٧٣، أن يعامل متعاطي المخدرات على نحو يميزه عن سواه ممن يخالفون القوانين، ولكن إلى أي مدى يصل هذا التمييز؟ وما هي حدوده؟ بمعنى آخر، هل أن متعاطي المخدرات في لبنان بعد إقرار هذا القانون لا يزال يعامل كمجرم؟ أم إنه انتقل بالمعاملة من خانة المجرمين إلى خانة المرضى؟

إن الإجابة على هذا السؤال المحوري تفرض التطرق إلى أحكام القانون المذكور للوقوف على خصائصه وما أحدثه من تطور وما استحدثه من مؤسسات وإجراءات، كما يقتضي الانتقال إلى أرض الواقع لمعرفة مدى نصيب ما تمّ استحدثه من التطبيق، إذ إن القوانين يتمّ تقويمها على قدر ما حققت عملياً من الأهداف المتوخاة عند إقرارها.

في تجريم تعاطي المخدرات:

ينص قانون المخدرات رقم ٩٨/٦٧٣ في المادة ١٢٧ على معاقبة من يحوز أو يحرز أو يشتري كمية ضئيلة من مادة شديدة الخطورة بدون وصفة طبية وبقصد التعاطي، وكذلك المدمن على هذه المادة الذي لم يدعن لإجراءات العلاج بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من مليونين إلى خمسة ملايين ليرة لبنانية، وإن المادة ١٣٠ من القانون عينه تنص على معاقبة من يحوز أو يحرز أو يشتري كمية ضئيلة من مادة خطيرة بدون وصفة طبية وبقصد التعاطي، وكذلك المدمن على هذه المادة الذي لم يدعن لإجراءات العلاج بالحبس من شهرين إلى سنتين وبالغرامة من مليون إلى ثلاثة ملايين ليرة لبنانية.

إن هذين التصيين يدلان بوضوح على أنّ القانون يعتبر الإدمان على المخدرات جريمة يجب إنزال العقاب بمن يقترفها، وإنّ العقوبة المحددة لتعاطي الموادّ الشديدة الخطورة يبلغ حدّها الأعلى الحدّ الأقصى لعقوبة الجنحة، وكذلك إنّ عقوبة الإدمان على الموادّ الخطرة هي عقوبة شديدة نسبياً إذ تصل

هل المدمن على المخدرات في نزاع مع القانون أم بحاجة إلى علاج؟

الى السنتين حبساً، واللافت في هذا المجال أن القانون أتى على تجريم تعاطي المخدرات قبل النصّ على تدابير العلاج والرعاية، من هنا القول إن فكرة التجريم هي المبدأ، ولكنّ القانون لم يغفل النتائج التي يمكن أن تترتب على الخضوع للعلاج، وفي هذا الأمر تظهر المعاملة المميزة للمدمنين على المخدرات بحيث أن خضوعهم للعلاج قد يؤثر على نتيجة الملاحقة، وإن ذلك قد يخلق لديهم الحافز على الخضوع للعلاج تلافياً لتعرّضهم للعقوبة.

وبالفعل، فقد نصّ القانون في بابه الثاني على تدابير للعلاج والرعاية تدرج تحت عنوان «مكافحة الإدمان على تعاطي المخدرات»، وإن هذه التدابير تحصل إمّا رضائياً قبل الملاحقة، وإمّا بصورة إجبارية وإمّا أثناء التحقيق والمحاكمة، وسيتم التطرّق الى كيفية حصول العلاج في ما يلي.

العلاج التلقائي قبل المحاكمة:

أجاز قانون المخدرات في المادة ١٨٣ لكل مدمن على المخدرات قبل إجراء أي ملاحقة بحقه أن يتقدم تلقائياً أمام لجنة مكافحة الإدمان على المخدرات (التي تتألف بقرار من وزير العدل من قاضٍ رئيساً، ومن ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن طبيب من وزارة الصحة العامة، ومن ممثل عن المديرية المركزية لمكافحة المخدرات، ومن شخص من المهتمين بشؤون المخدرات في المؤسسات الخاصة، ومن أعضاء تقترحهم الإدارة المختصة) بطلب إخضاعه لتدابير العلاج الجسماني والنفساني من مرض التعاطي، ويكون له في هذه الحالة الحقّ بإخفاء هويته إلا لأشخاص ملزمين بسر المهنة، وعدم ملاحقته إذا تابع العلاج واستمر فيه حتى استحصاله على شهادة تثبت شفاؤه التام من التسمم الإدماني. إنّ هذا النصّ قد فتح المجال أمام المدمن بأن يتقدم رضائياً بطلب للمعالجة، ووفّر له السبيل لذلك، ونظّم في المواد اللاحقة إجراءات العلاج، بحيث تتمّ في مصحّات متخصصة وبإشراف مساعدة اجتماعية، واللافت أنه ذكر صراحة عبارة «مرض التعاطي»، وعاد في المادتين ١٨٧ و ١٨٨ وسمّى

المدمن «بالمريض»)، والأهم في هذا المجال هو النتيجة المترتبة على الخضوع للعلاج وهي المتمثلة بحق المدمن بعدم ملاحقته، وإنّ الحق بعدم الملاحقة في هذه الحالة يحول دون سماع دعوى الحق العام بحق المدمن على الرغم من أن فعله يتصف بالجرمي، وفي حال ثبوت شفاؤه يعفى بصورة نهائية من الملاحقة وذلك بحسب المادة ١٨٩، أما إذا انقطع عن العلاج قبل الحصول على شهادة الشفاء فإنه يلاحق وفق الأصول، ولا شك أن ما تقدم يشكل دلالة واضحة على نية المشتري في معاملة المدمن على المخدرات كمريض بحاجة الى علاج، وشجعه على التقدم تلقائياً للمعالجة بأن كرس له الحق في عدم ملاحقته خلال فترة العلاج، وبإعفائه نهائياً من الملاحقة في حال شفاؤه.

إن إحدى الدراسات التي نفذها «تجمع أمّ النور»، تؤكد على أن المدمن لا يتقدم الى طلب العلاج من تلقاء نفسه إلا في ما ندر. وإن في ذلك ما يدل على نقص في الوعي لدى المدمنين، والذين في غالبيتهم يجهلون حتماً ما يجيزه لهم القانون في هذا المجال، كما أن ذلك قد يدل على تردد لديهم في التقدم للعلاج بسبب اعتقادهم بصعوبة الإجراءات التي يجب أن يخضعوا لها. من هنا يقتضى العمل على نشر الوعي في المجتمع حول موضوع العلاج، وتوفير ما يقنع المدمنين بسهولة تأمين العلاج لهم، وباحتمية نجاحه وبتأثيراته الإيجابية على سلامتهم وعلى تجنبهم الملاحقة والعقاب.

العلاج الإجباري:

إن المادة ١٩١ من القانون تعطي الحق للوالدين والوصي والولي وأحد الزوجين، أن يطلب من لجنة مكافحة الإدمان إيداع الابن أو الابنة القاصرين أو المولى عليهم، أو الزوج الذي يشكو من إدمانه على تعاطي المخدرات، أحد المصححات للعلاج، وإن المادة ١٩٢ أعطت الحق لكل من يعلم بوجود شخص معروف بخطورته على الغير بسبب إدمانه على تعاطي المخدرات، أن يبلغ الأمر الى النيابة العامة التي

هل المدمن على المخدرات في نزاع مع القانون أم بحاجة إلى علاج؟

تجري تحقيقاً في الأمر ويكون لها الحقّ بإحالة المدمن إلى لجنة مكافحة الإدمان لإرغامه على العلاج قبل البتّ بموضوع الملاحقة.

إنّ ما نصّ عليه المشتع في هذا الصّدّد يشير أيضاً إلى الأهمية التي يوليها لعلاج المدمن الذي لا يرغب بالعلاج رضائياً، وقد أعطى الحقّ لذويه بطلب إخضاعه للعلاج، كما أعطى الحقّ لكل من يعلم بخطورة المدمن أن يعلم النيابة العامة بذلك، ولكن الواقع يظهر أن ذوي المدمن لا يعملون عادة على الإبلاغ عن إدمانه، وذلك بسبب نقص في الوعي لديهم وبسبب رغبتهم في عدم افتضاح أمر الإدمان في عائلتهم، وبذلك يبقى إخضاع المدمن للعلاج الإجباري مسألة أقرب إلى النظرية منها إلى الواقع.

العلاج أثناء التحقيق والمحاكمة:

للنيابة العامة، في حال توقيف شخص بجرم تعاطي المخدرات، أن تحيله بموافقة إلى لجنة مكافحة الإدمان كي يخضع للعلاج (المادة ١٩٣)، كما يعود للمدمن أثناء التحقيق والمحاكمة أن يطلب إخضاعه للعلاج فيقرر المرجع القضائي وقف السير بالإجراءات وإحالته أمام لجنة مكافحة الإدمان للسير في تدابير علاجه (المادة ١٩٤).

إن عدم وجود أمكنة شاغرة في المؤسسات والمستشفيات يقف حائلاً دون إخضاع المدمن للعلاج في مرحلة التحقيق والمحاكمة، إذ يتوجب على المرجع القضائي التأكد في كل مرة تعرض قضية أمامه من مدى إمكانية استقبال المدعى عليه في إحدى المؤسسات المولجة بعلاج المدمنين. وإن هذا الواقع فرض على المراجع القضائية، وعملاً بروحية قانون المخدرات، اللجوء إلى وسائل عملية إفساحاً في

المجال أمام المعالجة وتجنيباً للمدعى عليه مما يمكن أن يلحق به من ضرر ناجم عن دخوله الى السجن واختلاطه بالمجرمين وبتجار المخدرات. فإذا أبدى المدعى عليه رغبته في العلاج وتعدّرت إحالته الى إحدى المؤسسات وكان أهله من ذوي السيرة الحسنة وتعهدوا بالإشراف عليه وعلى علاجه، يخلى سبيله بناء على هذا التعهد على أن يتمّ تزويد المحكمة من المدعى عليه بتقارير مخبرية للتثبت من إقلاعه عن تعاطي المخدرات. كما يمكن تخلية سبيل المدعى عليه بناء على طلبه إذا أبدى تعهداً بالإقلاع عن تعاطي المخدرات ولم يكن من أصحاب السوابق، وفي هذه الحالة يتم تكليفه بإبراز تقارير بصورة دورية للتثبت من مدى التزامه بتعهده. ومن ناحية الإجراءات فإنه يتم إرجاؤها بحالتها الحاضرة الى فترة زمنية كافية للاعتقاد بأن المدعى عليه قد أقلع فعلاً عن تعاطي المخدرات.

إن هذه التدابير العملية، وإن أفسحت المجال لسد النقص في تأمين العلاج عملاً بأحكام القانون، إلا أنها تبقى قاصرة عن تحقيق النتيجة المرجوة، لأن علاج الإدمان على المخدرات لا يقتصر فقط على التخلص من آثارها في جسم المدمن، إنما يتطلب إعادة تأهيل المدمن من الناحية النفسية والاجتماعية، تمهيداً لانخراطه مجدداً في المجتمع بدون أن يكون معرضاً مجدداً للانزلاق في مخاطر الإدمان، وإن هذا الأمر لا يمكن تأمينه إلا بواسطة المصحات المتخصصة. فضلاً عن ذلك، ولجهة النتيجة التي تترتب على الخضوع للعلاج وفق أحكام القانون، فإن المادة ١٩٥ تنص على أنه في حال ثابر المدمن على العلاج واستحصل على شهادة تثبت شفاؤه بناء على تقارير إدارة المصح والطبيب النفسي، يبلغ ذلك الى المرجع القضائي فيقرر وقف التعقبات عنه نهائياً.

إنّ هذه النتيجة لا يمكن الوصول إليها في حالة المدمن الذي لا تتوافر له فرصة العلاج في أحد المصحات، لأن الإقلاع عن تعاطي المخدرات، وإن كان يشكل سبباً لوقف تنفيذ العقوبة أو لمنح الأسباب التخفيفية، فإنه لا يشكل بحد ذاته سبباً لوقف التعقبات كون هذا الوقف مشروطاً بالاستحصال

هل المدمن على المخدرات في نزاع مع القانون أم بحاجة إلى علاج؟

على شهادة شفاء مبنية على تقارير من إدارة المصح ومن الطبيب النفسي وفق ما هو مبين أعلاه. من هنا وجوب تأمين الفرص لكل مدمن أبقى رغبة في العلاج لتشجيعه على سلوك هذا الدرب وتجنبيه نتائج إدانته. وإن هذا الأمر تفرضه روحية القانون الذي لم يغلق الباب على خيار العلاج حتى بعد الإدانة والحكم إذ أجاز بموجب المادة ١٩٨ للمدمن أثناء تنفيذ العقوبة أن يطلب إخضاعه للعلاج وفي هذه الحالة تحسم مدة العلاج من أصل مدة عقوبته إذا تابعه حتى الشفاء. وإن هذا الأمر يدل بوضوح على أن علاج المدمن هو الهدف المتوخى والذي يجب أن يبقى بلوغه ممكناً في جميع الإجراءات وحتى بعد انتهائها والمباشرة بتنفيذ العقوبة.

حضرة الشادة،

إنّ من يطّلع على نصوص قانون المخدرات وأبعادها الإنسانية والاجتماعية في ما يختص بعلاج المدمن، لا يمكنه إلا أن يشعر بالأسى بعد مرور عقد من الزمن على صدور هذا القانون، لأنه بشهادة العاملين في مؤسسات العلاج والرعاية لم يحقق الأهداف المرجوة لعدم توفير فرص تطبيقه بصورة كاملة وجيدة. وإنّ المراجع القضائية تجد نفسها في حيرة كل مرة يعرض عليها ملف مدمن على المخدرات، فهل تبقى موقوفاً في السجن بين المجرمين من لصوص وتجار مخدرات، ليخرج بعد ذلك بأفات جديدة؟ أم تخلي سبيله بدون اشتراط خضوعه للعلاج فيعود فور خروجه من السجن الى تعاطي المخدرات؟ أم تنتظر ذويه ليسعوا لتأمين مكان شاغر في إحدى المؤسسات ليتمكن من الخضوع للمعالجة، بدل أن يكون هذا المكان متوافراً أصلاً وتتخذ المحكمة القرار الفوري بإرسال المدعى عليه إليه، وتوفير العناء على هذا الأخير وعلى ذويه من تكبد مشقات البحث عن مكان للعلاج في حين يفرض قانون المخدرات على الدولة تأمين هذا المكان وتحمل نفقات العلاج؟! للأسف، يقتضى الإقرار بأن الصعوبة في توفير فرص المعالجة تفرغ قانون المخدرات من كثير من مضامينه العلاجية والرعاية.

حضرة السادة،

هل المدمن على المخدرات في نزاع مع القانون؟

إنه حتماً ليس كذلك، لأن القانون، وإن يعتبر فعله جرماً، إلا أنه عامله في نصوصه كمرضى، وأعفاه من الملاحقة والإدانة في حال خضع للعلاج، ولكن، إن سلوكه في العلاج شاق لعدم توافر وسائله، ما يجعل القانون في كثير من مواده غير قابل للتطبيق، ويصبح المدمن بالتالي في نزاع مع عدم وجود فرص لتطبيق القانون وليس مع القانون.

هل المدمن على المخدرات بحاجة الى علاج؟

بكل تأكيد، لا بل هو بحاجة الى توفير سبل العلاج له، فكلما توافرت ازدادت الرغبة والشجاعة لديه بالتصدي لآفته، وكلما وجد العلاج غاية لا يمكن بلوغها أحجم عنه واستسلم لهذه الآفة.

من هنا التشديد على وجوب تفعيل أحكام قانون المخدرات المتعلقة بعلاج المدمنين، وإيجاد الوسائل اللازمة التي تجعلها حقيقة بدلاً من أن تكون مجرد نصوص تقنية، حقيقة تقنع المدمن بأنه إذا سعى لبلوغها سيجد نفسه محتضناً من قبل أجهزة الدولة والمؤسسات المتخصصة التي تتوافر لها الإمكانيات كافة لنجاح رسالتها، حقيقة تفسح المجال أمام المدمن الذي هو المجرم والضحية في آن لأن يتبرأ من نتائج فعله الجرمي، ولأن يعوض عن نفسه وعن ذويه ما أصابه وأصابهم من آلام خلال فترة انزلاقه في تيه الإدمان.

فإلى أن يتحقق ذلك...

المناقشات

هل المدمن على المخدرات في نزاع مع القانون أم بحاجة إلى علاج؟
لقد أثارَت هذه الإشكالية العديد من النقاط الهامة التي تتعدى الإطار القانوني إلى التعبير عن مفاهيم وقناعات ترسخت في المجتمع وشكّلت الخلفية والأساس الذي قامت عليه القوانين الوضعية بالنظر إلى المدمن.

ولقد قدّم المشاركون اقتراحات عدّة تؤسّس لتصدّر عام يخرج بنا إلى فهم أعمق لجذور المشكلة وكيفية معالجتها. حيث أكدوا على ضرورة مضاعفة الجهود على مستوى الوقاية، ومحاولة ملء الفراغ الذي يعاني منه الشباب في أيامنا هذه، لأنّ الشعور بالفراغ هو أحد الأسباب الرئيسة التي تؤدّي إلى الإدمان. هذا بالإضافة إلى وجوب تقليل مخزون المخدرات وذلك من طريق زرعها لأهداف طبية.
وتجدر الإشارة إلى ما للوعي من دور مهمّ على هذا الصعيد، إذ ينبغي أن يشمل جميع المستويات، بما فيها تناول المهدئات، خصوصاً من قبل الطلاب. وكانت الإشارة هنا إلى دور وزارة الصحة في منع توزيع هذه الأقراس من دون وصفة طبيب متخصص. ومن المواضيع الهامة التي ذكرت على هذا الصعيد أيضاً، توعية أصحاب الصيدليات الذين يوزعون هذه الأدوية من دون وصفات طبية في أغلب الأحيان.
كما و ينبغي العمل على مسألة أخرى تتمثّل في جعل المجتمع العام أكثر وعياً بشأن كيفية التعامل مع المدمنين بعد علاجهم وقبولهم في المجتمع من جديد.

وأتفق المؤتمر على أهمية التنسيق وتوحيد الجهود من أجل الوصول إلى نتائج فعّالة ومرضية. وبالعلاقة مع هذه المسألة تحديداً، أجرى العديد من المشاركين مداخلات قصيرة تلخّصت بوجود حاجة إلى توحيد جهود المنظمات غير الحكومية، وخصوصاً على مستوى مرحلة إعادة التأهيل التي تلي العلاج. ويشمل ذلك إعادة التأهيل البدني، إضافة إلى إعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي، ما يعتبر أهمّ من

العلاج نفسه.

وفي النهاية، ختم السيد وهيبة المناقشات بطرح سؤال يفتح آفاقاً جديدة لمزيد من النقاش والتفكير، ألا وهو: ما هو تعريف الشفاء، وماذا يعني الشفاء من الإدمان؟ إن الإدمان مشكلة خطيرة جداً، قادرة على الدخول إلى كل بيت والتسبب بأضرار جسيمة وفتاكة. لذا، علينا جميعاً أن نوحّد جهودنا لمكافحته ولحماية مجتمعنا من جميع آثاره ونتائجه. من جهة أخرى، إنّ المدمن ليس مجرماً، بل هو مواطن بسيط يحتاج إلى دعمنا ورعايتنا ومحبتنا. وعليه، دعونا لا نحاكم هذا الإنسان وندينه، بل على العكس، نعمل لنوفّر جميع الأدوات والتقنيات المناسبة لحمايته من الغرق، ونمدّ له أيدينا ليصل إلى برّ الأمان.





وضع المتطوعين ومكانتهم في البنى المؤسسية
للمنظمات غير الحكومية

٢٠٠٨/٧/٢٥

إبعاد العمل التطوعي عن التمييز

إبراهيم شمس الدين*

ابرز ما ورد في الكلمة الترحيبية لوزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ابراهيم شمس الدين:

- إن الدولة هي إحدى أرقى أشكال المجتمع الأهلي لكونها مؤسسة أهلية يتفق عليها الناس لتخدمهم إطار ينظمه الدستور والقانون.
- إن في لبنان غيابا واضحا يصبح مزمنا وربما مرضيا في سلطة الدولة.
- في حال اضمحلال الدولة يصبح الالتزام بالقانون عملا تطوعيا. والتطوع حينها يشكل احد أهم روابط تماسك المجتمع والحفاظ على فكرة الدولة .
- التطوع يناقض فكرة الإلزام .انه من كبريات الفضائل. يهدف إلى عمل لسنا ملزمين بتنفيذه ونختاره ونحن أحرار.



* وزير دولة لشؤون التنمية الادارية.

- يجب إبعاد العمل التطوعي عن التمييز الديني والمناطقى والعرقى على كل المستويات.
- التطوع نقيض العزلة ويجب أن يكون منفتحاً وتواصلياً بلا حدود ولا محدودية وهو يقتضى التعاون والتواصل مع شخص آخر أو جماعة.
- فى المجتمع الغربى يتم تنظيم التطوع فى مقابل نزعة الفردية الموجودة، أما فى لبنان فىوجد أسس ثقافية للتطوع تمتد من المستوى العائلى إلى الجيرة والجيران والى المجتمع الأوسع ولكن فىوجد نقص فى تنظيمها.
- إننى كوزير حاضر أن أكون متطوعاً فى أى شىء فىه مصلحة عامة واضحة تدريباً وعملاً.

التطوع خبرات عملية

ربيع فخري*

يُعرف بالتطوع كلّ عمل "مجانّي" يقوم به شخص ما، بشكل إراديّ ذاتيّ، ليعبر عن نيّة لديه بالتأثير على واقع محيطه القريب أو البعيد. من الضروريّ الرّبط ما بين التطوع كفعل تنفيذيّ مباشر، والقيم الأخلاقية التي تحرك الفرد للقيام بهذا الفعل. اذ لا يمكننا، وبسطحية، اعتبار كل عمل "مجانّي" عملاً تطوعياً تغييرياً، لذا وجب دوماً التّركيز على الخلفيّة القيمية للعمل التطوعيّ لما تحمله من قيم رافضة لظلم واقع (فقر، حرمان، تهميش، تمييز...) تشدّب عمل المتطوع وتعطيه الاطار الأخلاقيّ المناسب لتدخّله. ويمكن للعمل التطوعيّ أن يكون بمبادرة فردية، كما يمكن له أن ينتظم بشبكات رسمية، أو غير رسمية من أجل تحقيق هدف مشترك.

يتأثر التطوع، بما يشكّل من قيمة أخلاقية حضارية ترتكز على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، بالواقع المعاش للمجتمعات، خاصّة وأنّه يرتبط، معظم الأحيان، بمفهوم المواطنة والمسؤولية المدنية. يعتبر المجتمع اللبناني من أكثر المجتمعات العربية (في المنطقة) التي تتمتع بمستوى عالٍ من الحراك الاجتماعي والسياسي، إلى جانب حيّز من الحريّات الفردية والعامة التي تميّزه عن محيطه. غير أنّ هذا التميّز لم يترافق دوماً مع استقرار على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فلطالما شكّل هذا اللاإستقرار، وفي مختلف المراحل، عوامل ضاغطة على المواطن، ما يحدّ من وتيرة نشاطه وفعاليّته على مستوى المشاركة المدنية في مختلف أوجه الحياة العامّة أحياناً، أو يجبر مكرهاً أو بمحض إرادته على الحدّ من مشاركته في الخدمة العامّة لصالح انتماءاته الأضيّق (المنطقة، الطائفة، الحزب، العائلة...).

* مسؤول سابق في برنامج التطوع في الحركة الاجتماعية.

لقد أثرت هذه العوامل مجتمعة سلباً على انتشار مفاهيم التطوع وقيمه بين الأفراد والجماعات في لبنان. ويمكننا أن نحدد هذه العوامل وتأثيراتها على الشكل التالي:

• الإستقطابات السياسية الفئوية الحادة (رواج ثقافة القطيعة مع الآخر المختلف)، والتي تحد من إمكانية التواصل خارج دوائر الإنتماء المغلقة (الحزب، الطائفة، المنطقة...) و تضرب بالتالي إحدى أهم قيم التطوع، ألا وهي اللاتمييز.

• اللإستقرار الاقتصادي وارتفاع نسب الفقر بين اللبنانيين، ما يحدّد أولوياتنا كأفراد بكيفية ضمان تأمين حاجتنا الوجودية الأساسية (مأكل، مشرب، تعليم، مستوى معين من الرفاهية...) على حساب اهتمامنا بالشأن العام.

• الإحباط السياسي والاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى التهميش، فيمسي الفرد وحيداً في ازدحام مجتمعه، ويفقد شيئاً فشيئاً إحساسه بالانتماء إلى هذا المجتمع.

• تشتت، أو ضعف، أو أحياناً فساد الأطر الحكومية وغير الحكومية المعنية مباشرة بتحفيز مفاهيم التطوع وتعزيزها والمسؤولية المجتمعية.

من هو المتطوع:

يعتبر متطوعاً، كل فرد أو جماعة ترغب بالقيام بخدمة، فعل، عمل أو نشاط دون الرغبة بالحصول على بدل مادي مباشر. غالباً ما يكون هذا العمل ذا منفعة عامة أو خاصة للغير وللمجتمع.

بناء على تجربة العمل المباشر مع متطوعين في لبنان، يمكننا التحدّث، على سبيل المثال لا الحصر، عن فئات مجتمعية تُقبل وبنسب مختلفة على التطوع:

• ابتداءً من سنّ الثلاثين وما فوق؛ غالباً ما يكون تطوعهم لأمر محدّد في الوقت والنوع (تعليم،

وضع المتطوعين ومكانتهم في البنى المؤسسية للمنظمات غير الحكومية

إستشارات، أمور ادارية، علاقات عامة) ويشكلون عاملاً أساسياً في الحشد والدعم. وهؤلاء يقدمون على التطوع لأسباب مختلفة ومتناقضة أحياناً (تمضية الوقت، البحث عن فرصة تحقيق إنجاز، البحث عن فرصة عمل، القيام بأعمال تطوعية في فترة ما بعد التقاعد...).

- متطوعون شباب؛ وهم بدورهم ينقسمون إلى فئات مختلفة:
 - طلاب المدارس؛ وغالباً ما تشدهم الخدمات التطوعية المباشرة (بنى تحتية، تنشيط، مخيمات...). من الضروري الاهتمام بهذه الفئة وإعطائها كل الإمكانيات المتوفرة والمتاحة حيث إنها تشكل الإستثمار الأكثر ضماناً على المدى الطويل.
 - طلاب الجامعات؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أن التدرّب (stage) ليس تطوعاً بشكل من الأشكال، لكنّه عامل أساسي في استقطاب المتطوعين. غالباً ما ينشط المتطوعون الجامعيون خلال المرحلة الأولى من الدراسة الجامعية حيث يتركز اهتمامهم في ما بعد على التخرّج وعلى تأمين فرصة عمل، وإمّا الهجرة. تتميز هذه الفئة بالاقبال على مختلف الخدمات التطوعية المباشرة وتزيد إليها عاملاً يعنى بالقيام بالأبحاث الميدانية والمكتبية المتخصصة، إضافة إلى إمكانية لعب أدوار قيادية في التثقيف والتّمكن (مدربون، منشطون، تحضير لقاءات وندوات تثقيفية).
 - شباب عاملون؛ تختلف هذه الفئة من حيث حاجاتها والدور الذي يمكن أن تلعبه. فإلى جانب المهمات التطوعية المباشرة، تلعب هذه الفئة دوراً رئيساً في استقطاب تضامن المجتمعات المحلية وتعاونها، حيث تشكل عاملاً أساسياً في كسب المصداقية وتحقيق النتائج المرجوة للتدخل التنموي المنوي القيام به.
- ويجدر التأكيد هنا على أن المتطوع ليس يداً عاملة مجانية على الإطلاق، ولا ينحصر دوره بالتالي في المرحلة التنفيذية المباشرة، بل من الضروريّ اعتماد مفهوم الشراكة في مختلف المراحل التنفيذية والتخطيطية والتقويمية.

دوافع التطوع:

- دافع ديني، خيرى، عاطفي. وهنا يجب تلقف المتطوع ولفت انتباهه إلى دوره المواظبي.
- الحاجة الى إحداث تغيير ايجابي، كنتيجة للإحباط أو الوعي.
- البحث عن الإعتراف والتقدير وتحقيق الذات (اكتشاف قدرات "الأنا").
- القدرة على تقديم خدمة على شكل مساهمة أو بدل ما (معنوي أو مادي).
- الشعور بالقدرة – الرغبة على تطوير المجتمع والمساهمة في تنميته.
- الرغبة في بناء علاقات والبحث عن روابط إجتماعية كالصداقة ...
- البحث عن أطر مؤسسية تحمل قيماً وأفكاراً، أو هموماً مشتركة.

أفكار في استقطاب المتطوعين:

- التوجه إلى المتطوعين في أماكن وجودهم العامة والخاصة (مدارس، جامعات، نوادٍ، مسارح...).
- والقيام بأنشطة سريعة ومحددة (نقاش عام في باحة الجامعة-المدرسة،مداخلة في صفوف التنمية والتربية المدنية، عرض أفلام،مناصرة القضايا التنموية من خلال الرياضة والفن).
- لامركزية جغرافية وقطاعية وطبقية في استقطاب المتطوعين (مدن، ريف، جامعات، مدارس، مهنيات، عمال، فقراء، ميسورون).
- طرح حاجات الناس الأساسية كقضايا عمل، بغية إحداث تغيير إيجابي في واقعها ورفع الظلم.
- إقامة شراكات مع مختلف وسائل الإعلام وتحديد البرامج المتخصصة(شبابية، تنموية، ثقافية، اجتماعية...)، إضافة إلى إقامة علاقات شراكة ومحاولة استقطاب الإعلاميين أنفسهم.
- إقامة شراكات مع برامج الخدمة المجتمعية في المدارس والجامعات.

وضع المتطوعين ومكانتهم في البنى المؤسسية للمنظمات غير الحكومية

- وضع وسائل إنتاج وإدارة المعرفة في متناول الشباب (مسرح، مركز عمل، انترنت، تجهيزات سمعية بصرية)، ما يزيد من المساحات ذات الطابع العام الموضوعة في خدمة الشباب.
- تقديم الحاضنة الإدارية والتنفيذية لأفكار تحتاج للبلورة والتطوير.
- تقديم مساحات للتواصل والتعرف على الآخر تخلو من الابتذال والاستغلال السياسي.

مجالات مُمكنة للتطوع:

على المستوى المحلي:

- إستطلاع الحاجات والقيام بالبحث الميداني.
- القيام بالعمل المباشر مع الناس (توعية، مجموعات مركزة، لقاءات، أنشطة أهلية...).
- المساهمة في التعريف بالمشروع - القضية موضوع العمل (دور إعلامي بطرق غير معتممة، إعلام بدليل...).
- إستقطاب متطوعين - متضامنين جدد.



مجالات التطوع على المستوى الوطني:

- القيام بالدراسات والبحوث المتخصصة.
- الضّغط والتأثير على القرار حول السياسات العامة (خفض سنّ الإقتراع، حقّ المرأة اللبنانية بمنح الجنسية لأولادها، سياسات صديقة للشباب...).
- مناصرة وتعبئة الرأي العام حول قضايا محقّقة (التجارة العادلة، الأماكن العامة، التعليم للجميع، الفقر في لبنان...).
- التثقيف والتّحريك الاجتماعيّ.

من الضروريّ الاستفادة من تجربة تطوعيّة، في محاولة إعادة بناء الثقة المفقودة تاريخياً ما بين الشباب وجهاز الدولة، إضافة الى كسرحتميّة العلاقة التصادميّة ما بين الشباب من جهة والدولة من جهة أخرى. لذا، يجب اعتبار مختلف المؤسسات العامة شريكاً وعملاً مساعداً حتى إثبات العكس، إضافة إلى عدم تعميم تجارب غير ناجحة في التّعاون مع بعض المؤسسات الحكومية. وتعتبر السّلطات المحليّة(البلديات) من أهمّ مؤسسات الدولة القادرة على إيجاد تجارب ناجحة في هذا المجال.

أفكار في إدارة المتطوعين:

تثبت التّجربة أنّ المحافظة على المتطوع أصعب من عملية استقطابه، لذا وجب التعاطي بمسؤولية وشفافية عاليتين خلال مرحلة ممارسة العمل التطوعي. بخاصة وأننا، في حال الفشل، قد لا نخسر متطوعاً في مشروع - إطار - قضية محددة، بل قد نخسر فرداً أخذ خيار التدخّل في الشّأن العامّ وقد يفقد هذه الرّغبة بشكلّ عامّ.

لذا فإنّه من المهمّ أن تأخذ إدارة المتطوعين بعين الاعتبار مجموعة من الأمور المهمّة والأساسية،

منها:

حاجات المتطوع

- الحاجات الإنسانية الأساسية (الغذاء، الراحة الأمان).
- الدعم النفسي والمعنوي، وهو ما يتعلّق بالشّعور بالأمان وظروف العمل والعلاقات مع الآخرين.
- التحفيز، وعوامل التحفيز هي: تحقيق إنجازات، التقدير، التحديات الجديدة، تحمّل المسؤولية، التطوّر والتقدم.
- التمكين وبناء القدرات (تدريب أساسي عامّ على مفاهيم التنمية العادلة وتقنياتها، تدريب متخصص وهو يختلف حسب الحاجة، تنشيط ، دراما إبداعية، تصوير، صناعة أفلام...).

حقوق المتطوع

- التوجيه والتدريب والإشراف الضروري لإنجاز مهماته.
- تعلّم كيفية تحسين مهاراته في العمل.
- أن يعامله الجميع باحترام.
- أن يتوقع ألاّ يضيع وقته بسب سوء التخطيط في الفريق الذي يعمل معه.
- أن يحظى بالثقة والإئتمان على المعلومات السريّة الضرورية للقيام بعمله.
- أن يحظى بالبيئة الممكنة لتقديم اقتراحات لتحسين العمل.
- توثيق عمله وإعطاؤه إفادة – تقويماً خطياً للعمل الذي أدّاه.
- أن تحترم خصوصياته وقيمه الشخصية.

واجبات المتطوع:

- من المهمّ التوافق مع المتطوع على واجباته كي يكون التزامه بها التزاماً إرادياً بحتاً.
- الالتزام بالجدول الزمني لمهمته التطوعية.

- القبول بالمهام التي يستطيع تأديتها وتنفيذها فقط، حتى لا يقع بالإحراج.
- التحلّي بالمسؤولية .
- المحافظة على خصوصيّة الفئة المستهدفة التي قد يعمل معها.
- التحلّي بعقلية منفتحة وتقبل الاختلاف والتّقد.
- إدارة المتطوعين اليوميّة
- الشّفاافية في التعاطي على مختلف المستويات التقريرية والمالية.
- تقليص المسافة بين العامل الاجتماعيّ والمتطوع.
- إشراك المتطوع في عملية اتّخاذ القرار.
- التعاطي مع المتطوع كشريك في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والتّقييم.
- التعاطي بمرونة مع حاجات المتطوعين ورغباتهم واستيعابها.
- إبعاد العلاقات الشخصية المباشرة خلال فترة العمل التطوعيّ.
- اعتماد آية واضحة ومكتوبة لحلّ النزاع عند حصوله.

ختاماً، لا بدّ من التأكيد على أهميّة التطوع كوسيلة لتوطيد العلاقات بين الأفراد والجماعات في المجتمعات بشكل عامّ، وفي المجتمعات التي تعاني من ضعف الاستقرار السياسي والاقتصاديّ بشكل خاصّ (لبنان مثلاً)، ولا سيما ان التطوع غالباً ما يصبّ في مصلحة قضايا ذات طابع جامع، حيث يطرح العمل مستوى السياسات وليس السياسة، فيقوم التطوع بتأمين مساحات الإلتقاء ما بين الأفراد والجماعات المختلفة، عابراً بذلك حواجز الانتماءات الملزمة والمغلقة، هذه الانتماءات التي غالباً ما تشكل مصفاةً نرى الآخر المختلف من خلالها.

سلوك الالتزام: من المشاركة إلى المسؤولية

جان مارشال*

مقدمة

من المفيد أن نشير إلى الدور الأساسي للجمعيات في بناء المجتمع المدني، لأنها تساهم بملء الأذوار والمهام من حيث كونها:

– شكل من أشكال المشاركة الديمقراطية وعامل من عوامل تدريب المواطنين على المشاركة المدنية.

– عامل تنمية اجتماعية واقتصادية.

– أداة لحماية وتعزيز الحقوق الجماعية والعامّة.

إننا نلاحظ حركة متزايدة للمجتمع المدني في مختلف البلدان لحماية وتحسين حقّ الاشتراك، خصوصاً من خلال الجهود التي تبذلها جمعيات المجتمع المدني اللبناني. وتجدر الإشارة أيضاً إلى العديد من الجهود الرّامية إلى تحديد نطاق حقّ الاشتراك في الجمعيات ومضمونه. إضافة إلى أنّ القطاع التطوّعي يشكّل مساحة واسعة من الحرّيّة والتنمية لجميع أنواع المبادرات والمشاريع.

ومن المؤكّد أنّ حرّيّة العمل واسعة في أي منظمة من منظمات المجتمع المدني. ولكن، وللاستفادة منها بالكامل، من الضروري للغاية لمعرفة الحدود واحترام القواعد، وذلك لأنّه من السهل جداً إنشاء جمعية، ولكن الصّعوبة تكمن في إدارتها بكفاءة على المدى الطويل.

في الواقع، يقوم عمل الجمعيات على رجال ونساء يكرّسون حياتهم لها بالكامل، ويتخذ المتطوعون مكاناً مهماً جداً في تشغيل وإدارة الهياكل.

مفهوم التطوع

ليس العمل التطوّعي عملاً تجاريّاً، فلا ترتبط قيمة الهبة بأي قيمة اقتصاديّة. فهبة الوقت تعدّ خدمة،

* متطوع مجاناً في مركز إعادة التأمين الفرنسي Secours Populaires Français وعضو في اللجنة الوطنية ومسؤول عن قضايا التنمية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

لأنّ التطوع علاقة اجتماعية ومجتمعية، وليس مقايضة يتمّ فيها تبادل القيمة المعطاة بقيمة مالية. فالهبة ليست تضحية، لأنّها تكافئ فاعلها بإعطائها المعنى للعمل.

ففي مجتمع فقد نقاط الاستدلال و"يبحث عن المعنى"، تثبت التطوعية قدرتها على توفير مساحات "الحرية"، "المساواة" و"الأخوة". ويبدو أنّ أخلاقيات العمل التطوعيّ تعارض استراتيجيات المنفعة التي غالباً ما يتمّ ملاحظتها في المجال المهني، وحتىّ الأسريّ في بعض الأحيان. إنّ المتطوعين الذين يبحثون عن المعنى وعن ممارسة تتفق مع مبادئهم، يمنحون وقتهم في التزام يمكن أن يصنّف نوعاً ما ضمن مشاريع الجمعية.

يقول الفيلسوف "ديريدا"، إنّ ما يتمّ نقله ليس الوقت المعطى، وإنّما "محتوى هذا الوقت". ماذا يعطي "المستفيد" إذًا، أي المتلقّي، عندما يعطي من وقته ومن عمله التطوعيّ؟ ما الذي يقدمه لنفسه وأسرته، والشّارع الذي يسكن فيه، والمجتمع؟ ماذا يعطي للآخرين؟ وما الذي يتلقّاه مع عائلته والجوار والمجتمع؟ كيف يعطي؟ وما الذي يجذبه للعطاء؟ هل نعطيه حرية العطاء؟ يجب علينا أن نفكّر بمعنى العطاء بشكل مختلف، فهو ليس سلسلة من الاجراءات المبعثرة، ولا حتّى عمل باتجاه واحد.

أن يعطي المتطوع من وقته يعني أنّه يعطي من ذاته، ما يوّلّد علاقة و رابط. أمّا التلقّي فيكون "بوعي"، أي استقبال هذا الرّابط والشعور بالانتماء إلى المجتمع والمجموعة. والرّد هو البناء، وإرساء أسس احترام الذات، فيمتلك الشّخص قيمته الخاصة، ويصبح نشطاً ومفيداً في المجتمع. إنّ الهبة عنصر له ثلاثة جوانب: "العطاء والتلقي والرّد".

يصنّف "مرسيل موس" عمليات التبادل هذه تحت "الظواهر الاجتماعية الكاملة"، فهي لا تخصّ الفرد فحسب، بل جميع أعضاء المجموعة، او القبيلة او الأسرة. إضافة إلى أنّها تؤثر على جميع أفراد المجتمع وعلى توازنه.

ولا تزال هذه الجوانب الثلاثة، أي "العطاء والتلقي والرّد"، تحكم مجتمعاتنا الحديثة، على الرغم من مطالبتنا بالفعاليّة الوظيفيّة.

مفهوم العمل التطوعي

يدخل العمل التطوعي في فرنسا ضمن إطار من القوانين والقرارات الصّارمة. وهناك العديد من أشكال التطوع:

- **الخدمة المدنية الاختيارية** التي أنشئت بموجب المرسوم الصادر في ١٢ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ ، ومدتها لا تقل عن ستة أو تسعة أو إثني عشر شهراً، وهذا النوع من التطوع مفتوح أمام الشّباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٥ سنة، ويتناول عدّة مجالات، مثل: الوقاية ومكافحة التّقي والطرد، مساعدة ومرافقة العجزة والمعوقين، ومعلومات متعلّقة بالصّحة العامّة. وتموّل الدولة هذه الوظائف.
 - **التطوع الجماعي** الذي أنشئ بموجب القانون الصادر في ٢٣ أيار (مايو) ٢٠٠٦، لمُدّة سنتين كحدّ أقصى. وهو كناية عن عقد يهتمّ بالمصلحة العامّة من النواحي التربويّة، الاجتماعيّة، الانسانيّة، وأيضاً الرياضيّة والثقافيّة. وتهتمّ الجمعيّة بالتمويل بموافقة من الدولة.
 - **العمل التطوعي بتضامن دولي**، بموجب قانون ٢٣ شباط (فبراير) ٢٠٠٥. وتدوم مدّة العقد سنتين على الأكثر وتديره جمعيات توافق عليها وزارة الخارجية من أجل التعاون على تطوير العمل الانساني، وتهتمّ الوزارة نفسها بالتّفقات الماليّة.
 - **واخيراً نشأ التطوع المدني بالتضامن الاجتماعي والتماسك للشباب** من سنّ ١٨ إلى ٢٨. تدوم مدّة العقد من ٦ إلى ٢٤ شهراً، و يتمويل من الدولة.
- ما الفرق بين المتطوع المجاني والمتطوع الاختياريّ؟
- لا يتلقّى المتطوع المجانيّ أيّ تعويض بأيّ شكل من الأشكال، ويلتزم بحريّة من دون التعرّض لأيّ ضغط أو إكراه. ويتميز التّشاط التطوعيّ بالوقت القصير المخصّص له. أمّا المتطوع الاختياريّ فيحصل على تعويض ماليّ بدل تفرّغه للعمل بدوام كامل أو لفترة طويلة الأمد، ويوقّع عقداً مع المنظمة تُحدّد فيه التزاماتهما المتبادلة.

لماذا تعمل الجمعيات؟

إنّ التوتر القائم نتيجة المواجهة بين المشروع الاجتماعي وبين تنميته الاقتصادية موجود في صلب الحياة اليومية لمدراء الجمعيات. والطريقة التي يستخدمونها لحلّ هذه التوترات يمكن أن تكون بمثابة نماذج لأشكال أخرى من المشاريع.

ولكي تنجح فكرة ما، يجب ممارسة طقوس موحّدة، والتعارف ضمن ممارسات وعادات مشتركة. فالعادات تمكّننا من ادراك أهمية مضاعفة ممارساتنا الاجتماعية المتكرّرة لما تحمله من تأثير على الأداء الاجتماعي.

أحكام المتطوعين المشتركة:

- الاعتراف بصعوبة الالتزام الجماعي.
- المخالفة: السخط الدائم الذي يشكّل جزءاً من الالتزام.
- العطاء الذاتي، ليس بمعنى الإحسان بل بتفسير "مارسيل موس" "لثلاثية": العطاء-التلقي - والردّ. إنّ إدارة كلّ من المعنى وإنتاجه تتمّ عبر جمع الأدوات اللازمة لإدارة الجمعية على النحو الصحيح من الناحية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه، إيجاد وإنتاج الأدوات الإدارية التي تسمح بإنتاج معنى داخل الجمعية بشكلٍ صارم، وهذا ما يسمح بالتقدّم على محورين: المشاريع الاجتماعية، والالتزام التطوعي.



قانون الالتزام :

إنّ الالتزام هو القيمة التي يمكن أن نفهمها بمعنى "سلوك" أو بمعنى "تطبيق القرار"، سواء أكان ذلك يدلّ على نمط حياة يشارك من خلالها الفرد بنشاط في العالم ويبرهن عن مسؤوليته في ما يحدث، ويفتح مجالاً للعمل في المستقبل - أو كان يعني عملاً حيث يرى الفرد ذاته في المستقبل في ما يختصّ ببعض الخطوات اللازمة للانجاز، أو في شكل من أشكال النشاطات، أو حتى في حياته الخاصة. إنّ سلوك الالتزام هو ذلك النوع من المواقف التي تحمل على الأطلاع على حالة ما أو عمل جارٍ.

إنّ الالتزام يتعارض، إذاً، مع مواقف الانسحاب واللامبالاة وعدم المشاركة. ويجب بطبيعة الحال أن يُترجم بأعمال معيّنة، فهو أسلوب للوجود، وللبحث عن الذات لأنّه وسيلة للارتباط بالأحداث، وبالآخرين!

يمكن للمرء ألا يتفاعل مع واقع ما، إمّا لأنّه يشعر بأنّه يعجز عن تغيير ذلك الواقع، وأما لأنّه يقبل أن يمتزج به من دون تدخّل.

والحالات التي قد تتطلب التزامنا تتمتع دائماً بطابع إنساني، فهي ليست مجرد مظاهر طبيعية، بل يمكنها أن تعرّض حياة الآخرين للخطر أو تؤثر عليها.

ومن الواضح أن هذا الاهتمام يرتبط بالمسؤولية. فمن يلتزم، يستعيد مسار العمل الذي كان، حتى تلك اللحظة، يتمّ من دونه. ويشهد أنّه أصبح مسؤولاً عنه بصورة فعّالة وموضوعية، وذلك من خلال الموقف الذي يتّخذه. وأن يكون المرء مسؤولاً عن حالة أو إجراء يعني أن يظهر تلك الحالة كقضية. والمسؤول عن مبادرة ما، يعلن عنها لمجرد أنه على استعداد لتقديمها واصفاً إياها من حيث المبدأ، شارحاً لها، معطياً أسبابها، ومتحملاً جميع النتائج المترتبة عن ذلك.

ولكن، ما هو ملحوظ في سلوك الالتزام هو أنّه خارج عن سيطرة الفاعل إلى حد كبير، وذلك في ما يتعلّق بالماضي والمستقبل. فهذا الأخير لا يفعل شيئاً سوى أنّه يرث الحالة التي تبناها، والتي كانت تتسبب فعلاً بإرادات وإجراءات أخرى.

إذاً، إنّ المشاركة هي التي تجعل المسؤولية ممكنة وذلك لأنّ بإمكان الفرد أن يتحمل مسؤوليات

عدّة حتّى لو لم تتعلّق به شخصياً. ولهذا يمكن القول إنّ للعمل معنى، فهو على وجه التّحديد الوسيلة التي تسمح للكائن بأن يفتح على معاني الحياة وأن يحاول إعطاء المضمون الذي يرى أنّه يتطابق أكثر مع متطلباته. وتكمن فضيلة الالتزام في منع الوضع من التآزم، وحصر الوجود والحياة في دائرة القضاء والقدر، وفي إعادة المعنى حتّى ممّا يمكن أن يهدّد الدوام والاستمرارية، والحفاظ على الحياة مفتوحة على المستقبل.

إذاً، إنّ الالتزام أمرٌ استباقي؛ فبتحديد علامة الإرادة في الاحداث يعود إليها معناها الإنسانيّ ويعلن ذلك تصميمًا أو صورة أو خطة مقبلة. وبالاستناد إلى ذلك التّصميم، يمكن أن نتحدّث عن المثالية، المعنى أو القيمة، ونستمدّ من خلاله الفعالية والدينامية الخاصة به. أقول، إذاً، أن تفعل شيئاً بدلاً من أن تكون أحداً، هو المعنى الحقيقيّ لكونك فاعلاً ولتحقّق ذاتك.

خاتمة

يعطي المتطوعون من طريق المشاركة في الحياة المجتمعية، جزءاً من حياتهم، ومن وقتهم وخبرتهم. وفي المقابل، يجب أن يتمكّنوا من المشاركة الكاملة في حياة الجمعيّات واتّخاذ القرارات السياسية والحكوميّة. وبهذه الطريقة يجدون مكاناً حقيقيّاً كمواطنين في حيّهم، مدينتهم، بلدتهم، وطنهم...، ولهذا فإنّ الديمقراطية داخل جمعيّات المجتمع المدني تشكّل أمراً ضرورياً بالغ الأهميّة. وفي إطار الدور الأساسيّ الذي تلعبه الجمعيّات والذي ذكرناه في المقدّمة، فإنّه من الضّروري أن يكون التمثيل الديمقراطيّ لجميع أعضائها، وجميع المتطوعين بطبيعة الحال، موضوع الانضمام إلى الجمعيّات التي أعرب عنها في الانتخابات التي تحدّد الأداء الديمقراطيّ للجمعيّة.

وهكذا يتمّ العمل بالديمقراطية القائمة على المشاركة، أي احترام حقوق كلّ متطوّع وواجباته.

المناقشات

استند النقاش إلى الأسئلة الدائرة حول مكان القوة والضعف في مجال التطوع في لبنان والمشاكل التي تواجه المتطوعين والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. ودار حول محورين اثنين، يتناول الأول المشاكل الحالية الناتجة إما عن السياق الرسمي اللبناني، وإما عن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التطوع في لبنان؛ أما الثاني فيتناول الحلول الممكنة لتلك المشاكل وكيفية إيجادها.

بالنسبة إلى المحور الأول، رأى المشاركون أن المشاكل الحالية كثيرة وهي تستحق منا إمعان النظر بجديّة أكبر، والتعامل معها بمسؤولية عالية وروح إيجابية. وقد شملت المشاكل المذكورة ما يلي:

- انخفاض عدد المتطوعين في لبنان مقارنة بعدد المنظمات المسجلة قانونياً، وعدم توفر لائحة بالمنظمات غير الحكومية من أجل توجيه الشباب إلى منظمة بعينها. مع ملاحظة أن نسبة المتطوعين في المناطق الريفية مرتفعة أكثر مما هي عليه في المدن.

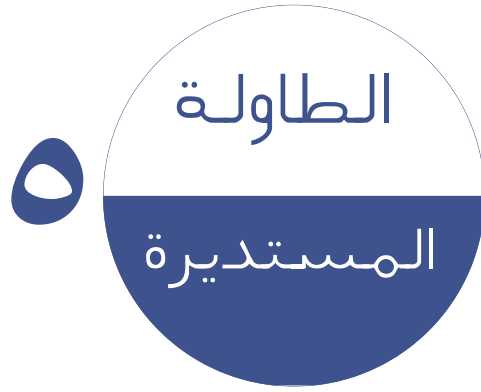
- عدم حصول العامل الخيري على "مكافأة مالية" في لبنان، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض درجة استجابته وتفاعله مع العمل التطوعي. وبوجود مشكلة اقتصادية كبيرة والكثير من التفقات والالتزامات تجاه العائلة بدلاً من الالتزام تجاه المنظمة.

- تقييد حرية العامل كمتطوع ووقته ما يؤثر سلبيًا في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى غياب مفهوم الالتزام على مستوى الوطن بشكل عام، الأمر الذي يقود إلى غياب الالتزام بالمنظمة.

- تنامي ظاهرة انخراط المتطوعين في الأحزاب السياسية حيث يتلقون بدلاً عن خدماتهم يجعلهم في غنى عن المنظمات الخيرية أو الانسانية حيث لا تفريق بين العامل الخيري والمتطوع. ناهيك عن الفساد الموجود داخل المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.



- الوضع الأمني السيء وانعكاساته السلبية المباشرة على التطوع في لبنان. من ناحية أخرى، قدّم المشاركون جملة من الحلول والاقتراحات باعتبارها مخرجاً من هذه الأزمات، ويمكن تلخيصها بما يلي:
- إعادة النظر بمفهوم التطوع، خصوصاً في ما يتعلّق بالمكافأة المالية، وتخصيص ميزانية صغيرة للتطوع في كل منظمة غير حكومية، مع تقديم حوافز للمتطوعين من أجل تشجيعهم على المشاركة مجدداً.
- صياغة "دليل المنظمات غير الحكومية" من أجل مساعدة الشباب على إيجاد منظمة ينخرطون فيها كمتطوعين، وإعداد ورش تدريبية ضمن آلية معينة أو إطار خاص.
- تعزيز دور البلديات في عملية التطوع.
- انخراط المتطوعين المستنّين في بعض النشاطات حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية الاستفادة من خبرتهم المكتسبة.
- دراسة فرص العمل القادرة على جذب الشباب، وبالتالي إيجاد المهام والأعمال المفيدة للمتطوعين من أجل مساعدتهم على إيجاد المكان المناسب لهم.
- زيادة الخدمات الاجتماعية داخل المنظمات غير الحكومية من أجل الحفاظ على المتطوعين، وابتكار طرق جديدة لجذبهم وتقنيات جديدة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب، كفكرة التطوع العلمي أو الفكري بدلاً من المادي عبر صياغة المواقع الإلكترونية أو الإنترنت...
- إجراء بحث ميداني يأخذ برأي الناس في ما يتعلّق بالمنظمات غير الحكومية الحالية من أجل تقويم العمل والمسار للمضي نحو الأفضل.
- تأسيس هيئة مركزية للتنسيق بين كل المنظمات غير الحكومية.
- تأسيس المجلس العالي للتطوع في لبنان.
- تطوير تعليم التطوع لدى الشباب، والعمل على تنمية هذا الشعور بالمسؤولية وهذا الحس الاجتماعي والوطني، منذ بداية الحياة الدراسية في المدرسة.



دور وسائل الإعلام في الترويج لاهتمامات

المجتمع المدني اللبناني ومبادراته

٢٠٠٨/١١/١٨

دور وسائل الإعلام في الترويج لاهتمامات المجتمع المدني ومبادراته

علي الأمين*



نرحب بالمشاركين في هذا اللقاء، خصوصاً الزميل الإعلامي الأستاذ غياث يزيك، والنشط في المجتمع المدني زياد عبد الصمد، والإعلاميين وممثلي هيئات المجتمع المدني. ونثني باسمكم على الدور الذي يضطلع به مكتب وزير التنمية الإدارية عبر برنامج "أفكار"، الممول من الاتحاد الأوروبي في إيجاد مساحة إضافية للتلاقي والحوار بين المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف تتصل بحاجات المواطن، غالباً ما تكون غائبة عن جدول البرامج السياسية، وفي هذه المساحة تكمن الغاية من وراء هذا اللقاء الذي نريده حوارياً، تحت عنوان: "دور وسائل الإعلام للترويج لاهتمامات المجتمع المدني ومبادراته".

ويهدف اللقاء إلى الإضاءة على دور الإعلام في تظهير وتعميم اهتمامات ومبادرات المجتمع المدني، ومدى اهتمام الإعلاميين في هذا الشأن إلى جانب الصعوبات والعوائق التي يواجهونها على هذا الصعيد. وفي المقابل، رصد مدى اهتمام أو كفاءة منظمات المجتمع المدني في إعطاء المعلومات الخاصة بنشاطها ورصد العوائق التي تواجهها على هذا الصعيد. وهذا لنخلص إلى الإجابة على تساؤل حول إمكانية تطوير إستراتيجية تعزيز استمرار تدفق المعلومات بين المجتمع المدني والإعلام.

وكما تطورت وتوسعت مساحة نشاط مؤسسات المجتمع المدني، كذلك تعاضد دور الإعلام في

* رئيس تحرير مجلة شؤون جنوبية وعضو هيئة تحرير في صحيفة صدى البلد.



العقود الأخيرة ليصبح أحد الركائز الأساسية في حياتنا الإنسانية، حيث لا نتصوّر الحياة بدون وسائل إعلام، تلك التي اقتحمت كلّ منزل وربما كلّ غرفة. وتنوعت، لنشهد في العقدین الأخيرین طفرة المحطات الفضائية وتمدّد شبكة الانترنت نحو كلّ زاوية في هذا العالم.

نحن في لبنان نستطيع القول إنّنا روّاد العالم العربيّ في الإعلام، حيث كان اللبنانيون بين أقرانهم العرب من أوائل مؤسّسي الصّحف والإذاعات والتلفزيونات في العديد من الدّول العربية، وهم السّباقون أيضاً في تعزيز دور المنظّمات غير الحكوميّة وانتشارها.

إزاء هذا الاستنتاج الأوّل يمكن القول إنّ اللبنانيين معنيّون بتقديم التّمودج والمثال على صعيد التفاعل الإيجابي بين الإعلام والمجتمع المدنيّ في سبيل توسعة هامش الديمقراطية، ذلك أنّنا محكومون بالتدرّج خطوة إثر خطوة في هذا الطّريق نحو الدّولة الحديثة، مستندين إلى قناعة يجب أن تكون بديهية، هي أنّ تفعيل العلاقة بين الإعلام والمجتمع المدنيّ، محكوم بالعمل على الانتقال بالفرد اللبناني من كونه رقماً في رعيّة إلى مواطن في دولة.

واقع ومرتجى

غياث يزبك*

لا شك في ان المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً رائداً وأساسياً في تطوير المجتمعات المتخلفة او التامية أو التي هي في طور التّمو لأنها تضطلع بمهام التنشئة والتوعية والتحفيز، ولا حاجة بنا إلى التذكير بأنّ الدول والمجتمعات التي تحمل هذه المسميات، تكون فيها وسائل الحكم إمّا قاصرة لأسباب متعدّدة وإمّا مقصّرة، وإمّا قامعة متسلطة.

وسط هذه الاشكاليات المعوّقة المقعدة، كيف تتحرّك المنظمات غير الحكومية، وماهي الوسائل الرئيسة التي تعوّل عليها لتسويق أفكارها ولتنفيذ مهماتها التوعوية؟ لن نُغرق في هذه العجالة في إيراد أمثلة من العالمين القريب والبعيد، وسأحدّد بحثي في الشّأن اللبناني، لأنّه موضوع بحثنا واهتمامنا أولاً، ولأنّ لبنان يشكل حلاً متميزة بحيث تنطبق عليه كل توصيفات العالم الثالث ولا ينطبق عليه أيّ منها في آن. فشعبه شاب متعلّم، ولديه تجربة في الديمقراطية فريدة- هي في خطر-، لديه أزمة اقتصادية لكنه يتغلّب عليها في اليومي ويتعايش معها برشاقة بل بخفة.

إذا استعرضنا الحال اللبنانية نجد أنّ ساحتنا الوطنية تجتاحها المنظمات غير الحكومية وهي تأتي من خلفيات أهلية دولية يحركها القطاع الخاصّ أو تحركها مؤسسات أممية تابعة للأمم المتحدة أو للاتحاد الأوروبي أو غيرها وهي ازدهرت بعيد انتهاء الحرب وتطوّرت اهتماماتها من الصّحي الاسعافي إلى ملامسة شؤون ثقافية وإلى تعزيز وسائل الدفاع عن الديمقراطية وتعريف الناس إلى حقوقهم، وفي معاناة أولية للاشكاليات التي تعوق عملها وتحول دون نشر أفكارها نجد أنّ علاقاتها بوسائل الاعلام المكتوبة

* إعلامي، المدير العام لتلفزيون أ.ن.ب.

كالصحف والمجلات هي أفضل بكثير ممّا هي عليه بالتلفزيونات المحليّة، ربما لأنّ الصحف تفتقر دائماً إلى المواد وتسعى إلى ملء المساحات والاعمدة، علماً أنّ الشعب اللبناني بحسب الدراسات، يقرأ قليلاً ويشاهد التلفزيون كثيراً، فيما يجنح شبابه أكثر فأكثر نحو الانترنت واهتماماته بعيدة كل البعد عن الشؤون الثقيفيّة كما كل الشباب في العالم في هذه الايام.

لماذا هذه الإشكالية في العلاقة وما هي الأسباب وأيّ واقع يحكم العلاقة بين المنظّمات غير الحكومية والمؤسّسات التلفزيونية:

- ١- تكتفي إدارات التلفزيونات، وتحديدًا مديريّات الأخبار فيها، بتغطية باردة وسريعة لأخبار المنظّمات غير الحكوميّة، وتفرد لها مساحات صغيرة ومواقع ثانوية في تبويباتها، ويتمّ نفيها غالباً إلى ما يعرف بفقرات الأخبار المتفرقة السريعة أو الـ Magazine.
- ٢- إنّ من يراقب شبكات البرامج في التلفزيون لا يرى وجوداً لبرامج مشتركة يُنتجها التلفزيون والمنظّمات غير الحكوميّة، إلّا في بعض التلفزيونات غير المصنّفة أولى في الاحصاءات إمّا لعدم وجود ميزات ماديّة لدى المنظّمات، إمّا لوجود ميزانيّات قليلة ترضي التلفزيونات المتعثّرة ولا ترضي منافساتها الأكثر قدرة.
- ٣- غالباً ما تُعالج المواضيع المطروحة من قبل المنظّمات غير الحكوميّة في طرق غير مشوّقة ولا تستغلّ الوسائل السحريّة ولا الإمكانيّات التلفزيونية المتاحة بحيث لا يمكن تسويقها جيداً ولا يمكن الاستفادة منها ولا بيعها إعلانياً فتتحول عبئاً أو كأساً مُرّة لا ترغب إدارات التلفزيونات في تجرّعها، وإن أُجبرت على ذلك فإنّها تبثّها في ساعات متأخرة من الليل.
- ٤- وإذا كانت الصنّاعة التلفزيونيّة تجنح في شكل مفرط نحو الاسفاف والزبح السريع، فإنّ القيمين

على المنظمات غير الحكومية، في المقابل، لم يطوروا وسائل الاتصال بوسائل الاعلام، ولم يفرّدوا من ميزانيتهم مبالغ هي في الواقع موجودة تعري التلفزيونات ، ولو بالحد الأدنى، ونراهم في المقابل ينفقون مبالغ طائلة على الكتيبات والمطبوعات الاعلانية التي تتطلب ميزانيات كبيرة فيما فاعلياتها محدودة. إذًا، اتفقنا على أنّ اللبناني لم يعد يصرف وقته على القراءة ولا هو متابع نهم للأنشطة الثقافية والتعليمية.

٥- لا أغالي ولا أتجنى إن قلت، ومن باب تصويب المسار لتحسين الأداء، إنّ عددًا لا يستهان به من القيمين على عمل المنظمات غير الحكومية يجنحون نحو استعمال تفويضاتهم لأمر شخصية، ليس للإثراء لا سمح الله، ولكن لإيجاد حيثية إجتماعية تدخلهم إلى عالم الأعمال والمال والسياسة، ما جعل منظماتهم تنغمس لا إرادياً في مزلق السياسة الداخلية اللبنانية ووحولها، الأمر الذي أدى إلى استغلالها وهذا ما جعلها تستغل من بعض وسائل الإعلام المتقدمة في الإنغماس في الفئويات ما أقلل باب الوسائل المنافسة في وجهها.

إذا كان هذا هو واقع العلاقة الملتبسة بين المنظمات غير الحكومية وبين وسائل الإعلام المتلفزة، فما هو الواقع المرتجى؟ وكيف السبيل إلى تحقيق ذلك؟
من جانب المنظمات، يفترض أن تلجأ إدارات هذه المنظمات إلى التركيز على إيجاد السبل الناجعة المادية والمهنية والعملية للانتقال نحو التوظيف في عالم التلفزيون والإنترنت ولو تطلّب الأمر مجهودات مادية وتثقيفية للعاملين في هذه المنظمات.

من جانب التلفزيونات، يعرف العاملون في هذه المؤسسات تمام المعرفة أن من واجبه، وهذا متاح، إعطاء مساحات أكبر في شبكات البرامج للمنظمات الأهلية وغير الحكومية لما تحمله من أفكار

قيمة ومساعدة للنهوض بمجتمعنا. وكلنا يعرف أن في ساعات البث التلفزيوني الكثير من الاوقات الأوقات الميته، مادياً ومعنوياً، يتم تعبئتها ببرامج أقل ما يقال فيها إنها أدنى من المستوى المهني، وحتى الأخلاقي، تشوّه عقول الاطفال والشباب والبالغين.

من جانب الدولة، ليس المطلوب من الحكومة سوى استعمال سلطتها لتطبيق قانون الإعلام الذي يلحظ، بل يفرض على وسائل الإعلام أن تضمن برامجها مواد تثقيفية اجتماعية، ومتى التزمت وجدت نفسها مضطرة إلى إنتاج هذه المواد بوسائل مشوّقة ومحبة تنقف الناس وتهمّ المعلمين.

هذا غيض من فيض من الإشكالات التي تحول دون علاقة مثالية بين المنظمات غير الحكومية والتلفزيونات، ولا بد أن نستنبط، من خلال النقاش، ما يغني ويساعد على اجترار الوسائل الفضلى للارتقاء بهذه العلاقة إلى ما يعود بالخير على الجميع وعلى المجتمع اللبناني.

المجتمع المدني هو المجال الذي يفصل بين السلطة والسوق من جهة، والمجتمع من جهة ثانية. فهو يحمي المجتمع من اتجاه السلطة للسيطرة عليه وللحد من الحريات العامة والخاصة التي يفترض أن يتمتع بها كل مواطن، ومن اتجاه السوق للاطاحة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال إطلاق العنان للأرباح عبر تحرير الاقتصاد والترويج للتبادل التجاري الحر.

يتشكل المجتمع المدني من الحركات الاجتماعية والتقانات العمالية والمنظمات غير الحكومية. هناك من يعتبر أن الإعلام هو جزء من المجتمع المدني من خلال دوره المفترض في صناعة الرأي العام وتوعيته للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان وعن مصالحه الخاصة والعامة. ونظرًا لتنوع مكونات المجتمع المدني، تختلف التوجهات والمصالح التي يعبر عنها. قد تكون المحافظة على هذا التنوع مصدر غنى فيما لو اعتمد مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر، واعتمدت الوسائل الديمقراطية في إدارته. أما في حال غياب هذه المبادئ والوسائل فيتحوّل التنوع إلى نقمة. وفي كلّ الأحوال، لا يغيب التنوع إلا في المجتمعات الشمولية التي تفتقد إلى ثقافة الديمقراطية.

ويلعب الإعلام دورًا بارزًا في التعبير عن هذا التنوع في المجتمع من خلال الحرص على الموضوعية والالتزام بالديمقراطية واحترام حرية التعبير. كما يلعب دورًا في التعبير عن الصراع بين المجتمع والسلطة وآليات السوق. إلا أن السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو ماذا لو كان الإعلام مملوكًا من قبل السلطة أو من قبل أدوات السوق كما هي الحال غالبًا؟ وكيف يكون الإعلام في هذه الحالة منبرًا

* المدير التنفيذي للشبكة العربية للتنمية.

للمجتمع المدني، يساهم في التعبير عن وجهة نظره بشكل موضوعي ومسؤول؟ وكيف يمكن للمجتمع المدني أن يتحالف مع الاعلام في دفاعه عن الحقوق السياسيّة والمدنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية؟ وهل يوجد فعلاً إعلام موضوعي ومستقل؟

الدور المفترض للإعلام إلى جانب المجتمع المدني

لقد بات المجتمع المدني أحد أدوات التغيير الفعلية والناشطة، بحيث لم يعد يقتصر دوره على تقديم الخدمات التنموية فحسب، لا بل أصبح ناشطاً أساسياً في الدفاع عن الديمقراطية والحريات، وعن حقوق الانسان من خلال المراقبة والرصد وتنظيم حملات المدافعة والمناصرة والدعوة للمشاركة في صنع الخيارات التي تؤثر في حياة المواطنين. بمعنى آخر، فإن مهمة المجتمع المدني هي تمكين المجتمع من أجل الانتقال به من واقع الرعية إلى المواطنة المشاركة.

وبذلك، لم يعد كافياً مجرد التحدث وعرض الأهداف والحقوق فحسب، بل باتت مسألة التغيير ضروريةً يخرط فيها المجتمع المدني بكل مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بما فيه وسائل الاعلام. ومما لاشك فيه أن للإعلام دوراً في التوعية والتعبئة والمتابعة والرصد، لا بل في التنظيم كذلك. وفي مراحل التخطيط للحملات الميدانية التي تستهدف التغيير على مختلف مستوياته، تلحظ منظمات المجتمع المدني دوراً بارزاً للاعلام، وفق ما يُطلق عليه اصطلاحاً "الاستراتيجية الاعلامية الفعّالة". وفي هذا السياق، ولكي يتمكن المجتمع المدني من الاستفادة القصوى من الاعلام، لا بد من الإجابة على تساؤلين اثنين:

١- كيف ينشأ تحالف بين منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام، وكيف يتمّ التخطيط للحملة الاعلامية وبالتالي التوجه نحو وسائل الاعلام واستشارتها؟

٢- كيف يمكن لوسائل الاعلام أن تساهم إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني في الحملات كشريك معني في عملية التغيير؟

العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والاعلام

لإقامة علاقة متينة بين وسائل الاعلام والمجتمع المدني يجب أن تُراعى المصالح المشتركة لكلا الطرفين. وفي ذلك يجب أن تُراعى مسألتان تؤخذان في الاعتبار: المسألة الأولى هي سعي منظمات المجتمع المدني لتأمين التغطية الاعلامية للنشاطات والتّحركات التي تقوم بها، وهو دور أقرب لأن يكون إعلانياً فيساهم في الترويج للقضايا التي تعمل عليها وفي توعية الجمهور حولها.

أما المسألة الثانية فهي أن تنخرط وسائل الاعلام في الحملات، وتبناها كإحدى قضاياها الأساسية، فتساهم في إثارة الرأي العامّ وتعبئته، بل تساهم في صناعة رأي عامّ قادر على الاستجابة إلى تحديات التغيير

إذن، وللمساهمة في التقريب بين وسائل الاعلام والإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني لا بدّ من تغيير وجهة الاهتمام لدى الاعلام. فغالباً ما تستقطب الاعلام القصص المثيرة والقضايا التي تجذب المشاهدين، أو الوجوه السياسيّة وممثلو الحكومات فيعطونهم الأولوية والاهتمام على حساب الأنشطة التي تنظّمها منظمات المجتمع المدني. وبالتالي على هذه الأخيرة أن تراعي قدر الامكان هذه الحاجة التسويقية وتسعى إلى توفيرها من غير أن يؤثر ذلك على مضمون الرسالة المطلوب إيصالها إلى المواطن. ومن ناحية ثانية، لا بدّ من بناء الثقة بين الاعلام ومنظمات المجتمع المدني التي تشكك بكفاءات الاعلاميين وعدم إطلاعهم على الملفّات بشكل كافٍ ودراستها بما يمكنهم من التعبير عنها بطريقة

جيدة. وبالمقابل، يعتبر الاعلاميون أنّ منظمات المجتمع المدني لا توليهم الاهتمام الكافي ويتهمونها بحبّ الظهور وبمحاولة تلميع صورتها وبالوصولية والانحياز إلى جهاتها المانحة. وفي هذا السياق، على وسائل الاعلام والاعلاميين أن يركّزوا على مضمون الرسالة ويعملوا على إيصالها الى المواطنين بأكثر الوسائل المهنية الممكنة بمعزل عن موقفهم.

وفي كلا الحالين، هناك تواصل مفقود يتطلّب جهودًا متبادلة بحيث يعطي الاعلاميون الاهتمام الكافي لممثلي منظمات المجتمع المدني ولانشطتهم وبرامجهم، في حين تولي الثانية اهتمامًا كافيًا بالوسائل الاعلامية وتراعي ظروفها الانتاجية وتحترم التوقيت الملائم في نشر وإيصال الخبر أو المعلومة. والمطلوب في الحالتين التركيز على الرسالة والأهداف والاقلاع عن الاستخدام الاعلامي المسيء للاعلام وللمجتمع في آن.

كيف يكون الاعلام تنمويًا

يعبر الاعلام التنموي عن هموم الناس وتحدياتهم، وهو بقدر ما يقترّب من مشاكلهم بقدر ما يحظى بثقتهم وقبولهم. وبالتالي تقع على عاتق الاعلام التنموي مسؤولية المشاركة في إنضاج مفاهيم تنموية نابعة من التحديات المرتبطة بالمواطنين والابتعاد قدر المستطاع عن المفاهيم المستوردة ونشرها كما هي من دون تطويرها وإغنائها لتصبح ملائمة للواقع المحلي. وهو بذلك له وظائف متعدّدة، من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية تساهم في انفتاح المجتمع على أفكار ومبادئ حديثة، كما تساهم في توعيته على مصالحه وحثّه على الاجتهاد بحثًا عن البدائل. وتساعد التقنيات الحديثة على تنمية وتطوير هذا الدور وتحسين أدائه.

إنّ الاعلام التنموي هو ذلك الذي يدعو إلى التغيير من خلال التثقيف والتوعية، ومن خلال خطط

وبرامج معدة بعناية وبتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، ويعتمد على نقل المعلومة والخبر ونشر الآراء بشكل موضوعي، وإعداد التحاليل. باختصار، إنه إعلام مسؤول عن طرح القضايا وتوجيه الرسالة وتوضيح الأهداف، وهو مساءل من قبل المواطنين في الوقت نفسه.

يعتمد الاعلام التنموي على مهنية عالية تتوفر لديها رؤية واستراتيجية تنموية وتفكير علمي وقدره على استخدام التقنيات الحديثة. إلا أن الإعلام التنموي يحتاج إلى الحرية والاستقلالية والتمتع بسلوكية مستقيمة تساهم في توعية المواطنين وتوفير المعلومات الموضوعية التي تساهم في تحديد الخيارات استناداً إلى مصالحهم.

وقد لعب الاعلام في لبنان دوراً كبيراً في محطات بارزة من تاريخ البلاد، وفي مختلف المجالات، وهو لا يزال يلعب دوراً كبيراً في التوعية وفي الدفاع عن الحريات. إلا أن الاشكالية التي تواجهه تكمن في القيود القانونية التي تُفرض لاسيما على الاعلام المرئي والمسموع، إن من حيث شروط الترخيص وإن من حيث القيود على الممارسة. إن هذا يحد من حرّيته ويجعل منه عرضة للملاحقة، ويتقلص بالتالي دوره التنموي الفاعل. ومن جهة ثانية، فإن الترخيص للوسائل الاعلامية على أساس المحاصصة، كما جرى في لبنان، جعل من الاعلام إعلاماً منقسماً يفتقد إلى الموضوعية.

خاتمة

يمكن أن يبقى الاعلام موضوعياً، بالرغم من عدم استقلاليته، من خلال اعتماد الطرح المسؤول والمحافظة على مستوى من المهنية واحترام الرأي الآخر وفسح المجال أمام الحوار الهادف والبناء. هذا وتلتقي مصالح المجتمع المدني والاعلام في الدفاع عن الحريات والديمقراطية وحقوق الانسان، وفي المساهمة في عمليات التنمية. فالحرية والديمقراطية عرضة للضغوط ومحاولات الاستيعاب

والإخضاع، من خلال أساليب متعددة، تبدأ بالضغظ السياسي ولا تنتهي بالإغراء المالي. فتبرز بالتالي ضرورة التعاون بينهما لمواجهة هذه التحديات وتحقيقاً للأهداف المشتركة. كما أنّ الدفاع عن الحريات والحقوق لاسيّما حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة هي أهداف مشتركة. من هنا فإنّ العلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني هي حاجة موضوعية لا بدّ من تصويبها وتقويتها بحيث يأتي دور الإعلام مكملاً ومسانداً لدور المجتمع المدني من أجل الدفاع عن الحريات العامة والخاصة، ومن أجل التغيير وتعزيز المواطنة والعدالة الاجتماعية.

المناقشات

بعد انتهاء مداخلات المحاضرين أُعطي الكلام لممثلي هيئات المجتمع المدني وغيرهم من الاعلاميين، فركزت مداخلاتهم على أوجه الخلل في العلاقة بين الإعلام والمنظمات غير الحكومية، وخلصت إلى طرح أفكار متنوعة تمحورت حول فكرة معيارية تقوم على اعتبار أنّ معيار التفاعل الإيجابي لا يكون عبر عرض الأنشطة في وسائل الإعلام، بل في مستوى تبني وسائل الاعلام لقضايا المجتمع.

وقد خرج المشاركون بخلاصة متعدّدة الأفكار، أنت بمثابة اقتراحات تعبّر عن رؤية مشتركة وواضحة لإصلاح ذلك الخلل الحاصل بين وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، ورفع مستوى التفاعل الإيجابي بينها وبين قضايا المجتمع. ويمكن تلخيصها بما يلي:

١- التشبيك بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مشترك واعتماد الحملات الاعلامية للإضاءة على القضية المشتركة.

٢- الاستفادة ممّا تتيحه وزارة الاعلام من مساحة بثّ لمؤسسات المجتمع المدني في التلفزيون.

٣- بذل جهد مهني وثقافي داخل المؤسسات الاعلامية من أجل تعزيز ثقافة الإعلاميين في قضايا المجتمع المدني.

٤- تنمية الإعلام المناطقّي من جهة، وتفعيل اهتمام وسائل الإعلام بشؤون المناطق التي تقع خارج العاصمة وضواحيها، من جهة أخرى.

٥- اقتراح إنشاء منظمة غير حكومية تضمّ متخصصين عاملين في الإعلام والإعلان والتسويق وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والحكومة، دورها تفعيل العلاقة وتنشيطها بين المجتمع المدني

والإعلام، والسعي لاستصدار قوانين من مجلس النواب تساهم في تحفيز وسائل الإعلام، والمجتمع المدني على التعاون والتنسيق. كما وعليها أن تفتح آفاقاً على هذا الصعيد وتقوم بإيجاد مساهمات مشتركة تؤمن المنفعة المتبادلة.



معالجة ما بعد الصدمات النفسية

المهام والتحديات

٢٠٠٨/١٢/١٢

الصدمات النفسية: تعريف، معالجة ومواكبة

ناتالي دير ساهاقيان*

إذا كان بعض الأمم والشعوب قد تعرّض، أثناء الكوارث والحروب والثورات، لمواقف وأحداث صادمة وضاغطة ومؤلمة أدت إلى إصابة العديد من أبنائها بالأمراض الجسمية والنفسية، فإنّ الوضع العربي عموماً واللبناني خصوصاً، يتميز بخصوصية في هذا المجال. فما يتعرّض له شعبنا من أحداث وخبرات ومواقف صادمة متمثلة بقصف للبيوت والمدارس والأماكن العامة والخاصة، وإطلاق الرصاص والقذائف على التجمعات من دون تمييز، والإصابات وحالات الاستشهاد والإعاقة، ورؤية المشاهد المرعبة، كل ذلك يُعدّ من أسباب حدوث الصدمات النفسية والاضطرابات السلوكية والانفعالية والعقلية. وقد أثبتت الدراسات الحديثة أنّ العامل الأهمّ في تحديد ردود فعل الكائن الحيّ، ليس الحدث الصدمي بحدّ ذاته، إنّما القدرة على مواجهة هذا الحدث.

تعريف الصدمة النفسية: (Trauma)

إنّ المعنى الأصلي للكلمة اليونانية "تراوما" (trauma) هو جرح، أو ضرر يلحق بأنسجة الجسم. واليوم نستعمل عبارة "صدمة نفسية" لوصف حوادث شديدة أو عنيفة تُعدّ قوياً ومؤذية ومهددة للحياة، بحيث تحتاج هذه الحوادث إلى مجهود غير عاديّ لمواجهتها والتغلّب عليها. ويُعرف بالصدمة أيّ حادث يهاجم الإنسان ويخترق الجهاز الدفاعي لديه. وقد ينتج عن هذا الحادث تغييرات في الشخصية أو مرض عضويّ إذا لم يتمّ التّحكّم فيه والتعامل معه بسرعة وفاعلية. وتؤدي الصدمة إلى نشأة الخوف العميق والعجز أو الرعب. وهي حدث خارجيّ فجائيّ وغير متوقع يتسم بالحدة، ويفجّر الكيان الإنساني ويهدّد حياته، بحيث لا تستطيع وسائل الدفاع المختلفة أن تسعف الإنسان للتكيّف معه.

* معالجة في الطب النفسي العيادي.

من جهة أخرى، هناك عاملان يجعلان الحدث حدثاً صادماً:

أ. تهديد بالموت، أو إصابة خطيرة تلحق بنا أو بشخص آخر.

ب. شعور قوي بالخوف والعجز.

والحدث الصادم لا يمكن التحكم به، وهو يحطّم إحساسنا بالأمن ويتركنا عرضة للإصابة، وفي حالة مضطربة. وليس بالضرورة أن يكون الحدث حدثاً يتعرّض له الشخص نفسه بصورة مباشرة، فنبأ وفاة أحد المقربين إلينا أو مشاهدة اعتداء أو عنف، يمكن أن يكون حدثاً صادماً أحياناً. ويمكن أن تؤثر الصدمة في شخص بمفرده، كحادث سيارة أو جريمة من جرائم العنف، وقد تؤثر في المجتمع ككله، كما هو الحال خلال الحروب أو الكوارث الطبيعية كالزلازل أو الأعاصير.

وفي معظم الحالات، يواصل الحدث العيش في وعينا لبعض الوقت، ولكن بمساعدة الأسرة والاصدقاء، ينجح معظم الناس في معالجة الحدث ويستطيعون العودة لتأدية وظائفهم اليومية المعتادة. غير أنّ عدداً لا يُستهان به سيعاني من أعراض ما بعد الصدمة. ويتطوّر اضطراب ما بعد الصدمة لدى المصابين (Post Traumatic Syndrome Disorder)

كيف تكون ردّة فعلنا أثناء الحدث الصادم؟

إنّنا لا نكون واعين دائماً، أثناء الحدث نفسه، لما يجري داخلنا. وفي الوقت ذاته يدفعنا فيض المشاعر والعواطف والأفكار القويّة إلى أداء وظائفنا بطريقة تلقائية، وننفذ بصورة غريزيّة الاجراءات الضرورية لبقائنا.

إنّ الحدث الصادم يخلق في العديد منّا مشاعر خوفٍ وعجزٍ وغضبٍ ضدّ العالم أحياناً، لأنّه يصبح خطراً فجأة. ويمرّ الناس الذين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) بصعوبة عظيمة في أعقاب الحدث الصادم، والذي يواصل التأثير على حياتهم اليومية بعد فترة طويلة من انقضاء الحدث. وفي العديد من الحالات يشعر من يعاني من PTSD بأعراض كثيرة تعرقل سير الحياة العادية. وقد يجزّب هؤلاء

الرجوع إلى الحدث ويشعرون بأنه يتكرر المرة تلو الأخرى. وتُعتبر الكوابيس وصعوبة التركيز والقلق المستمر، أعراضاً إضافية لهذا الاضطراب.

مظاهر الصدمة النفسية:

يظهر لدى الشخص الذي يعاني من آثار الصدمة النفسية بعض المظاهر التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ. إعادة التجربة:

- الشعور بأنه يعيد التجربة باستمرار في تشويش الأفكار أو الصور والمشاعر المتعلقة بالصدمة.
- المعاناة من الكوابيس.
- العودة إلى السابق فيتكرر الشعور بالعودة إلى الصدمة.
- الشعور بالضغط والقلق عند التعرض لأمر لها علاقة بالصدمة .

ب. التجنب:

- تجنب الأفكار أو الأحاديث أو المشاعر المتعلقة بالحدث.
- تجنب أماكن أو فعاليات أو أشخاص يذكرونه بالصدمة.
- قلة الاهتمام بأشياء كانت ممتعة في ما مضى.
- عدم الشعور بالسعادة والمرح والحب وغيرها من المشاعر الايجابية.
- صعوبة في تخيل المستقبل.

ج. إثارة مفرطة:

- صعوبة في النوم.
- الشعور بالضيق والغضب لسبب غير واضح.

-
- صعوبة في التركيز والدراسة.
 - الشعور بتوتر كل الوقت دون معرفة السبب.
 - الجفول عند سماع أي ضجيج عال أو حركة مفاجئة.

د. إدمان:

- شرب الكحول بعد الصدمة، للتخلص من الأفكار والمشاعر المزعجة.
- استخدام المخدرات للتوقف عن الشعور بالضيق بعد حدث صادم.

هـ. الشعور بالذنب:

- الشعور بالذنب لنجاته من الحدث الصادم.
- الشعور بالذنب إزاء الطريقة التي تصرف بها أثناء الحدث الصادم.

و. انفصال:

• يجد نفسه أحياناً منفصلاً عن ذاته ولا يمكنه أن يتذكر ما فعل خلال الساعات أو حتى الدقائق القليلة الماضية.

• الشعور بأنه "ليس هو نفسه"، وبأنه يراقب نفسه من بعيد.
ومن المهم للشخص الذي يمر بحالة من الحالات الآنفة الذكر أن يسعى للحصول على مساعدة مهنية.

طرق التدخل لمساعدة المتأثرين في الظروف الصادمة:

- نقل الشخص المصاب من بؤرة التوتر إلى مكان أكثر أماناً.
- إعطاء الفرصة للشخص بأن يصف الحدث من وجهة نظره وبلغته الخاصة.
- الطلب منه أن يعبر عن مشاعره أثناء مروره بالحدث وعن شعوره الحالي.
- مساعدته على أن يشعر بالأمان والتحدث بحرية.

- استخدام مهارات الاستماع الفعال وطرح الأسئلة المفتوحة التّهاية.
- استخدام تقنيات الاسترخاء العضليّ لمساعدته على التنفّس بعمق والشّعور بالراحة.
- تقديم الدّعم والمساندة النفسيّة والتّطمين حتى يشعر بالأمان.
- مناقشة الشّخص المصاب حول الإجراءات التي قام بها لحماية نفسه، وكيف يمكنه التصرف مستقبلاً لو تكرّر مثل هذا الحدث.
- العمل على دمج الشّخص المصاب في أعمال وأنشطة جماعيّة تساعد في عملية التفريغ الانفعاليّ.

اعتبارات هامّة في التدخّل لمواجهة الأحداث الصّادمة:

- شدّة الصّدمة ومدّتها وتكرارها.
- نضج الشّخص المصاب وعمره الزمنيّ.
- الخبرة السّابقة للشّخص المصاب.
- تفسير الحدث من وجهة نظر الشّخص المصاب.
- ثقافة الشّخص ومعتقداته.
- التّكوين النفسيّ للشّخص المصاب.

ملاحظة:

يجب الانتباه إلى أنّ هناك بعض الأعراض التي تظهر بعد حدوث الصّدمة مباشرةً، كما وأن هناك بعض الأعراض التي تظهر متأخرة و تكون بحاجة إلى متابعة وتركيز وجهد أكبر. إن ذكرى الصّدمة أقوى بكثير من الصّدمة بحدّ ذاتها. فعلى سبيل المثال، إنّ الجنود المحاربين على الجبهات، يواجهون جميع أنواع الصّدمات ولا ينهارون، ولكن بعد مرور زمن على الحرب، نراهم يعانون الكوابيس ويتأثرون بذكرى الصّدمة. إنّ الذين يلجأون إلى استشارة نفسيّة في ما بعد، لا يأتون بسبب الصّدمة، بل بسبب العوارض المتعلّقة

بالحدث الصّادم.

من جهة أخرى، إنّ الفارق بين الصّدمة الجسديّة والصّدمة النفسيّة هو العامل الزّمني، حيث نرى أنّ المصاب بالصّدمة النفسيّة يتأثر بعوارضها لاحقاً، بينما لا يوجد فارق زمنيّ بالنّسبة للمصاب بالصّدمة الجسديّة، حيث نراه يتألّم بمجرد إصابته بها. إنّ الصّدمة العصبيّة ليست نتيجة حادثة معيّنة، بل هي نتيجة عوامل عدة وهي المذكورة أعلاه.

صدّات ثانويّة:

إنّ ردّات الفعل القائمة على الضّغط النفسيّ لدى المساعدين الاجتماعيين وموظفي المنظّمات الانسانيّة، أو لدى اخصائيي علم النفس، أمر طبيعيّ ومتوقّع. قد يكون بعض من هؤلاء الأخصائيين في منطقة الكارثة من الناجين؛ وقد يكونون متضرّرين بشكل مباشر أو غير مباشر. فكلّ من يستجيب للمساعدة، أو من يعمل مع الناجين، فإنّ لديه ردّات فعل قائمة على الضّغط النفسيّ. قد تكون مهامهم صعبة جسدياً، مرهقة وخطرة. وربّما دفعتهم متطلّبات مهامهم إلى عدم التّوم وإلى الإصابة بتعب مزمن. إنّهم يواجهون أنواعاً مختلفة من مُجهدات العمل، بما في ذلك الاعتقاد بأنهم لا يستطيعون القيام بما يكفي أبداً. حتى ولو كانت الحدود موضوعة نتيجة الواقع أو نتيجة قيود منظّماتية أو بيروقراطية خارجة عن إرادتهم، فقد يلومون أنفسهم أحياناً، ويكون لديهم ردّات فعل عاطفيّة قويّة لقصص الناجين أو مشاعرهم. وربّما شعروا بالذّنب إزاء ضرورة "انتقاء" من يحتاج إلى المساعدة. كما أنّهم يتعرّضون لغضب بعض الناجين وجحودهم. على المساعدين الاجتماعيين أن يكونوا حذرين تجاه بعض العلامات التي تشير إلى الضّغط النفسيّ، وإذا رأوا أو سمعوا شيئاً يضايقهم، وجب عليهم التحدّث إلى الزّملاء في نهاية كلّ يوم عمل، وإنشاء نظام مساعدة والإفصاح عن المشاعر كلّما ظهرت، والاستماع إلى الزّملاء في حلقات حوار، وذلك من خلال منتديات يشرف عليها أخصائيون في هذا المجال.

التحديات أمام وضع برامج نفسية اجتماعية

ضياء أبو مصلح*

طُلب منّي أن أتحدّث عن خبرتي في وضع المشاريع النفسية الاجتماعية مع التركيز على الصدمة وأهمية الرعاية المهنية الخاصّة بعلم النفس والطب النفسي. والحقيقة أنّ الميل واضح على الصعيد الدولي إلى اعتماد هذه المقاربة في الحروب والكوارث، لكن عمليات التدخّل لا تطبق في حالات الصدمة الواسعة النطاق فقط. ويعتبر الأحداث من المجموعات التي تستفيد من عمليات التدخّل هذه، وبالتالي من التمويل؛ لكنّ حالة الأحداث هي بشكل عامّ حالة مختلفة بسبب خصوصية المجموعة المعنية. وفي موازاة ذلك، يعتبر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان حالة خاصّة في عمليات التدخّل هذه. قبل الخوض في التفاصيل التنظيمية/الإدارية، لا بدّ من أن نقول في هذا المقام أنّ الخبرة الصادمة المعاشة يمكن أن تقود إلى نظرة سلبية للحياة، أو إلى تغيّرات سلوكية (ضرر في النفس)، غير أنّ هذه التغيّرات ليست مناهضة بالضرورة لضرورة لاستمرارية الإنسان. يتمثّل "اضطراب إجهاد ما بعد الصدمة" (PTSD) بتلك المرحلة التي تسوء فيها حالة الإنسان جداً ولا يمكنه التكيف معها. وعندئذ فقط، يمكن اعتبار الحالة حالة "اضطراب إجهاد ما بعد الصدمة"؛ وفي هذا الوضع، يحتاج المريض إلى تدخّل متخصص من طبيب نفسي أو أخصائي نفسي أو سواهما. إنّ الأشخاص الذين يعانون من اضطراب إجهاد ما بعد الصدمة هم قلة قليلة ممّن تعرّضوا أو عانوا من حدث صادم في حياتهم.

لكنّ مسألة الفئات المصدومة هي ذريعة وسبب لإنشاء عمليات التدخّل النفسي-الاجتماعي كاستجابة معيارية لحالات النزاعات والكوارث. وتعتبر عمليات التدخّل هذه أنّ الفئات المتأثرة بالحروب هي مصدومة وعرضة للخلل النفسي والاجتماعي (وفق النموذج الصادم الدولي). ويمكننا

* مستشارة لمنظمات غير حكومية.

تلخيص النموذج بهذه العبارة: تتسبب الخبرات الصادمة بعوارض صادمة، وتنتج انخفاضاً في تقدير الذات والخلل، ما يقود إلى الاستغلال والعنف، الذي يحتاج إلى التدخل الخارجي لكسر حلقة الصدمة والعنف...

يسمح لنا ما جاء أعلاه بالتساؤل حول التوجّه الدولي إلى التركيز على عمليات التدخل النفسي الاجتماعي؛ وهو شأن واضح في استراتيجيات المنظمات الدولية غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والكيانات الأخرى التي تسارع إلى تمويل المشاريع النفسية الاجتماعية أو التدخل فيها، في حين أنّ الحاجات الأساسية الأخرى غير مؤمنة بشكل كامل، مثل المأكل أو المسكن... فما هي الأولويات؟ ولم الإسراع للمساعدة في هذا الإطار؟ وما هي، في النهاية، القيمة المضافة إلى ذلك؟

يقودنا هذا التساؤل إلى النقاش حول السياسات الدولية، وحول الاختصاص الجديد للمنظمات الدولية غير الحكومية واستمراريتها وسط صناعة الحرب. ويمكن ببساطة تلخيص ذلك بعبارة "الحكومة العلاجية الخارجية"؛ ولكن لحسن الحظ، أولسوءه، يجب أن يكون موضوعنا اليوم محدّداً بنوع التدخل وليس بالأسباب الكامنة وراء هذا العمل.

لا يمكننا إلا أن نسلم جدلاً أنّ عمليات التدخل النفسي والاجتماعي، يمكن أن تساعد المجموعات المعرضة للحوادث الصادمة. إنّها تعيد بناء هيكلية الحياة التي تدمرت أو تشوّهت بفعل مختلف أوجه الطوارئ الجماعية. كما ويمكن تقديم الدعم بعمليات التدخل النفسي والاجتماعي من خلال التطبيع ووضع نوع من الهيكلية في وضع "غير طبيعي"، مثل تركيز بعض الأهل خلال الحرب الأهلية اللبنانية على أن يقرأ أولادهم كتاباً في الأسبوع، وأن يتابعوا دراستهم، حتى عندما كانوا في الملجأ. بيد أنّ الأهل والأشخاص الذين يؤمنون الرعاية، هم أنفسهم يحتاجون أحياناً إلى إطار محدّد.

وهكذا فإنّه من المهمّ عادة اعتماد هذه النشاطات عندما يكون الأشخاص لاجئين أو مهجّرين في مراكز الاستقبال؛ لأنّ ذلك يخرق الروتين والهيكلية اليومية؛ إضافة إلى أنّهم يكونون محتجزين ويفتقرون للقدرة على التّقلّ وعلى متابعة النشاطات الحياتية الطبيعية.

عند وضع برنامج نفسي واجتماعي، يجب أخذ بعض الأمور بعين الاعتبار؛ فلا يمكن اعتماد النشاطات النفسية والاجتماعية قبل تلبية الحاجات الأساسية. ولا بدّ من القيام بالبحث الميداني الأولي عند النظر في اعتماد مشروع معين. إنّ العامل الأولي في تقويم الحاجات، وبعده يتمّ تحديد المشاركين، وهم الأشخاص الناشطون أو المنظمّات الناشطة في هذا المجال، وكيفية تدخلهم. وذلك لتفادي تضارب النشاطات ومحاولة تغطية الفجوات في تقديم الخدمات.

في النهاية، واستناداً إلى البحث الميداني، يمكن صياغة فكرة المشروع وتأليف فريق. وتعتبر الثقة في هذا الصدد مهمة بقدر خبرة الفريق ومؤهلاته؛ وتحديدًا خلال الطوارئ، لأنّ متابعة عمليات التدخل وتقويمها لا تحصل عادة بشكل فوريّ.

أمّا بالنسبة إلى بناء المشروع النفسي والاجتماعي بذاته، فيجب أولاً اعتماد مقارنة شاملة للصحة، إضافة إلى مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تؤثر على رفاه الأشخاص. ما يتطلّب وضع عمليات التدخل استناداً إلى هرم الاحتياجات الإنسانية الذي وضعه "ماسلو"، ويمكن الانطلاق منه إلى إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) للدعم النفسي، التي بدأت بالخدمات الأساسية والدعم الأمني والمجتمعي والعائلي والدعم المركزي غير المتخصص، للوصول في النهاية إلى الخدمات المتخصصة.

من هنا تبرز الحاجة إلى التغيير في النموذج المتبع، ما يحتم الانتقال من التركيز على المعاناة الفردية أو الجماعية بسبب الاضطرابات النفسية (المقاربة العلاجية) إلى البديل، وهو التركيز على المقاربة الوقائية التي تحتم العمل مع الأشخاص في "الدعم المركزي غير المتخصص". ومن المهم أن نتنبه ضمن هذه المقاربة، إلى الخصائص المختلفة لكل مجموعة ونحترمها لجهة العمر والتنوع الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى مختلف المراحل والتغيرات التي تمرّ بها كلّ مجموعة خلال مراحل البرنامج النفسي والاجتماعي المختلفة.

من جهة أخرى، تتنوع النشاطات والأساليب والمقاربات في العمل النفسي والاجتماعي، ويمكن

للبرامج النفسية والاجتماعية أن تشمل اللعب، والعلاج الفني، والاسترخاء والتأمل، ومجموعات التركيز، إضافة إلى الملاعب الرياضية والتمارين الجسدية وسواها.. ولكن السؤال الذي يبقى قائماً هو: إلى أي مدى تلبي عمليات التدخل النفسي والاجتماعي المختلفة الحاجات الحقيقية للناس؟ ويبقى هذا الموضوع مفتوحاً للنقاش.

وبحسب "الورقة حول عمليات التدخل النفسية والاجتماعية في لبنان"، فقد اقترح عدّة خبراء في هذا المجال بعض التوصيات التي تنسجم مع ما سبق عند بناء أنواع التّشاطات ذات الصّلة بالموضوع. وهي كالتالي:

- مقارنة المسائل العيادية والاجتماعية، والنفسية الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية، والإنسانية، والسياسية، بشكل دائري، بما فيها كلّ المكونات في كلّ خطوة من خطوات حلقة المشروع.
- إستهداف الاستجابة للحاجات المحددة ذاتياً من قبل مجموعات مستخدمي الخدمات (لوسي جونز)

- الرجوع باستمرار إلى الثقافات المحلية والسبل العلاجية التقليدية
- تفادي تطبيق أنماط التدخل المقلدة للغرب والمعدّة مسبقاً (سامير فيلد)
- مقارنة كافة المستويات من الأسفل إلى الأعلى، بما فيها مشاركة المستفيد في كل حلقة المشروع.
- توحيد البيانات والممارسات الحالية، وتنسيق الممارسات الفضلى وتبادلها.
- مشاركة المنظّمات غير الحكومية والجامعات والأفراد المحترفين كشركاء محليين.
- المقارنة غير المركزية والإقليمية للتطبيق، نظراً إلى أنّ مختلف المحافظات تمثّل فئات وحاجات مستهدفة مختلفة.

إضافة إلى ما جاء أعلاه، تتمتع كلّ فئة مجتمعية ويتمتع كل شخص بمكامن قوة؛ لذلك يجب أن نعزّز آليات التعامل والمناعة الحالية وشبكات الدعم، لأنّ نفسها يمكن أن يرتدّ سلباً ويتسبّب بتبعية محتملة تجاه الخدمات التي تكون، عادة، محدّدة زمنياً. ويمكننا أن نذكر في هذا الصدد:

- إعادة بناء الأدوار الفردية والجماعية والمجتمعية وتمكينها في المجتمع (شينينا)

- الرجوع باستمرار إلى استراتيجيات التعامل مع الأوضاع الفردية والجماعية الحالية (بوفافك)
- مشاركة الخبراء المحليين في تصميم التدريب وتقديمه، وتقديم الخدمات، وفي عملية التقييم أيضاً
- مشاركة البنى التحتية الموجودة وتعزيزها، مثل مراكز التنمية الاجتماعية (مراكز التنمية الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية في مختلف المناطق اللبنانية وكيانات أخرى مماثلة).

وبالتالي فإنه من الصائب التفكير في المستقبل، وفي ضوء المسائل النفسية والاجتماعية التي نواجهها، تحديداً من حيث الخطوات الضرورية والمنظمات والأفراد الذين يمكن إشراكهم في العمل، في الظروف العادية وحالات الطوارئ. وفي هذه الحالات يكون الوضع حساساً أكثر، لأن الوقت المخصص للتخطيط وتأليف الفريق محدود جداً. لذلك نجد أنه من المهم إرساء أسس العمل. وبالتالي، لا بد من تحديد المنظمات والأفراد مسبقاً لكي يشاركوا فوراً ويعملوا على تحسين الجهوية، وأن يحشدوا تالياً الموارد لتلبية الحاجات الناشئة. (كإشراك الناس الذين يعتبرون أهلاً للثقة والمدربين والموثوقين والتنبيه لمسائل استغلال حالات الطوارئ لمكاسب شخصية او منظماتية وغيرها).

لا يفوتك أيضاً أن الحاجات النفسية الاجتماعية ليست ثابتة، بل هي في تبدل مستمر وفق الحالة والفترة الزمنية، إضافة إلى اعتبارات عديدة أخرى، مثل التغيرات والتحسينات، أو انعدامها، لدى المجموعة - الهدف، هذا فضلاً عن الحالات المعيشية ويعتمد الأمر على الظروف وتقدم الحالة أو المجموعة.

إن الأولوية، عند التخطيط لعمليات التدخل النفسي الاجتماعي الطارئة، هي لضمان وتوفير الرعاية النفسية لمجموعة الأشخاص المحتاجين بعد انتهاء المشروع؛ لأن الدعم الاجتماعي يتلاشى مع مرور الزمن، قبل إلغاءه التدريجي. مما يحتم تحديد الأفراد أو المنظمات للقيام برعاية الصحة العقلية والحاجات المرتبطة بها، والتي تنشأ ضمن المجموعة المستفيدة من الدعم النفسي الاجتماعي، ما يشمل أيضاً عمليات تدخل خبراء علم النفس والطب النفسي للاكتفاء بذكر الاختصاصات الأساسية.

في المقابل، من المهم عند التخطيط لاستراتيجيات الاستجابة، استباق الحاجات النفسية والاجتماعية وليس فقط الجمهور والمستفيدين من الخدمات، بل المستجيبين للطوارئ أيضاً، مثل موظفي الدعم والمتطوعين. ويجب توجيه الاهتمام لمختلف آثار الكوارث استناداً إلى النوع الاجتماعي والعمر ومكان الضعف والخصائص الأخرى. "يؤدي الجمع بين الرعاية الاجتماعية والنفسية إلى كتلة غير منظمة تغطي بشكل عام كل الحاجات الإنسانية، كما أنّ التعريف الواضح للهدف أساسي بذاته، عند تطبيق البرنامج النفسي الاجتماعي" (بابادوبولوس).

في الختام، ماذا بإمكان المنظمات المحلية أن تفعل عندما تغادر المنظمات الدولية، وهي منظمات غير حكومية وأخرى مرتكزة على المجتمعات المحلية ومزودي خدمات آخرين؟

الآن، وقد انتهت حالة الطوارئ، وتمّ تحديد مجموعة من الأشخاص على أنّهم بحاجة للمزيد من الرعاية؛ فإنّ الشكوى ليست بالضرورة اضطراب إجهاد ما بعد الصدمة (PTSD) إذ يتم تشخيص حالات الكثيرين في الوضع الطارئ لأنهم يشكون من عوارض أخرى ظهرت أو أصبحت واضحة بسبب الظروف المجهدة لهذا الوضع ...

تأتي المنظمات الدولية عادة لمدة يمكن أن تتراوح بين ٦ أشهر و١٨ شهراً. ولكن غياب التمويل ومغادرة المنظمات الدولية غير الحكومية يتسبب بعد ذلك بعدم امكان تلبية الحاجات للناس. فماذا عسانا نفعل؟ إنّ هذا يشكل مشروعاً بحدّ ذاته. ويفرض وضع نظام مرجعيّ شامل، استناداً إلى ثلاثة محاور أساسية:

١- النشطات النفسية الاجتماعية على المستوى المجتمعيّ.

٢- الرعاية الاجتماعية المتخصصة.

٣- النظام المرجعيّ.

ويجب أن تنتبه أيضاً إلى ضرورة وضع هيكليات يمكن أن يتحمّل كلفتها كلّ المحتاجين إلى الرعاية، وليس فقط الكيانات التي هي في خدمة الأغنياء.

المناقشات

عقدت الطاولة المستديرة السادسة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٨، حول "مقاربات برامج ما بعد الصدمة: المهام والتحديات"، وقامت السيدة دينيز المر بإدارة الحوار، مشيرة إلى أنّ هدف اللقاء هو تبادل الخبرات في ما يتعلّق بالبرامج النفسية الاجتماعية. وبعد عرض لكل من المعالجين في الطب النفسي العيادي السيدة ناتالي دير ساهاغيان والسيدة ضياء صلاح، افتتحت رئيسة الجلسة النقاش بالأسئلة التالية:

من هم أعضاء الفريق المحترفون الذين يجب أن يشاركوا في المشاريع النفسية الاجتماعية وفق مستوى التدخّل؟

ما هي الأمثولات التي تعلّمتها من الخبرات السابقة في المشاريع النفسية الاجتماعية؟ ماذا يجب أن نكوّن ونعدّل وماذا يجب أن ننفّذ في الخبرات المستقبلية؟

كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية ضمان استدامة المشاريع والخدمات، حتّى بعد توقّف التمويل؟

بالنسبة إلى السؤال الأول، حدّد المشاركون الأخصائيين الواجب إشراكهم لتأليف فريق من المحترفين يضمّ الشخصيات التالية:

- معالج متخصص في الصدمات لتأمين الخدمات النفسية للمستفيدين الذين هم بحاجة للمساعدة.
- معالج المأساة لتسهيل التعبير عن المشاعر وإزالة الشعور بالضغط والتوتر.
- مساعدون اجتماعيون ومرّبون متخصصون في هذا المجال، وذلك لضمان الوساطة مع المستفيدين وتحقيق نشاطات المشاريع.

• معالج وظيفي لإعادة التأهيل عَقِبَ الإصابات الجسديّة، والتكيف مع المساحة ونشاطات الاسترخاء.

• معلّمون مدربون قادرون على اكتشاف علامات الاضطراب الإجهاديّ الذي يعقب الصدمة (PTSD) عند العمل مع الأطفال، وإحالتهم إلى الجهة المختصة عند الحاجة.

• أعضاء غير مشاركين في العمل الميداني، قادرون على توفير الدّعم لأعضاء الفريق الآخرين. من ناحية أخرى، لفت المشاركون إلى أهميّة وجود معالج صدمات متخصصّ يعمل مع أعضاء الفريق، مرّة كل أسبوعين على الأقل، لمساعدتهم على التّخفيف من الضّغط، والكلام عن نضالهم. وذلك نظراً إلى أنّ أعضاء الفريق يعيشون، بالفعل، حالة الصّدمة عندما يعملون مع الأشخاص المتألّمين، ونظراً إلى الكمّ الهائل من الإجهاد الذي يتعرّضون له، فمن الواجب تقديم المساعدة النفسيّة لهم لاستخلاص المعلومات والحووّل دون إنهاك قواهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه المساعدة ليست عبارة عن جلسات تدريبيّة لتّعريف بتقنيات أو طرق جديدة للعمل؛ بل هي بالضّبط تعبير حرّ عن المشاعر والهواجس. وهذا حقّ يجب أن يطالب به أعضاء الفريق أنفسهم؛ وهو حقّ أصبح مقبولاً أكثر على المستوى الاجتماعي، وغالباً ما تمارسه المنظّمات الاجتماعيّة.

إضافة إلى ذلك، طُرحت مسألة المتطوّعين غير المحترفين. وقُدّمت اقتراحات وإرشادات عامّة لمساعدتهم على التّعامل مع المستفيدين وتلافي إلحاق الأذى بهم.

أبرز الاقتراحات والارشادات:

• تبيّن عوارض الاضطراب الإجهاديّ الذي يعقب الصّدمة (PTSD) وإحالة الشّخص المعنيّ إلى معالج متخصصّ.

- السماح بالتعبير العفوي عن المشاعر.
 - تفادي "التحقيقات" والأسئلة المحددة عن الحدث الصادم، والتي يمكن أن تحيي الذكريات التي لم يستعد الناس لمناقشتها بعد أوللتعامل معها في الوقت الحاضر.
 - أمّا بالنسبة إلى السؤال الثاني المتعلق بالأمثولات المستخلصة، فقد ميّز المشاركون، عند مناقشة خبراتهم السابقة، بين مستويين اثنين من التدخل في المشاريع النفسية الاجتماعية التي طبّقوها:
 - المشاريع المنقّذة خلال حالات الطوارئ أو بعدها.
 - المشاريع المنقّذة خلال حالات الصدمة غير الطارئة (الحبس مثلاً).
- هذا وقد حدّد المشاركون أدوات ناجحة مستعملة خلال عمليّات التدخل، مشددين أساساً على أهميّة المشاركة الفاعلة للمستفيدين طوال حلقة المشروع. وكمثال على ذلك، تمّت الإشارة إلى أن سجناء "رومية" المدمنين على المخدّرات استطاعوا تمكين بعضهم البعض بتبادل الخبرات ضمن مجموعات التركيز. وشكّلت أداة مهمة سمحت لهم بدعم بعضهم البعض من الناحية العاطفيّة.
- لم تعد الصدمة محصورة بمدة مقيدة من الزمن؛ بل يبدو أنّها تنتقل من جيل إلى آخر (الصدمة الثانوية والانتقالية).
- في المقابل، تمّ تسليط الضوء على أهميّة اعتماد مقاربة شاملة مرتكزة على حاجات المستفيدين في المشاريع النفسيّة الاجتماعية. وخلال جلسات استخلاص المعلومات، كانت المواضيع الأكثر تكراراً مرتبطة بالحاجات النفسية الأساسية (تأمين المأكل والمسكن الآمن إلخ). وتعتبر هذه الحاجات همماً أساسياً قبل الرفاه النفسيّ.

وحول ضمان استدامة المشاريع:

تطرق المشاركون إلى قدرة المنظّمات المحليّة على ضمان استدامة المشاريع – الخدمات، حتّى

بعد توقّف التمويل، وهو فحوى السؤال الثالث. وقد لاحظوا على هذا الصّعيد العوائق التالية:

- إنّ التخطيط لمعظم المشاريع يجري على المدى القصير بسبب ضعف التمويل.
- إنّ المنظّمات التي تضع "خطة نجاة"، تسمح لها بتمديد أجل المشروع بعد توقّف التمويل، هي نادرة جداً.

- ليس هناك سوى بضع منظّمات تعمل على مشاريع الوقاية لنشر الوعي العامّ في المجتمع إزاء الصّدمة.

وأمام هذه العوائق خرج المشاركون بحلول تمثّلت بتفعيل التّعاون بين مختلف المنظّمات غير الحكومية، والمشاركة الفاعلة للمجتمع في التّشاطات النفسيّة الاجتماعيّة (اعتماد إمكانات ومهارات المستفيدين). هذا بالإضافة إلى تحديد مصادر الرّعاية الاجتماعيّة المتخصّصة، ونظام الإحالة.

وقد أعلنت السيّدة ضياء أبو مصلح المشاركين بوجود ورقة سياسة عمليّات التّدخل النفسيّ في لبنان التي أعدّتها بنفسها إلى جانب السيّدة علا عطايا والسيّدة ليليّ طرزّي، بدعم من وزارة الشؤون الاجتماعيّة/المجلس الأعلى للطفولة، وبتّمول من منّظمة الإعاقة الدوليّة (HI) ومكتب المساعدات الإنسانيّة التابع للمفوضية (الإيكو).

في الختام، اتّفق الجميع على الأهميّة القصوى للوقاية العالميّة، وخطط الجهوزيّة في حالات الطوارئ، الأمر الذي يساعد المنظّمات غير الحكوميّة على الاستعداد لتأمين المساعدة، ويسمح لها، بالتّالي، أن تحسّن نوعيّة عمليّات التّدخل، وتضمن استدامتها على حدّ سواء.



تعزير حسّ المواطنة

في سبيل بيئة سليمة

٢٠٠٩/٣/٢٧

تجارب ناجحة لإشراك الشباب في العمل البيئي

وتمكينهم من المطالبة ببيئة أفضل

راغدة حدّاد *



حرص برنامج "أفكار" في وزارة شؤون التنمية الإدارية والذي يحمل رسالة دعم المجتمع المدني اللبناني، على إبراز البعد البيئي في عمل المؤسسات الأهلية، لأنّ قيمة حياتنا مرهونة بحالة بيئتنا. فمعظم مشاكلنا الحياتية بيئية: هوائنا ملوث، وماؤنا ملوث، وطعامنا غير مأمون، وتربتنا مسمومة في مناطق كثيرة، وغاباتنا تختفي، ولا ندري كيف نتخلص من نفاياتنا. ولهذا التدهور علاقة بنا نحن. وإذا كنّا لا نريد توريث أولادنا المشاكل البيئية المتفاقمة، فعلينا العمل لمعالجتها الآن، لأننا، جميعنا، مسؤولون.

كيف يمكن لمؤسسة أو جمعية أهلية أن تساهم في التوعية البيئية وتعزيز العمل البيئي؟ لن أتكلّم على مشروع مرتجى، أو عن إمكانيات نظرية، بل عن أفعال تمّ إنجازها من خلال مؤسسة مستقلة هي مجلة "البيئة والتنمية"، التي تعمل منذ ١٩٩٦ على إشراك الشباب في العمل البيئي وتمكينهم من المطالبة ببيئة أفضل. ذلك لأنّ أيّ عمل جديّ لرعاية البيئة يجب أن يركّز على سلوكيات جديدة والتزام شخصي في التعامل مع موارد الطبيعة، وهذا يبدأ في المدرسة. إنّ رسائل التوعية البيئية تصل أحياناً كثيرة إلى الكبار من طريق الأولاد.

طوّرت مجلة "البيئة والتنمية" برنامج تدريب بيئي للمدارس، أقامت من خلاله دورات شملت آلاف

* رئيس التحرير التنفيذي لمجلة "البيئة والتنمية"

الأساتذة، الذين نقلوا المعارف التطبيقية إلى مدارسهم لتنفيذ مشاريع بيئية مع الطلاب. وتنظم المجلة كل سنة مسابقة بيئية تشغل الطلاب وأساتذتهم، بالتعاون مع وزارتي التربية والبيئة. ومن خلال المشاركة في هذه المسابقات السنوية، أنشأت مئات المدارس أندية بيئية للبحث والعمل الميداني.

طلبت المسابقة المدرسية الأولى من التلاميذ ابتكار أفكار لجعل البيئة أفضل في الشارع أو الحي أو القرية أو المدينة، حيث يعيشون، وتقديم هذه الأفكار كتابة ورسمًا. شارك في المسابقة أكثر من ١٢٠ ألف تلميذ، قدمت أعمالهم في معرض كبير أقيم وسط بيروت عام ١٩٩٧. في السنة اللاحقة، كان موضوع المسابقة "وضع البيئة"، فقدم الطلاب تقارير عن حالة البيئة في المنطقة المحيطة بالمدرسة، وتم جمع التقارير في دراسة وطنية قدمت إلى مسؤولين تعبيراً عن مطالب الجيل الجديد البيئية. طبعت هذه الدراسة ومجموعة من التقارير النموذجية التي قدمتها فرق العمل المدرسية في كتاب معزز بالصور الميدانية وزّع مجاناً على المدارس. وتبعته مسابقة "المدرسة الصديقة للبيئة"، التي نفذ الطلاب في إطارها مشاريع بيئية في المدرسة ومحيطها. ثم كانت مسابقة "الفن صديق البيئة"، وقدمت إضافة إلى ذلك مسرحيات وأغنيات شارك فيها آلاف الطلاب، وأشرف عليها الفنانان الياس الرحباني ونضال الأشقر. وبعد تقديم نماذج من الأعمال في مسرح المدينة، تم إنتاج عشرين منها للتلفزيون وعرضت في أنحاء العالم العربي.

وفي مسابقة "اكتشف الطبيعة"، قدمت كل مدرسة تقريراً عن أنواع النباتات التي تنمو في محيطها، مع ذكر الاسم الشائع والاسم العلمي لكل نبتة ومواصفاتها وصورة فوتوغرافية لها، مع الاستعانة بالمراجع وأهالي المنطقة، ولا سيما كبار السن. ثم كانت مسابقة "وضع البيئة في لبنان" في عمل جماعي نظّمته كل مدرسة في محيطها وقدمت في نهايته تقريراً عن مصادر التلوث والتدهور البيئي، من مصانع ونفايات وتربة وأحراج وتمدد عمراني وغير ذلك. والهدف من وراء ذلك تنبيه الطلاب إلى الأوضاع البيئية

المحيطة بهم، وحضّهم على دراستها وتحليلها، واقتراح حلول للمشاكل، في تدريب عمليّ على تقويم الأثر البيئي.

بناء على ذلك، وضمن برنامج تدريبيّ تطبيقيّ نظّمته مجلة "البيئة والتنمية"، انطلق طلاب النوادي البيئية لاحقاً في حملة لمناقشة مطالبهم مع البلديات ومؤسسات المجتمع الأهلي، من أجل معالجة الأوضاع في مناطقهم.

كما أنتجت المجلة ٣٩ حلقة من البرنامج التلفزيونيّ التعليميّ "نادي البيئة"، شارك الطلاب في إعدادها. وهي تصدر جريدة حائط بيئية بعنوان "الجريدة الخضراء"، توزّع مجاناً على المدارس. كما أصدرت مجموعة من كتب المعلومات البيئية للطلاب من جميع الأعمار.

البرلمان البيئيّ للشباب

أعطوا الشباب فرصة وشاهدوا ماذا يفعلون!

لقد حظي طلاب لبنان، للمرّة الأولى، ببرلمان بيئيّ يوصلون من خلاله صوتهم البيئيّ إلى المسؤولين وأصحاب القرار.

البرلمان البيئيّ للشباب مشروع أطلقته مجلة "البيئة والتنمية" عام ٢٠٠٧ لتفعيل دور العنصر الشبابي في صنع القرار البيئيّ. وهو يهدف إلى نشر الوعي البيئي بين المدارس اللبنانية في مختلف المناطق. يشارك الأعضاء في أعماله من خلال لجان تناقش المشاكل البيئية لإيصالها إلى أصحاب القرار وتفعيل عملية تطبيق القوانين البيئية على مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والالتزام البيئيّ. وتشرف على عمله لجنة توجيهية من الأساتذة، تمّ اختيار أعضائها خلال جمعية عمومية للمدارس المشاركة. وتختار كلّ مدرسة طالباً نشيطاً ومندفعاً في المجال البيئي ليكون عضواً في البرلمان البيئيّ للشباب.

يشارك طلاب المدارس الممثلة في البرلمان بنشاطات متنوعة ضمن إطار حملات التوعية حول المواضيع البيئية الملحة. ومن هذه النشاطات زيارات ميدانية لدراسة الأوضاع البيئية، وكتابة تقارير، واجتماعات مع رؤساء البلديات والنواب لطرح المشاكل البيئية كما يراها الشباب.

ونظّم البرلمان معرضاً متجولاً للتوعية البيئية، ينتقل في المدارس، وتشمل مواضيعه مشاكل بيئية، بينها: تلوث الهواء ومصادر المياه، والطاقة المتجددة، وتغير المناخ، وآثار الحرب على البيئة. وخصّصت مجلة "البيئة والتنمية" ملحقاً شهرياً لتغطية نشاطات البرلمان.

عقد البرلمان البيئي للشباب جمعياته العمومية الأولى في شباط ٢٠٠٧. وانتخب الأعضاء الخمسون هيئة تنفيذية تضم ١١ عضواً لتنسيق النشاطات. وتمّ الانتخاب وفق توزيع جغرافي، وبناءً على برامج مفصلة عرضها المرشّحون. على سبيل المثال، المرشّح الذي حصل على العدد الأكبر من الأصوات قدّم برنامجاً لدمج ذوي الإعاقات في العمل لحماية البيئة.

في ٨ أيار ٢٠٠٧ عقد البرلمان البيئي للشباب جلسة عامة في مكتبة مجلس النواب في ساحة النجمة، تحاور خلالها أعضاؤه مع رئيس لجنة البيئة النيابية، النائب أكرم شهيب، حول مسائل بيئية عدّة، من التّفايات الصّلبة والتّفايات السائلة والمقالع والكسّارات، إلى آثار الحرب على البيئة. وبعد مناقشة هذه المشاكل، طالبوا بتفعيل التشريع البيئي في لبنان.

وسأل أحد الطلاب عن الشروط التي ينبغي توفّرها ليكون النائب عضواً في لجنة البيئة البرلمانية. فأوضح شهيب أنّ أعضاء اللجنة المذكورة ليسوا بالضرورة من أصحاب الاختصاص، بل ينضمون إليها حسب التوزيع الطائفي. وقد ردّ عليه أحد الطلاب بأنّ البرلمان البيئي للشباب أحسن بكثير من البرلمان اللبناني، إذ لا وجود للطائفية في التوزيعات أو المهام أو اللجان.

ومن الأمثلة على الأبحاث البيئية التي يقوم بها الطلاب بتحفيز من البرلمان البيئي، أن قام طلاب

"ثانوية الشهيد حسن قصير"، في بئر حسن، بإعداد تقرير بعنوان "الحرب على لبنان: آثارها وتداعياتها على المجال البيئي". تناول التقرير الكارثة البيئية التي طالت البحر والبر والجو، وتوقّف عند احتمال أن يكون اليورانيوم المستنفذ قد استعمل في حرب تموز ٢٠٠٦، مستنداً إلى عدّة أدلة. والتقى الطلاب الدكتور بلال نصولي، مدير عام الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية، الذي أخبرهم عن طلب الجهات الرسمية والدولية إجراء تحقيق وتحاليل حول هذا الموضوع. وتطرق التقرير إلى القنابل العنقودية غير المنفجرة، وعرض مشاكل التلوّث النفطي للبحر والشاطئ، وعمليات رفع الرّدميات وما رافقها من انبعاث للغبار وما يمكن أن يحويه من موادّ سامة. وختم الطلاب تقريرهم بوجود إقامة غرفة عمليات دائمة في وزارة البيئة لمتابعة الآثار البيئية للعدوان الاسرائيلي، وصدور تقارير شفافة حول سير العمل، وكيفية تنبيه المواطنين وتوجيههم حيال المخاطر المتبقية من الحرب.

قام أعضاء البرلمان البيئي للشباب بزيارات ميدانية إلى أماكن تلوّث وتدهور بيئي، كمكبات النفايات، ومسلخ بيروت، ومصبات المجاري على الشواطئ. وأطلقوا مشاريع نموذجية في مدارسهم، من إنشاء مشاتل تمهيداً لإعادة تحريج لبنان، وفرز النفايات وإرسالها إلى مصانع إعادة التدوير، وتنظيم برامج توعية بيئية تستهدف الطلاب والأهالي على السواء. وهم لا يترددون في التوجه إلى المسؤولين المحليين، خصوصاً المجالس البلدية، للمطالبة بإصلاح أضرار بيئية محدّدة، حاملين معهم حلولاً ممكنة. وقد نجح كثيرون منهم في تحسين وضع البيئة في محيطهم وبلداتهم. لكنهم يصلون أحياناً إلى طرق مسدودة رغم محاولاتهم العنيدة. ولا ننسّ تظاهرات طلاب "مدرسة القلبين الأقدسين" في عين نجم، لمنع مدّ خطوط التوتّر العالي فوق مدرستهم وفوق الأحياء السكنية في بلدة المنصورية.

ويساهم طلاب النوادي البيئية، وخصوصاً الأعضاء في البرلمان البيئي للشباب، في رصد مشاكل بيئية ورفعها إلى المسؤولين من خلال الخطّ البيئي الساخن "بيئة على الخط"، الذي أنشأته مجلة "البيئة والتنمية"

بالتعاون مع الجمعية اللبنانية للتكنولوجيا الملائمة، لتلقي شكاوى المواطنين البيئية والتحقق منها ومتابعتها مع المسؤولين. فالتاس في لبنان يحتجّون يومياً على الهواء القذر الذي يتنفسونه، والمياه الملوثة بالجراثيم التي يشربونها، والمواد الغذائية الملوثة بالمبيدات التي يأكلونها، والضجيج الذي يحرق أعصابهم، والمقالع التي تدمر غاباتهم، والاعتداءات على الشواطئ التي تمنعهم من التمتع بالبحر. لا تقود هذه الاحتجاجات الى أي حلّ، أغلب الأحيان. والهدف من "بيئة على الخط" رفع مستوى وعي المجتمع الأهلي للاعتداءات البيئية، وتطوير آليات للمحاسبة والمساءلة لكشف المشاكل والضغوط من أجل حلّها. ويتم ذلك بالتعاون أيضاً مع الجمعيات البيئية وهيئات المجتمع المدني في المناطق. ستواصل مجلة "البيئة والتنمية"، في موازاة رسالتها الاعلامية، مساعيها لتجديد الجيل الناشئ في العمل الميداني، وتفعيل دور العنصر الشباني في صنع القرار البيئي. فالشباب هم مستقبل البيئة في لبنان.



بين التوعية البيئية والتطبيق، الحلقة المفقودة

رامي حرفوش*

مقدمة



بين رمي النفايات من شبّاك السيارة وتدمير جبل بالكستارة، علاقة وثيقة. فأثر التصرف الأول على البيئة ضعيف إلا أنّ دلالاته المدنيّة كبيرة، فهو سلوك يُظهر عدم احترام المواطن الملكيّة العامّة وراحة الآخرين وحقّهم في النظافة. كما أنّ الأثر البيئي الناتج عن الكستارات مدمر وكذلك دلالاته المدنيّة بما فيها التعدي على حقّ الآخر في الموارد الطبيعيّة وذلك باستغلال الحقّ العامّ من أجل المنافع الخاصّة. إنطلاقاً من هذه المقاربة، يصبح العمل على خلق المواطن الصّالح على علاقة وثيقة بالعمل على خلق المواطن الذي يحترم بيئته.

لا تقتصر التوعية البيئية على استعمال شعارات عاطفيّة عن حبّ الطّبيعة، بل إنّها تتمثّل بتكوين ثقافة حسن استعمال الموارد التي هي أساس الاقتصاد الوطني، واحترام حقّ الآخر في العيش الكريم في وطن عصريّ نورثه للأجيال القادمة.

التوعية على المسائل البيئية

عرفت التوعية على مفاهيم التنمية المستدامة والبيئة تطوّراً كبيراً في السنوات الأخيرة. فقد أصبحت

* وزير البيئة في حكومة الظلّ الشبابية

جزءاً من المناهج التعليمية في كافة مراحل التعليم في لبنان، وحصلت على اهتمام الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية. إلا أن الوعي البيئي الذي خلقته هذه الحملات لم يتحول دائماً إلى سلوك بيئي شخصي عند المواطن، ولم يكن له تأثير حملات مماثلة في بلدان أخرى.

فلماذا لا يطبق الطالب أو الشاب أو الكشفي أو أي مواطن ما تعلمه من "السلوك البيئي"؟ ما هي العوائق؟ من هي المؤسسات المعنية بمتابعة المواطن لكي يصبح مواطناً بيئياً؟

إن الوعي البيئي على مستوى الفرد هو الأساس، وهو الخطوة الأولى في صعود السلم البيئي في المجتمع، ولكن يجب أن تستتبعه خطوات أخرى، فهو لن يحمل على التغيير إلا إذا كانت البنى التحتية والسياسات البيئية موجودة، وهنا تكمن المشكلة الرئيسية.

سنعرض في هذا البحث المقتضب دور المدرسة والأسرة، ودور وسائل الاعلام والسلطات المدنية، ومن ثم دور الحكومة في بناء السلوك البيئي السليم.

دور المدرسة

إن المفاهيم العلمية المتعلقة بالتنمية المستدامة و باحترام البيئة، موجودة في المناهج المدرسية، إلا أن الخلل يكمن في تعامل المعلمين والإدارة معها كمادة تعليمية فقط وليس كأسلوب حياة. على المعلم، أو بالأحرى المربي، أن يساعد في جعل هذه المفاهيم مندمجة في المواد التعليمية كافة وفي كل لحظات الحياة المدرسية، من الصف إلى الملعب إلى النشاطات، فتترسخ في ذهن التلميذ وتستمر خارج المدرسة، في البيت وفي المجتمع. فالمادة البيئية ليست مادة معزولة، بل هي جزء أساسي من المواد كلها وهي في صلب تنشئة المواطن.

فالبناء الصالح والتظيف والجميل الذي تحيط به الأشجار والملاعب، ضرورة مستقبلية في مدارسنا.

ومن الضروري أن يخضع المدرء والأساتذة إلى دورات تدريبية تمكنهم من نشر الثقافة البيئية في المدرسة وتطبيقها على مختلف الصعد، ومنها:

- التخفيف من كمية النفايات في المدرسة وفرزها لإعادة تدويرها.
 - حسن استعمال المياه والكهرباء والوقود للتدفئة.
 - سلوك بيئي مدني سليم مع الطلاب في الصف والملعب والممرات.
 - تزيين الممرات باللوحات الفنية والنباتات...
 - زرع الشجر في المناسبات.
- عندئذ تصبح المدارس أداة متكاملة لتربية المواطن المحترم لبيئته، فيتضاعف أثر المناهج التعليمية ونشاطات الجمعيات، كما تصبح المدارس قاعدة أساسية للتغيير في المجتمع.

دور الأسرة

للأسرة أهمية أساسية في تعليم السلوك البيئي لأفرادها، فغياب الوعي البيئي عند الأهل وترسخ العادات القائمة، يعيق قدرة الأولاد على تغيير سلوكهم والتأثير على محيطهم. في حين أن توفر الوعي يمكن أن يضاعف ما تعلمه الأولاد، وتصبح الأسرة نموذجاً يحتذى في السلوك البيئي المتمثل بأشكال متعددة، منها:

- فرز النفايات في المنزل.
 - توفير في استهلاك المياه والكهرباء.
 - استعمال المواد القابلة للتدوير والتفكك، والتوفير في استهلاك أكياس النيلون...
- هذه التغييرات البسيطة التي تطرأ على السلوك، لديها تأثير كبير على البيئة والاقتصاد والمواطنة.

إنّ إشراك الأسرة يتمّ أولاً من طريق التّوعية كالحملات في وسائل الاعلام، وثانياً من طريق إيجاد الأطر الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح بتحويل التّوعية إلى سلوك بيئي ملموس، وهي مسؤولية السّطات والحكومات.

دور وسائل الإعلام

الإعلام أداة تغيير فعّالة في مجتمعنا، وإذا أحسنّا استعماله في حملات بيئية مركّزة وواقعية، في المنازل والمدارس والجمعيات، نصل إلى نتائج ملموسة. ومن أبرز وسائل استعمال الإعلام:

- تصوير أفلام قصيرة وعرضها على شاشات التلفزيون، تنتقد السّاعين إلى هدم البيئة المدنية، واقتراح حلول واقعية وتصرفات مثالية. وإشراك المجتمع المدني في تلك الأفلام وحثّه على الترويج لها.
- الإعلام الدائم عن نشاطات أجهزة الدولة في تطبيق القوانين وقمع المخالفات البيئية وغيرها.

دور السّطات المدنية

المقصود بالسّطات المدنية هو وزارة البيئة والبلديات واللجان والجمعيات والنوادي.

إنّ السّطات المدنية المحلية وبخاصّة البلديات، هي الأكثر فعالية في العمل البيئي بسبب قربها من المواطن ومن المشاكل البيئية. لذلك يجب أن يفعل هذا الدور من طريق إزالة العقبات القانونية والتشريعية بالاضافة الى إعطائها الصّلاحيات اللازمة.

ونذكر منها على سبيل المثال:

أولاً، اللامركزية في إدارة الشؤون البيئية: فالبلدية، كسلطة مدنية، والجمعيات والنوادي، كفيلة بالسهر على تطبيق الأنظمة البيئية بالتعاون مع المخفر كسلطة عسكرية. إنّ إعطاء هذه الصّلاحيات إلى

البلدية، مرفقة بالوسائل المالية وبناء القدرات، يمكنها من لعب دور مهم إلى جانب السلطات المركزية في العمل البيئي.

إن إعطاء وزارة البيئة دورًا مركزيًا وجعلها وزارة تخطيط بامتياز تعلق فوق كل الوزارات، وتشكيل المجلس الوطني للبيئة كهيئة مستقلة تسهر على الشؤون البيئية، هما عنصران مهمان لإعطاء البيئة دورها. فدور وزارة البيئة القوي لا يتناقض مع اللامركزية، بل يكمله. إذ إن الحديث هنا هو عن مركزية القرار لا مركزية التنفيذ.

هناك الكثير من الخطوات التي يمكن أن تنفذ من دون إصلاحات قانونية أو إدارية، خاصة من قبل البلديات: إطلاق المبادرات التجميلية للشوارع والأبنية، حسن استعمال إنارة الشوارع، وإمكانية استعمال الأدوات الضريبية لهذا الغرض.

دور الحكومة

تعتبر الحكومات أن المحافظة على البيئة عبء على الإقتصاد، وهو من الكماليات التي لا يمكن إلاّ للدول الغنية التعامل معها. إن هذا المفهوم خاطئ. لأن أيّ سياسات بيئية جدية يجب أن تنطلق من المفاهيم التالية:

- التدهور البيئي له كلفة اقتصادية تفوق كلفة الاستثمار في الحلول الاحترازية. فالعمل على تجنب المشاكل البيئية أقل عبئًا من معالجة أضرارها.
- إصلاح القطاعات المتعلقة بالموارد والخدمات البيئية يجعلها قطاعات إنتاجية تخلق فرص عمل وأسواقًا جديدة.
- لا يمكن فصل البيئة عن الصحة العامة.

-
- التربية البيئية تساهم في بناء المواطنة.

إنطلاقاً من هذه المفاهيم يمكن للحكومات أن تضع السياسات البيئية في أولوياتها من طريق

المبادرات التالية:

- إدخال التنشئة البيئية والمحافظة على الموارد في المناهج التعليمية وتفعيلها.
- خلق الأطر القانونية التي تسمح للقطاعات، والمنظمات غير الحكومية والبلديات، بالعمل في مجال البيئة. فالقطاع الخاص ليس عدوً للبيئة أو للتنمية المستدامة، بل يمكنه أن يكون محرّكاً مهماً لهذا القطاع إذا وجدت القوانين والضوابط والمراقبة وحرية التنافس. وبذلك يمكن للدولة اللبنانية أن تستفيد من المبادرة الفردية لدى اللبنانيين إذا أدخلت مفاهيم البيئة في قواعد السوق على سبيل المثال. إن قطاع جباية ومعالجة النفايات الصلبة وقطاعات الموارد، كالكهرباء والمياه، تنتظر إصلاحات من هذا النوع للنمو.
- إتباع سياسات دعم محدّدة، وضرائب تحفيزية تشجّع الأفراد والقطاع الخاص على المحافظة على البيئة. نذكر على سبيل المثال التخفيضات الضريبية للصناعات التي تخفّض آثارها البيئية. دعم الأدوات المنزلية الموقرة للطاقة كالإنارة والطاقة الشمسية وغيرها وإعادة النظر في رسوم تسجيل السيارات والميكانيك، لتشجيع استعمال السيارات الموقرة للطاقة. هذه المحفّزات لن تحمّل الدولة أعباء إدارية أو مالية إضافية، إذ إن قواعد السوق سوف تخلق قطاعات جديدة، وتغيّر العادات. وفي المدى المنظور ستخفّض هذه السياسات فاتورة الطاقة وفاتورة الصّحة على الاقتصاد الوطني.
- وقف سياسة تسوية المخالفات (تسوية مخالفة بناء، إعفاءات من دفع رسوم ما، تسوية سرقة كهرباء...)، والتطبيق الصّارم للقوانين ومعاقبة المخالفين. فالتمادي بحجّة "الأمر الواقع" قد خلق ثقافة التّحايل وعدم احترام القانون، ولعلّ أبرز آثار هذه الآفة هو التطوّر العمراني العشوائي.

إنّ السياسة البيئية للدولة لا تعيق التطوّر الإقتصاديّ، بل على العكس، فالقطاعات البيئية يمكن أن تشكل فرصة للنموّ ولتقريب سياسات الدولة من المواطنين في خدمة حياة أفضل. تشكل هذه القوانين الأطر الاجتماعية والاقتصادية لإصلاح الوضع البيئيّ في البلد، ومضاعفة تأثير التنشئة البيئية والحملات المدنية.

خاتمة:

إنّ تغيير سلوك كلّ فرد في المجتمع هو الوسيلة الفضلى لتخفيف أثر المجموعة على بيئتها، وهو يساعد في جعل كلّ القوانين البيئية فاعلة ومجدية. ومن ناحية أخرى يدفعنا هذا إلى القول بأنّ تأثير التعليم والتوعية والحملات الإعلامية على سلوك الفرد لا يكون فاعلاً إلا إذا كانت البنى التحتية والتشريعات الضرورية موجودة كتشريعات وقوانين يعتبرها المواطن لخيرها وخير الآخرين وخير الوطن، فيحترمها ولا يعمل على التحايل عليها والهروب منها. إضافة إلى وجود بنى تحتية تمكّنه من تطبيق السلوك البيئيّ دون التأثير على نوعية حياته. عندئذ يمكن الكلام على تنمية مستدامة حقيقية وهي التي تقوم، ليس على الاستدامة البيئية وحسب، إنما أيضاً على الإستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

فهل علينا أن ننتظر الأجيال القادمة للوصول إلى التغيير البيئيّ؟ وهل ستسلم بيئتنا حتى ذلك الحين؟ فلنجعل التربية على المواطنة، وعلى البيئة عملاً مستداماً، في كلّ مكان، في كلّ زمان ومع كلّ مواطن.

المناقشات

تميّزت الطاولة السابعة بتنوع الحضور الذي ضمّ ممثلين عن مختلف القطاعات المعنية بالبيئة، وتنوّعت خلفياتهم بين مدراء مدارس ورؤساء وأعضاء مجالس بلدية، إضافة إلى ناشطين اجتماعيين وأعضاء جمعيات بيئية، وممثلين عن حزب الخضر، ورجال دين.

قدّمت السيدة راغدة حدّاد، بداية، مداخلتها حول كيفية تفعيل برامج التوعية البيئية وجعلها أكثر قدرة على استقطاب الشباب وإحداث تغيير في سلوكهم. وتمحورت أبرز التوصيات التي ذكرتها حول إعطاء الشباب دوراً فاعلاً في المشروع (كالمشاركة في مسابقات/ تنظيم انتخابات...)، وخلق إطار يمكنهم من رؤية نتيجة أعمالهم (إصدار كتيب - فيلم وثائقي...). إضافة إلى تدريب هؤلاء الشباب على المناصرة من دون الاكتفاء بالتوعية، فضلاً عن استخدام الإعلام بشكل فاعل.

أمّا مداخلة السيد رامي حرفوش، فقد تناولت المفهوم العام للبيئة وناقشت ارتباط التدهور البيئي بالصحة العامة والكلفة الاقتصادية. وضمّن السيد حرفوش مداخلة جملة من التوصيات المتعلقة بتفعيل دور التنشئة البيئية في المدارس، ووقف التسويات في مجال التعاطي مع المخالفات البيئية، وضرورة دعم الدولة للمشاريع البيئية، إضافة إلى تطوير الأطر القانونية التي تحمي عمل الجمعيات البيئية.

من حيث الجوّ العامّ للنقاش، يمكن القول أنّه اتّصف بالحيوية نتيجة لتنوّع خلفيات المشاركين وأدوارهم. وقد تناول جميع مراحل عمل البرامج البيئية، ما أثمر نقاشاً إيجابياً عرضت خلاله مختلف وجهات النّظر، حيث تطرّق ممثلو الجمعيات البيئية إلى الصعوبات التي تعترض عملهم، وعرضوا لبعض مشاريعهم التّاجحة، مؤكّدين أنّ البيئة موضوع وجودي، يجب على الشباب جميعهم العمل على إنقاذها، عاكسين بذلك وجهة نظر الجهة المنظمة للبرنامج البيئي. واشتكى، من جهة أخرى، مدراء

المدارس من عدم متابعة الجمعيات للمشاريع، ومن عدم دعم الدولة والجمعيات لمبادرات المدارس البيئية عاكسين بذلك وجهة نظر الجهة المتلقية لنشاط الجمعيات. فيما أجمع رؤساء وأعضاء البلديات على نقص المشاريع البيئية المركزية لا سيما في مجال فرز النفايات، واشتكوا من اعتراض الناس على نشاطهم البيئي، مطالبين بمزيد من حملات التوعية. وتطرق الناشطون، من جهتهم، إلى موضوع التنسيق والتشبيك بين الجمعيات، مشددين على ضرورة استدامة المشاريع. هذا ووضع عدد من المشاركين ملاحظات حول الإطار الأوسع للنشاطات البيئية، مثيرين موضوع الإعلام ودوره، ومدى انتشار مفهوم المواطنة، ورفع درجة التشبيك والتنسيق بين الجمعيات...

كما وكان للمعنيين بالشأن التربوي بعض المداخلات، حيث تناول الأستاذ صلاح عبد الصمد، وهو مدير مدرسة خاصة ناشطة في مجال المبادرات البيئية، دعم وتشجيع إدارة المدرسة لمشاركة طلابها في عدد من المشاريع، ومنها تلك المنظمة من قبل مجلة البيئة والتنمية. وعرض لعدد من المبادرات التي قامت بها المدرسة، ولاسيما زرع ٤٠٠ شجرة ضمن مشروع "مشتل لكل مدرسة"، ومحاولة فرز النفايات (الورق)، وتطوير منهج تعليمي بيئي شامل. وقد اشتكى عبد الصمد من عدم متابعة غالبية الجمعيات للمشاركين في برامجها بعد انتهاء مدة المشاريع، ما يحبط الطلاب ويوقف حماسهم جاعلاً مهمة المدرسة أكثر صعوبة.

وتحدّثت السيدة زكية الحجّار، من مصلحة الإرشاد والتوعية في وزارة التربية، عن ضرورة تحفيز المواطنين على احترام القوانين الموجودة قبل التفكير بقوانين جديدة، مؤكّدة أن الإستدامة هي الأساس. أمّا الشيخ سامي أبو المنى، عضو الأمانة العامة للمدارس، ومسؤول مدارس العرفان، فقد قارب الموضوع من موقعه كرجل دين وناشط تربويّ، مؤكّداً على أنّ الأديان كلّها تدعو إلى الحفاظ على البيئة، وعلى أنّ للمؤسسات الدينية دوراً كبيراً، ولاسيما في مجال الحفاظ على الأوقاف والأراضي الشاسعة.

وأكد أن الأمانة العامة للمدارس مهتمة بالبيئة ومعنية برفع شأنها. هذا واقترح الشيخ أبو المنى تخصيص أسبوع للبيئة تقام فيه ندوات وحملات مناصرة، ودعا إلى ضرورة وجود تنسيق أكبر بين الوزارات المعنية من أجل أن تقدّم هذه الأخيرة المثل الصحيح للمجتمع المدني.

وكان لبعض الأساتذة مداخلات تمحورت حول دور الجهات المانحة في تمويل المشاريع البيئية، ودعوة لزيادة صلاحيات وزارة البيئة.

هذا ولم تقتصر المداخلات على التربويين فقط، إذ كان لمثلي البلديات وجهات نظر متعدّدة، حيث عرض رئيس بلدية قرية المرج البقاعية لمشاكل البلديات البيئية، لا سيّما التعامل مع النفايات الصلبة، في غياب خطة وطنية لمعالجة الموضوع. أمّا المهندس محمود درياج - وهو عضو بلدية العباسية الجنوبية (تستفيد من إحدى منح برنامج النفايات الصلبة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الذي يمول معملاً لفرز النفايات الصلبة في القرية) - فقد شكر مكتب الوزارة والاتحاد الأوروبي لتمويل المشروع الذي يحلّ مشكلة المنطقة كلّها. وأوضح حجم الصعوبات التي تعترض عمل البلدية ونشاطها في مجال حماية البيئة، في ظلّ غياب الوعي البيئي لدى الناس، وذلك ليبين ما لهذه المشاريع من أهمية. وشرح كيف اعترض المواطنون على مشروع المعمل، محمّلين المجلس البلديّ مسؤولية إضافية. وطالب درياج بتفعيل حملات التوعية البيئية، وذلك كيلا تخشى البلديات ردّة فعل الناس إزاء مشاريعها، وتشجع بالتالي على استكمالها وتبنيها.

وتناول السيد زياد نصر أهمية تكامل عمل المجتمع المدني مع الأطراف الناشطة في شتى المجالات البيئية وغيرها، ودعا الجمعيات إلى التركيز على نشاطات تتخطى التوعية وتنقل إلى التغيير. واعتبر نصر أنّ المجتمع المدني يركّز أكثر على الرفاهية، ولا يتناول القضايا المطليبة الأساسية، منتقداً بعض أساليب المجتمع المدني التي تمنعه من تحقيق اختراقات نوعيّة، ولاسيّما مساندة المحيط (المساومة)،

والاستفزاز المتعمد (الانتقاد من دون طرح البديل).

وتحدّثت الدكتورة علا هلال فسألّت عمّن يحمي ويدعم الناشط البيئي؟ متسائلة عن أولويات الجهات المانحة والمعايير التي تعتمدها لدعم المشاريع. وأعرّبت عن استعداد جمعيتها لتقديم عدد من المشاريع واقترحات الحلول لبعض المشاكل التي طرحت خلال النقاش.

أمّا رامي كيوان، وهو وزير العمل في حكومة الظلّ وناشط اجتماعي أيضاً، فوضع مشكلة السلوك البيئي ضمن الإطار العام لمشكلة "الفرد في لبنان"، متطرّقاً إلى التقص في السلوكيات الفردية البناء بشكل عامّ. وطرح كيوان ربط التدهور البيئي بالكلفة الاقتصادية لتحفيز الناس على حماية البيئة من أجل التوفير، واستخدام هذا التوع من التحفيز (الإيجابي)، بالإضافة إلى التحفيز المعاكس (زيادة الضرائب).

من جهة أخرى، كان للجمعيات البيئية، صاحبة التجربة والخبرة، مداخلات هامة، حيث تحدّث مازن عوّاد، من جمعية حماية الثروة الحرجية والتنمية، حول بعض التجارب الناجحة للجمعية، وتطرّق إلى السلوكيات الفردية للناشطين البيئيين، والتي هي كفيلة بإحداث تغيير على نطاق مجتمعاتها. وعرض مازن لعدد من المشاكل البيئية التي تحتاج إلى تدخّل سريع، مقترحاً إنشاء "شرطة بيئية" تراقب سلوكيات المواطنين في هذا المجال.

أمّا بول أبي راشد من جمعية الأرض، وهي من شركاء برنامج أفكار ٢، فتناول بدايةً موضوع أهمية البيئة، معتبراً أنّه موضوع وجودي، وأنّ على الناشطين، جميعهم، رفع شعار البيئة أولاً. وعن موضوع المواطنة والسلوك البيئي، عرض لمشروع "شرعة المواطن البيئي اللبناني" التي حدّدت السلوكيات البيئية الواجب على المواطن القيام بها. ثمّ شرح أبي راشد مراحل مشروع فرز النفايات وكيف بدأ العمل مع الأطفال للوصول إلى التغيير، وتناول أهمية وجود حلّ تطبيقيّ ليكمل التوعية النظرية في المشاريع (مثلاً وجود شاحنة لجمع الأوراق المفروزة للتدوير). وعلّق على نجاح مشروع جمعية الأرض، حيث بدأت

الفئة المستهدفة تعمل على إقناع غيرها كدليل على قناعتها بفكرة المشروع. ختاماً، تطرق أبي راشد إلى عدم وجود تنسيق بين الجمعيات، وغياب العمل على تراكم المشاريع وتكاملها لتحقيق التغيير. وتحدث أيضاً ممثّل حزب الخضر-أمين السرّ، سمير سكاف، فأكد تلقّي الحزب عدداً كبيراً من الشكاوى التي تظهر تعديلات فاضحة على البيئة. ولكنه دعا إلى التفكير بإيجابية وإلى عدم الاستسلام، بل إلى الصبر، لأنّ تغيير السلوك يتطلّب وقتاً طويلاً.

وكان لمنسّقة برنامج أفكار، السيدة يمى غريب، مداخلة حول غياب التنسيق بين الجمعيات، فلا اتّصال فعليّ بينهم بهدف التعاون والتّشارك. وتطرقت أيضاً إلى غياب الشراكة الحقيقية بين الإعلام والمجتمع المدنيّ (الموضوع الذي كان مدار بحث طاولة مستديرة سابقة)، وإلى أهميّة إشراك الإعلام في العمل البيئيّ.

في حين تطرقت السيدة إيرين لورفينغ إلى بعض المشاكل التي تعترض تفعيل عمل الجمعيات في مجال البيئة فذكرت:

- قلة المتطوّعين المستعدّين للعطاء دون مقابل، وعدم قدرة الجمعيات على تحمّل عبء وجود موظفين دائمين.
 - النقص الكبير في التّشبيك والتّحالف حول قضايا بيئية موحّدة، للوصول إلى مجموعات ضاغطة قادرة على المناصرة وتحقيق التغيير.
 - طغيان روح المنافسة والتّسابق بين الجمعيات، لا سيّما لتحصيل الأموال، بدل روح التعاون والمشاركة.
- وعلق المحاضرون على التّقاشات بمداخلات تناولت التّشديد على أهميّة تكامل التّشاطات، وتفعيل التنسيق بين الجمعيات. فأكدت السيدة حدّاد على أهمية التّواصل بين الفرقاء المعنيين، وشدّدت على دور

الدولة، حيث تبقى جميع مبادرات المجتمع المدني ناقصة إذا لم تُستكمل بتعاون الدولة. أمّا السيد حروفش فتحدّث حول أهمية إشراك القطاع الخاصّ في المبادرات البيئية. في نهاية النقاش، خرج المتحاورون بجملة توصيات كانوا قد أجمعوا عليها، من شأنها أن تعزّز الثقافة البيئية وتلقي الضوء على مكامن الخلل في هذا المجال، بهدف الحفاظ على بيئة سليمة وتحفيز المواطنين على انتهاج سلوك بيئيّ إيجابيّ وبناء. وتتلخّص تلك التوصيات في ما يلي:

- إيجاد مزيد من التعاون بين الوزارات المعنية بحيث تكون قدوة للمجتمع المدني.
- تنظيم حملات توعية بيئية محلية، تساند البلديات الملزمة بيئياً وتمكّنها من الاستمرار.
- المزيد من التنسيق بين الجمعيات العاملة في مجال التوعية البيئية، والتوجّه نحو بناء التحالفات والمناصرة.
- تحفيز المواطنين على احترام القوانين الموجودة قبل التفكير بنصّ قوانين جديدة.
- تخصيص أسبوع للبيئة تقام فيه ندوات وحملات مناصرة.
- التركيز على ربط التدهور البيئيّ بالكلفة الاقتصادية لتحفيز الناس على حماية البيئة من أجل التوفير، واستخدام هذا النوع من التحفيز (الإيجابي) بالإضافة إلى التحفيز المعاكس (زيادة الضرائب).
- إنشاء "شرطة بيئية" تراقب سلوكيات المواطنين في هذا المجال.
- تعميم "شرعة المواطن البيئيّ اللبناني".
- إشراك الإعلام في العمل البيئيّ.
- زيادة صلاحيات وزارة البيئة.



«مشوار بأفكار»

٢٠٠٩/٤/١٨

مقدمة

في ٢٩ نيسان ٢٠٠٩، عقدت طاولة مستديرة بعنوان "مشوار بأفكار" في قاعة المحاضرات في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وذلك لعرض نتائج يوم حواريّ شارك فيه عشرون شابًا وشابة تتراوح أعمارهم ما بين الرابعة عشرة والحادية والعشرين من مختلف الجمعيات المشاركة ضمن برنامج أفكار. وقامت السيدة دنيز المرّ بإدارة الحوار.

دعت السيدة يمى الشكر غريب الشباب بدايةً إلى التمسك بأحلامهم ومشاريعهم رغم كل الصعوبات، وإلى الاتحاد في مواجهة التحديات وإكمال الطريق. ثم قامت مديرة الحوار بعرض خلفية تنظيم اليوم الشبابي تحت عنوان "مشوار بأفكار" حيث أتضح أن إحدى عشرة جمعية من الجمعيات ضمن أفكار ٢ لديها قاسم مشترك هو العمل مع فئة الشباب.

ومن هنا تكونت فكرة "مشوار بأفكار" التي حملت ثلاثة أهداف أساسية:

- جمع الشباب الذين شاركوا في المشاريع لكي يتعارفوا، ويتبادلوا الخبرات والتجارب.
- منح الشباب فرصة التعبير عن حاجاتهم بشكل مباشر، واقتراحهم الحلول المناسبة.
- محاولة بناء شبكة تواصل بين هؤلاء الشباب.

وبعدما عرضت السيدة دنيز المرّ مجريات التّهار الحواريّ، عرض ثلاثة شبّان منتخبين من ضمن المجموعة المشاركة، النتائج التي خلص إليها الشباب. فعرض سلمان العنداري الحاجات التي عبّروا

عنها. وذكرت سينتيا عروق الاقتراحات التي قدموها ، مشيرة الى مدى حاجة الشباب للمساعدة من قبل الجمعيات للتعبير عن آرائهم. أخيراً وتطرق رأفت الدّرزي الى الشبكة التي أقامها الشباب في ما بينهم لتسمح لهم بالبقاء على تواصل مستمر، ولتؤمن لهم قدرة أفضل على إيصال أصواتهم.



طموحات الشباب

سينتيا عزّوق*

لقد كان "دعم المجتمع المدني اللبناني" القلم الذي نُصّب به "برنامج أفكار ٢" الممول من الاتحاد الأوروبي بإدارة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية .

وكما سبق وأكدنا ، وبطرق متعدّدة، أنّ الحوار هو حاجة دائمة لاستمرار تواصل المجتمعات ونموّها، جاء دورنا، نحن الشّبّاب، لفرض وجودنا والتأكيد على أنّ صوتنا فعّال في تحسين الأوضاع على السّاحة اللبنانية.

في الثّامن عشر من آذار الفائت، تمّ جمع خمسة وعشرين شاباً وشابّةً من جميع الفئات والمناطق اللبنانية تتراوح اعمارهم بين الرابعة عشرة والحادية والعشرين ، في دير سيّدة البير في منطقة جلّ الدّيب. ذاك التّهار، طُلب من أولئك الشّبّان الابتعاد عن أهداف جمعيّاتهم الخاصّة، والتكلم على حاجاتهم واقتراحاتهم الشّخصية.

ضجّت الصّالة بعمق أفكارنا وصلابة وجهات نظرنا التي طالبت بأمر متعدّدة، منها: تحسين المناهج التربويّة عبر خلق نشاطات لا صفيّة ونشاطات أهليّة تقوّي الذات لدى الطّالب. والوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين، فالحظّ الذي رافقنا خلال مسيرتنا مع "مشوار أفكار" يجب أن يتوفّر أيضاً لأكثر عدد من الشّبّان عبر التنوع في اختيار المناطق التي تقام فيها ورش العمل.

وأثناء عرضنا لمشاكلنا، لاحظنا أنّه علينا إيجاد طرق للتنسيق بين المشاريع الشّبابية اعتماداً على خبرات سابقة، فبذلك تتقلّص العوائق التي نواجهها وترتفع نسبة نجاح برامجنا، إلّا أنّ ذلك لن يتمّ على أكمل وجه إلا عبر تغطية إعلاميّة أكبر للنشاطات الشّبابية بهدف تعميم وجهة نظرهم، ما يساهم في زيادة

مشجعيهم.

* ناشطة في حركة السلام الدائم

ورأى الشّباب أنّه يجب تفعيل دور الجمعيات والتّوادي في المناطق الأكثر حاجة والقرى التّائية، كالبقاع الغربيّ، فهناك العديد من الشّبان الذين يمتلكون المؤهلات المطلوبة ولكنهم يفتقرون إلى المعدّات والمشاريع.

خلال عملنا على جمع هذه الاقتراحات، اكد عدد ليس بقليل من الموجودين أنّه على الجمعيات أن تتابع شبابها في برامج مترابطة أكثر لتثبيت العلاقة بين الجمعية والمتطوّعين فيها، والمحافظة على اندفاعهم ونشاطهم ورغبتهم في المتابعة.

هذه الرغبة القويّة التي نحملها للمحافظة على لبنان الذي نعرفه، لا تساوي شيئاً أمام العزم الذي سوف نمتلكه إذا تعرّفنا على لبنان كلّهُ. لذلك يجب تعريف الشّباب على مختلف المناطق اللبنانيّة من خلال إقامة ورش عمل ومخيّمات شبابيّة أكثر انتشاراً، كما أنّه من الضّروريّ تصحيح الفكرة المأخوذة عن لبناننا واللبنانيين في الخارج، فنحن لسنا إرهابيين ولبنان ليس بساحة قتال. للبنان وجه عريق يتمثل بنا، بمشاريعنا، بطموحاتنا التي يجب أن تصل إلى الخارج من خلال التّوأمة مع المجموعات والجمعيات والبلديات الأجنبيّة لنشر الصورة الأمثل عن الوضع اللبناني.

إنّ اقتراحاتنا تشمل الشّباب كلّهم، لذلك يجب إقرار مشاريع تضمّ الشّباب ذوي الاحتياجات الخاصّة، فلبناننا لبنانهم ومشاكلنا مشاكلهم، فكما نريد نحن المشاركة في تقرير مصيرنا وبناء مستقبلنا، كذلك يجب أن تتاح لهم الفرص ذاتها.

إنّ أبرز قرار أو اقتراح توصلنا إليه هو تدريب الشّباب على كتابة المشاريع، الحدث الذي يخولهم المشاركة في تصميم أنشطة الجمعيات والتّخطيط لها وتنفيذها، كما يتيح لهم في المستقبل التّخطيط لمشاريع وتنفيذها دون اللّجوء إلى الجمعيات.

أخيراً، تمّ اقتراح بعض المواضيع التي يجب العمل عليها في أفكار ٣، وأهمّها قضايا التمييز العنصريّ، الآثار، البيعة، الرياضة، الفنّ، حقوق المرأة، والحوار الإسلاميّ/المسيحيّ.....

واقِع وحاجات

سلمان العنّادري*

- يمكننا تلخيص الحاجات التي تطرّق إليها الشّباب خلال التّهار الحواريّ بالآتي:
- تطوير الذات وتحديدًا قدرات التّواصل.
 - مواكبة العصر عبر الأّطلاع على كلّ ما هو جديد، ومواكبة الإنترنت.
 - توضيح مفهوم المواطنة.
 - التّعرف على الجمعيّات كافّة والتّشبيك معها.
 - المحافظة على الاندفاع وشحنه عبر تحفيز الشّباب، في مواجهة تراجع نسبة التّطوّر.
 - الاستفادة من وقت الفراغ في تطوير الطّاقات بصورة إيجابيّة.
 - زيادة القدرة على التّعبير عن الرّأي وإيصاله، علما ان قسما كبيرا من الشّباب لا يتمتّعون حاليا بهذه الإمكانيّة.
 - أخذ واقِع الشّباب ذوي الحاجات الخاصّة في الاعتبار ، لان من حقهم علينا دمجهم في النّشاطات.
 - تقوية المناعة السّياسية للتّصدي للتّصريحات المشحونة ومشاكل السّياسيين.
 - دمج الشّباب من مختلف الخلفيّات مع بعضهم البعض كي لا نظلّ منغلّقين على أنفسنا.
 - تقوية حسّ الانتماء للجمعيّة، فالشّباب بحاجة أكبر لمشاريع مستدامة لتطوير العلاقة بين المتطوّع والجمعيّة.
 - وأخيراّ الحاجة لعمل أهليّ في منطقة البقاع الغربيّ/بعلبك وسائر المناطق المحرومة.

* ناشط في جمعيّة الثروة الحرجية والتنمية



تفعيل شبكات التواصل

رأفت الدرزي*

ساهم المشاركون في ختام ورشة العمل في وضع الأولويات لتفعيل شبكة التواصل بين الأعضاء من جهة، وبين الأعضاء والهيئة الإدارية في كل جمعية، من جهة أخرى. وتوزعت سبل الاتصال والتواصل ضمن الفئات التالية:

في الفئة الأولى، وعلى رأس الأولويات، اقترح الوسائل التالية: **facebook** و **msn** وتوزيع لائحة الأسماء مع أرقام الهواتف. وقد بدأ تطبيق هذه الوسائل، حيث وُزعت لائحة الأسماء على المشاركين وتم تأسيس مجموعة على **facebook group** تحت عنوان **mechwar bi afkar**.

ضمن الفئة الثانية، في شبكة بناء التواصل الدائم، تم اقتراح القيام برحلات ترفيهية هادفة وكفيلة بجمع الشباب من مختلف المشاريع ضمن برنامج أفكار، ما يساهم في بناء علاقات صداقة والتعرف على الآخر المختلف.

وبالانتقال إلى الفئة أوالخانة الثالثة ضمن لائحة الأولويات لتفعيل هذه الشبكة العنكبوتية، نجدها تتضمن لقاءً سنويًا للشباب، وذلك عبر مهرجان يُنظم في العاصمة بيروت، تُدعى إليه الجمعيات الشبابية كافة لتعرض نتاج أعمالها خلال السنة، الأمر الذي يتيح الفرصة أمام الشباب، من مختلف الجمعيات، للتعرف على نشاطات الجمعيات الأخرى.

أما الخانة الرابعة فهي مكونة من فكرة إقامة لقاء لجميع الشباب الذين شاركوا في مشاريع أفكار، وذلك من خلال ورشة عمل، على سبيل المثال، ومن خلال تشبيك المواقع الالكترونية للجمعيات الممولة ضمن أفكار عبر وصل الخطوط **links** بينها نظرا لكون كل مشروع ضمن أفكار يتمتع بصفحة

* ناشط في مؤسسة على بعد امتار

(website) خاصة به.

وفي الدرجة الأخيرة من سلم الأولويات تدرج فكرة إقامة لقاء للشباب المتطوعين ضمن أفكار كل ثلاثة أشهر.

إن هذه الوسائل كفيلة ببناء اسس التواصل ، وتعزيز دوامه بين الشباب سعيًا إلى التكامل والتكافل.



المناقشات

بعد المداخلات الثلاث ، افتتحت رئيسة الحوار النقاش، وذلك ليبيدي ممثلو الجمعيات آراءهم في ما صدر عن الشباب. وقد تمحورت النقاط حول الملاحظات التالية:

ردّات الفعل:

أعجب الحاضرون بالأفكار المطروحة، ووصفوها "بالشاملة"، "الحماسية" و"المشجّعة" وبأنها تنمّ عن خلفيّة جيّدة.

وإذ أبدت ممثّلة جمعية "كفى"، السيدة فاتن أبو شقرا، إعجابها بمحتوى الأفكار المطروحة، تمّنّت أن تتضمّن مشاريع الشباب مواضيع مهمّة كالعنف الأسريّ الممارس على المرأة والطفل، القوانين المجحفة، التمييز الجندي. وذكرت أن "كفى" تعمل على إنشاء شبكة بين الشباب في جميع الجامعات، وذلك لإشراكهم في العمل على قضايا المرأة، داعية الشباب للمشاركة في هذه الحملة عبر ضمّ شبكتهم التي انشأوها إليها.

وردّاً على حماسة الشباب، اقترح السيد فادي أبي علام، ممثّل جمعية "حركة السلام الدائم"، إقامة نهار ورشة عمل للشباب لاقتراح مشاريع تهتمّهم، ومن ثمّ تدريبهم على كتابة المشاريع ليشاركوا في صياغتها وتنفيذها. واقترح أن تقدّم المشاريع التي تصاغ ضمن برنامج أفكار ٣. وذلك كالترام من "حركة السلام الدائم" بأفكار الشباب التي تمّ التعبير عنها.

وأشادت ممثّلة "الحركة الاجتماعية"، السيدة راشيل ملاح بالفكرة وعبّرت عن ضرورة إقامة كلّ جمعية لقاء مماثلاً مع الشباب المستفيدين من خدماتها ومتطوعيها لإشراكهم في اتخاذ القرارات. وأشارت الى ان معظّم الجمعيات تجعل من المتطوعين أعضاء في اللجنة الإداريّة، بعد عدة سنوات من التطوع. وقالت هذا حقّهم وعليهم أن يعرفوا ذلك. ولفتت في مجال آخر، الى ضرورة اطلاع الشباب على ما تم انجازه في مشاريع سابقة للجمعيات تفادياً تكرار.

الاستيضاحات:

ورد خلال النقاش بعض الاستيضاحات التي نرى فائدة من ذكرها في هذا السياق، حيث طلبت السيدة أبو شقرا، ممثلة جمعية "كفى"، من الشباب توضيح كلمة "مناعة سياسية"، ففسّر سلمان العنداري أنّ المقصود بها اكتساب القدرة على النقاش الجريء في المواضيع السياسية، بدل أن نتهرّب منها ونتجنّبها. فالمهمّ هو اكتساب ثقافة سياسية لكي يصبح لدينا نظرة نقدية للأمور وتقبل للآخر .

من جهة أخرى، سألت السيدة أروى حلاوي، ممثلة "الجمعية اللبنانية للتوحد"، عن الوقت الذي يستلزمه الشباب للوصول إلى شباب آخرين واستقطابهم. فأوضحت سينتيا عروق أنهم يواجهون ثلاثة أنواع من الأشخاص: المتحمّسون للعمل التطوّعي، الأشخاص الذين لا يملكون معلومات عن الموضوع، والمتردّدون. وأشارت إلى أنّ الفئة الأخيرة هي الأصعب من حيث الإقناع لأن أفرادها عادةً يبحثون عن عمل له مردود ماديّ.

التطوع:

أشارت سينتيا عروق إلى الحاجة لتحفيز الشباب على التطوع، فدار نقاش حول هذه النقطة تحديداً، وأشار المتطوع في جمعية "الحركة الاجتماعية" أيمن دندش، إلى وجود مشكلة في التطوع في لبنان. وشدّد ممثل جمعية "على بعد أمتار"، السيد ريشار بطيش، على هذا الموضوع فتناول موضوع وجود أزمة تطوع فكرية وعملية في لبنان. فالموضوع ملتبس وغير واضح، والمناهج المدرسية الحالية لا تساعد على خلق وعي لدى الشباب حوله. وبعد التخرّج يواجه هؤلاء الشباب مشكلتين أساسيتين: ضغط الدراسة الجامعية والحاجة المادية، ما يجعل حتى الأشخاص ذوي الإلتناء القويّ يتردّدون.

وذكر السيد بطيش، هنا، أنّ على الجمعيات مسؤولية تجاه الشباب تتجلى في تأمين استمرارية لعملهم. ومن هذا المنطلق، فإنّ جمعية "على بعد أمتار" تتطلّع، ليس إلى أخذ الأفكار من الشباب فحسب، بل إلى جعل المشروع مشروعهم فيستلمون عمل الجمعية بعد تدريبهم ليصبحوا كوادراً ضمنها.

وردّاً على إشارة السيدة دنيز المرّ إلى مشكلة وجود فترات تباعد بين اللقاءات الشبابية وتأثير هذه

المشكلة على الانتماء، قال السيد بطيش إن هذه المشكلة هي مشكلة تنظيمية ولكنها تستأهل أن تشخص جدياً وأن يصار الى حلها.

ونبهت السيدة راشيل ملاح، ممثلة جمعية "الحركة الإجتماعية"، إلى أن مفهوم التطوع ليس غامضاً بالنسبة للشباب وحدهم، بل بالنسبة الى الجمعيات نفسها. فكل جمعية لديها مفهومها الخاص في هذا الموضوع، ودور المتطوع ليس واضحاً. "فهل هو وسيلة ليؤدي خدمة، أم هو هدف لتدريب متطوعين ناجحين؟" وأشارت إلى أن توضيح هذا الموضوع يجعل الجمعيات قادرة على تأمين استمرارية وعلى تحفيز الشباب أكثر عبر إعطائهم مردوداً معنوياً، ووضع خطة مهنية واضحة لإدارتهم.

وذكرت السيدة دنيز المر، من جهتها، بالتدريب حول موضوع التطوع الذي تم تنظيمه ضمن أفكار ٢.

التحديات:

تم التطرق خلال النقاش إلى الصعوبات التي واجهها الشباب المشاركون في التجربة وما يمكن ان يكون شكل عائقاً أمام وصول صوتهم وآرائهم. وحول عملية الحوار في "مشوار بأفكار"، ذكرت مديرة النقاش، دنيز المر، أن الشباب واجهوا صعوبة، بداية الأمر، في الحديث عن أنفسهم بصفتهم الشخصية وليس بصفة انتمائهم إلى جمعية معينة.

وأشار السيد جاد تامر، أحد مديري الحوار خلال النهار الشبابي، إلى أن اجتماع الشباب وإقامة حوار في ما بينهم، ليس عملية اعتيادية أو تقليدية، لذلك يجب العمل على دعم هذه الممارسة. ومع الوقت، سيتمكن الشباب من الغوص أكثر ضمن الحوار والتعبير عن حاجات أعمق من التي ظهرت في المرة الأولى.

أمّا راشيل ملاح (من الحركة الإجتماعية)، فتطرقت إلى مشكلة استخفاف الجمعيات، في بعض الأحيان، بالتواصل المستمر مع الشباب، ولكنها حضرت هؤلاء على عدم اليأس، وعلى متابعة الأمور بأنفسهم والشؤال عن المعلومات حين لا تعطى لهم تلقائياً.

أخيراً، ذكر أيمن دندش (متطوع)، أن الجمعيات تسعى أحياناً إلى تلبية "سهولة معينة" بدل أن تسعى إلى تلبية الحاجات الحقيقية، وذلك لضمان نجاح المشاريع. وهذا الأمر يشكل تحدياً أمام استجابة الجمعيات لحاجات ومطالب الشباب.

التوجهات المستقبلية:

أسفر النقاش بشكل عام عن توجهات مستقبلية طرحتها الجمعيات، إذ أعرب السيد بطيش عن ضرورة أن يستفاد من هذه الدروس في أفكار ٣، فأوضحت السيدة دنيز المرّ أنه يمكن لبرنامج أفكار ٣ أن يكون نقطة انطلاق. وذكرت أنها المرة الأولى التي نسمع فيها صوت المستفيدين، وهذا ما يجب أن نبني عليه. وفي موضوع تدريب الشباب على كتابة المشاريع، اقترحت على الجمعيات المهتمة بالموضوع أن تجتمع للتخطيط لتدريبات مشتركة.

وذكر السيد فادي أبي علام ("حركة السلام الدائم")، تشديداً منه على أهمية الموضوع، مشروغاً نُفذ في بعلبك-الهرمل، حيث استطاع الشباب، بعد تدريبهم، تشكيل ثلاث جمعيات. لذلك يجب أن نستوحي برأيه من هذا النجاح لنرى مدى قدرة الشباب.

ختاماً، من المهم أن نذكر أنه لدى سؤال الشباب عما إذا كانوا يعتبرون أنفسهم من النخبة المحظوظة، أجابوا بأنهم فعلاً محظوظون لقدرتهم على المشاركة في العمل الاجتماعي وإيصال أفكارهم، لكنهم يعملون، من خلال إنشاء شبكات التواصل، على توسيع رقعة "الشباب المحظوظين" لتشمل أكبر عدد ممكن. ولا يعتمد الشباب على الجمعيات للقيام بهذا، بل إنهم يسعون أيضاً، وبجهود فردية، لأخذ المبادرات وتوسيع آفاقهم.

كما عبّروا عن أمل كبير بقدراتهم، حيث أعلن رأفت الدّرزي (على سبيل المثال)، عن سعيهم للارتقاء بلبنان: "نسعى للإرتقاء بلبنان ليصبح أفضل، حتّى من سويسرا، وليس فقط سويسرا الشرق...". فيما نسمع سلمان العنداري يعلن: "نحن علينا مسؤولية كبيرة ونسعى للتغيير ومن المؤكّد أننا سوف نكون جزءاً من هذا التغيير. نحن، إذا أخذنا الموادّ اللاّزمة فإنّه من الممكن أن نحولها إلى طاقة؛ ممكن أن نبني ورشة ونحولها إلى مبنى كبير لخلق التغيير...".

الفهرس

- المدخل الى الكتاب
٣ بقلم وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية إبراهيم شمس الدين
٥ يمني الشكر غريب التحرك النخبوي والعصا السحرية

الطاولة المستديرة الاولى

- ١١ نحو استراتيجية وطنية لالغاء التمييز في القوانين على اساس النوع الاجتماعي
١٣ جان اوغاسابيان تحديث القوانين لتفعيل دور المرأة
١٥ خاتون حيدر الحركة النسائية اللبنانية: إشكاليات وألويات
٢٣ أمل ديبو لور مغيزل: تجربة رائدة من لبنان
٣١ فهمية شرف الدين نحو خطة وطنية للنهوض بالمرأة
٣٣ المناقشات

الطاولة المستديرة الثانية

- ٣٥ إطلاق وتعزيز الحوار بين الشباب بعد فترات العنف والنزاع
أسامة صفا الحوار جزء اساسي من عمليات الحل
٣٧ والمصالحة وإعادة الاعمار
كرم ابي يزيك التحديات والدروس المستفادة من
٣٩ الحوارات الشبابية: تجارب ميدانية
٤٧ المناقشات

الطاولة المستديرة الثالثة

٥١	هل المدمن على المخدرات في نزاع مع القانون ام بحاجة الى علاج	
٥٣	المدمن بين المرض والجريمة	جان اوغاسابيان
٥٥	السياسات المتعلقة بمكافحة المخدرات	يوسي نارفي
٥٩	تطوير أسس التعامل مع المدمن لزيادة التهميش والعزل	ايلي الاعرج
٦٣	الرعاية والعلاج وإعادة التأهيل	نبيل وهيبه
٦٩	دور الشرطة في الحدّ من استعمال المخدرات	ميشال شكور
٦٩	وجهة نظر عدلية	
٧٣	المدمن بين «المجرم» و«الضحية»	زياد مكنّا
٨١		المناقشات

الطاولة المستديرة الرابعة

٨٣	وضع المتطوعين ومكانتهم في البنى المؤسسية للمنظمات غير الحكومية	
٨٥	إبعاد العمل التطوعي عن التمييز	إبراهيم شمس الدين
٨٧	التطوع خبرات عملية	ربيع فخري
٩٥	سلوك الالتزام من المشاركة الى المسؤولية	جان مارشال
١٠١		المناقشات

الطاولة المستديرة الخامسة

١٠٣	دور وسائل الاعلام في الترويج لاهتمامات المجتمع المدني اللبناني ومبادراته	علي الامين
	دور وسائل الاعلام في الترويج لاهتمامات	
١٠٥	المجتمع المدني ومبادراته	غياث يزبك
	العلاقات بين المرئي والمسموع	
١٠٧	والمنظمات غير الحكومية: واقع ومرتجى	زياد عبد الصمد
	من اجل شراكة فعالة بين المنظمات	
١١١	التنموية ووسائل الاعلام	
١١٧		المناقشات

الطاولة المستديرة السادسة

١١٩	معالجة ما بعد الصدمات النفسية: المهام والتحديات	
١٢١	نتالي دير ساهاقيان	الصدمات النفسية: تعريف، معالجة ومواجهة
١٢٧	ضياء ابو مصلح	التحديات امام وضع برامج نفسية اجتماعية
١٣٣	المناقشات	

الطاولة المستديرة السابعة

١٣٧	تعزير حسّ المواطنة في سبيل بيئة سليمة	
	تجارب ناجحة لاشراك الشباب في العمل البيئي	راغدة حداد
١٣٩	وتمكينهم من المطالبة ببيئة افضل	
١٤٥	بين التوعية البيئية والتطبيق: الحلقة المفقودة	رامي حرفوش
١٥٣	المناقشات	

الطاولة المستديرة الثامنة

١٥٩	مشوار بأفكار	
١٦١	مقدمة	
١٦٣	طموحات الشباب	سينيا عزوق
١٦٥	واقع وحاجات	سلمان العنداري
١٦٧	تفعيل شبكات التواصل	رأفت الدرزي
١٦٩	المناقشات	